



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

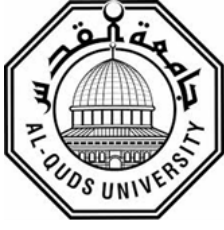
دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة والحد من الفساد الحكومي الإداري والمالي

محمد جمال يوسف شوابكه

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1442هـ / 2020م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة والحد من الفساد الحكومي الإداري والمالي

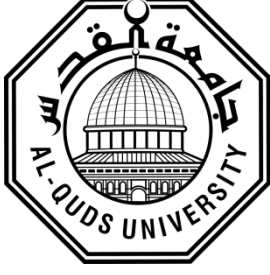
إعداد
محمد جمال شوابكه

بكالوريوس تعليم العلوم والتكنولوجيا – الكلية الجامعية للعلوم التربوية
المشرف: د. إياد لافي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية
الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة/ عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

القدس – فلسطين

2020 / 1442 هـ



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة والحد من الفساد الحكومي الإداري والمالي

اسم الطالب: محمد جمال شوابكه

الرقم الجامعي: 21720055

المشرف: د. إياد لافي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2020/12/9م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتوافقهم:

1- رئيس لجنة المناقشة : د. إياد لافي

2- ممتحناً داخلياً : د. شاهر العالول

3- ممتحناً خارجياً : د. عبد الرحمن التميمي

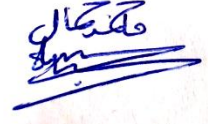
القدس - فلسطين

1442هـ - 2020م

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد آخر.

الباحث : محمد جمال شوابكه



التوقيع :

التاريخ : 2020/12/9

الإهداء

إلى من قرن الله تعالى الإحسان إليهما بطاعته
إلى من ربياني صغيرا وشملائي بعظيم عطفهما كبيرا ...
والداي الكريمين حفظهما الله وأطال بعمريهما ...

إلى الذين أشعلوا في دربي الضياء ...
إلى الذين كانوا خير سندا لي في هذه الحياة ...
إخواني وأخواتي الأعزاء ...

إلى القلوب الطاهرة ...
إلى من لم يدخروا جهدا في مساعدتي ...
إلى الذين كانوا العون دائما ...
أصدقائي وزملائي الرائعين

إلى كل من مد لي يد العون، وكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز
الوجود...

إلى هؤلاء جميعاً، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع...

الباحث
محمد جمال
شوابكه

الشكر

يقول تعالى: "وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"
(سورة النمل، آية 19)

أتقدم بداية بالشكر لله سبحانه و تعالى الذي وفقني لانجاز هذا العمل ...
وامتثالا لقول المصطفى عليه الصلاة والسلام "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"...
فإني أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق للدكتور إياد لافي الذي منحني ثقته ولم
ييخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة....
و الشكر موصول كذلك " لأعضاء لجنة المناقشة " المحترمة : د.شاهر العالول و د.
عبد الرحمن التميمي ، التي قبلت تحمّل عبء مراجعة هذا العمل ، و تصويب أفكاره
و أخطائه، بما تراه مناسباً و ملائماً لهذه الدراسة...
كما لا ننسى أن نقدم الشكر لكل الأساتذة والموظفين بجامعة القدس عموماً و معهد
التنمية خصوصاً...
كما أشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل...
كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة
الفساد ، لما قدموه لي من مساعدة وتسهيلات في توفير عينة الدراسة وإتاحة الفرصة
لي لتطبيق أداة الدراسة...

الباحث
محمد جمال
شوابكه

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة والحد من الفساد الحكومي الإداري والمالي ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالأسلوب النوعي ، حيث استخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (18) من الخبراء والمختصين والإداريين في منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد وعددها (3) منظمات اختيروا بالطريقة القصدية ، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أفراد العينة كان متوسطا وينتشر في المستويات الإدارية العليا. وأن أكثر أشكال الفساد انتشارا في المؤسسات الحكومية الفلسطينية هو الوساطة والمحسوبية . وأن السبب السياسي الرئيسي في احدث الفساد الإداري والمالي الانقسام الفلسطيني وما نتج عنه من عدم فصل للسلطات .

وأظهرت النتائج أيضاً أن أهم الوسائل التي تستخدم في مراقبة ومكافحة الفساد إعداد التقارير والدراسات والأبحاث ، إضافة إلى توعية الأفراد ، والتحقيقات الصحفية.

كما أظهرت النتائج أن هناك معوقات تحد من عمل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد منها عدم وجود قوانين تحدد طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني ، كما أن التمويل يقف معوق في وجهة أنشطة هذه المنظمات ، كما أن المرصد الإسرائيلي (monitor) يقف عائق أمام منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها .

كما توصلت الدراسة إلى نقص عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد .

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يوصي الباحث بما يلي:

- تحديد المهام الموكلة للمستويات الإدارية العليا .
- تفعيل نظام الرقابة في كافة المؤسسات الحكومية والتركيز على المؤسسات الخدمائية .
- العمل على تعديل القوانين المعمول بها في فلسطين والعمل على سن قوانين خاصة بالوضع الفلسطيني .
- العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني، وتبني مبدأ فصل السلطات ، وتفعيل المجلس التشريعي .
- مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في عمل المؤسسات الحكومية ، مع تقديم التدريبات اللازمة للمورد البشري .
- وضع خطط تنموية مشتركة لتحجيم تدخل الاحتلال في مؤسسات الحكومة الفلسطينية .
- ضرورة تفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة الصارمة على جرائم الفساد المكتشفة وعدم إفلات مرتكبيها من العقاب، حتى تكون رادعا لأية ممارسات شبيهة.
- لا بد من وجود قوانين محددة تنظم عمل منظمات المجتمع المدني .
- لا بد من تضمين أدوات المساءلة ضمن البرنامج الذي تعمل به كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني .

The role of civil society organizations in monitoring and limiting administrative and financial government corruption

Prepared by: Mohammad Jamal Shawabkeh

Supervisor: Dr. Eyad Lafy

Abstract

The study aimed to identify the role of civil society organizations in monitoring and limiting government, administrative and financial corruption, and the study used the descriptive approach in the qualitative method, where the interview was used as a tool to collect data. The study was conducted on a sample consisting of (18) experts, specialists and administrators in civil society organizations working in the field of combating corruption, there are (3) organizations chosen by the intentional method, and the study found that the level of administrative and financial corruption in government institutions from the viewpoint of the sample members was moderate and spread in the higher administrative levels. The most widespread form of corruption in Palestinian governmental institutions is favoritism and favoritism. And that the main political cause of the latest administrative and financial corruption is the Palestinian division and the resulting lack of separation of the authorities.

The results also showed that the most important methods used in monitoring and combating corruption are the preparation of reports, studies and research, in addition to educating individuals, and press investigations.

The results also showed that there are obstacles that limit the work of civil society organizations in combating corruption, including the absence of laws that determine the nature of the work of civil society organizations, and that funding is an obstacle in the direction of the activities of these organizations, and the Israeli Monitor stands an obstacle to civil society organizations.

The study also found a shortage of civil society organizations working in the field of combating corruption.

In light of the findings of the current study, the researcher recommends the following:

- Defining the tasks assigned to the higher administrative levels.
- Activating the control system in all government institutions and focusing on service institutions.
- Work to amend the laws in force in Palestine and work to enact laws specific to the Palestinian situation.
- Work to end the Palestinian division, adopt the principle of separation of powers, and activate the Legislative Council.
- Keeping abreast of modern technological developments in the work of government institutions, while providing the necessary training for the human resource.
- Establishing joint development plans to limit the occupation's interference in Palestinian governmental institutions.
- The necessity of activating the principle of accountability and strict accountability for the discovered crimes of corruption and not impunity for the perpetrators, so that they are a deterrent to any similar practices.
- There must be specific laws that regulate the work of civil society organizations.
- Accountability tools must be included in the program in which each civil society institution operates.

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

إن الفساد كان ولا يزال قرينا للمجتمعات الإنسانية بأحد أشكاله على مر العصور ، وباختلاف الأنظمة المتبعة في المجتمعات . فنلاحظ أن مفهوم الفساد كمفهوم الخير والشر مرتبط بكل زمان ومكان .

ومما لا شك فيه أن الفساد ظاهرة قديمة عرفت منذ الأزل حيث أنها اقترنت باختلاف الإنسان على هذه الأرض مصداقا لقوله تعالى : " وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ " (البقرة ، آية 33) كما يعتبر الفساد ظاهرة عالمية منتشرة في جميع البلدان المتقدمة والنامية ، ويأخذ أبعادا وأشكالا مختلفة تتداخل فيها عوامل كثيرة . ولأن الفساد يعرقل أي عمل تنموي ويقف كأبرز الصعوبات والتحديات في وجه التنمية ، وأنه كان سببا في انتهاء كثير من الحضارات والدول واندثارها ، كان على الباحثين الاهتمام بظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة وقد حظي باهتمام ظاهر من الباحثين في معظم الدول خصوصا المتقدمة منها .(عبد العالي , 2013)

وإن ما تشهده فلسطين عموما وال الضفة الغربية خصوصا من ظواهر غريبة وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية تتفاوت في أشكالها وأحجامها ولعل من أهم تلك الظواهر تأثيرا بعد الاحتلال هي ظاهرة الفساد وبكل أنواعه الإداري والمالي والسياسي والقضائي ، حسب ما أوضحت التقارير والإحصائيات في السنوات الأخيرة .

ولقد شهدت الفترة الحالية وسائل عديدة للحد من الفساد ومكافحته . على كافة المستويات المحلية والدولية والإقليمية . وكان لمنظمات المجتمع المدني أثر متفاوت من بلد لبلد ومن مجتمع لآخر في مكافحة الفساد .

حيث أن لمنظمات المجتمع المدني دور حيوي وواضح في التنقيف والإرشاد والدفع باتجاه إحداث تقدم نحو ترسيخ نظام حكم صالح ومن أجل تعزيز ثقافة ترفض الفساد وتدعم أنظمة حكم خاضعة للمساءلة ، لذلك ينبغي على إدارة منظمات المجتمع المدني في أية مجتمع عندما تضع أي سياسة للتنمية والتطوير ومكافحة الفساد أن تتكامل هذه السياسة مع منظمات المجتمع المدني الأخرى ومع مؤسسات والدولة في آن واحد ، فلا يمكن إعداد السياسات التنموية ورسمها وتنفيذها بمعزل عن الإطار العام الذي يتحكم بهذا المجتمع وتلك الدولة ، فتكون مهمتها خلق إرادة شعبية ترغب بالإصلاح وترفض الفساد. (بوقرة, 2015)

في حين أن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي ظاهرة الفساد المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب، فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤولين وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط، بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الناس. (المصري, 2010)

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعد مشكلة الفساد الإداري والمالي ذات أبعاد سلبية كبيرة ، لما تسببه من تفشي للظلم ، واختلال في النسيج الاجتماعي ، وهدر للأموال العامة ، وضياع للحقوق ، وتعطيل للمصالح وغيرها . وأن الفساد الإداري والمالي لم تعد مسؤولية محاربتة ملزمة من الحكومة فقط بل إن لها شركاء في محاولة القضاء على هذه الآفة ، ولعل من أبرزهم منظمات المجتمع المدني .

وبما أن للمجتمع الفلسطيني خصوصية في كل شيء تقريبا . تميزه عن المجتمعات الأخرى فهي دولة تحت الاحتلال ومنقوصة السيادة . يفرض على منظمات المجتمع المدني التدخل بشكل أوسع من أي مجتمع آخر . فبات من الضروري معرفة الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مراقبة ومكافحة الفساد الإداري والمالي وما المعوقات التي تواجهه إضافة لمعرفة الصلاحيات الموكلة إليهم من الحكومة وما هي الحدود المسموح للعمل بها .

استناداً لما ذكر سابقاً , يمكن إظهار مشكلة الدراسة بصورة أكثر جلاء من خلال إثارة السؤال الرئيسي التالي :

ما دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة والحد من الفساد الحكومي (الإداري والمالي) ؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو واقع الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الحكومة ؟
2. ما الأسباب الأكثر تأثيراً في إحداث الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد ؟
3. ما الآثار المترتبة على الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد ؟
4. ما الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في مراقبة و الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي ؟
5. ما هي المعوقات التي تحد من عمل منظمات المجتمع المدني في مراقبة و الحد من الفساد الإداري والمالي ؟
6. ما أهم المقترحات لتطوير منظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من مراقبة وعلاج الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية ؟

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على هو واقع الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الحكومة الفلسطينية .
2. معرفة الأسباب الأكثر تأثيراً في إحداث الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد.
3. معرفة مدى الآثار المترتبة على الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد.

4. التعرف على الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في مراقبة و الحد من ظاهرة الفساد.
5. معرفة المعوقات التي تحد من عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في مراقبة و الحد من الفساد الإداري والمالي.
6. تقديم مقترحات لتطوير منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وتمكينها للمراقبة والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

4.1 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: أن توقيت الدراسة في ظل ما تشهده فلسطين من خطط تنموية نادت بها الحكومة وما يقابلها من منظمات المجتمع المدني من كشف لمفاتيح الفساد الإداري والمالي الأمر الذي يحتاج إلى الاهتمام بالأجهزة الإدارية والوقف عند كل صغيرة وكبيرة حتى نستطيع تحقيق الأهداف التنموية. كما تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة فيما تستعرضه من أدبيات حول مفهوم المجتمع المدني ومنظّماته والفساد الإداري والمالي، حيث تستمد الدراسة أهميتها من أهمية منظمات المجتمع المدني في مراقبة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل المسؤولية، والذي بدوره يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد التي استشرت في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وهذا يؤدي إلى تحقيق طموحات الأفراد في تنمية مجتمعهم .

الأهمية العلمية : تأتي أهمية هذا الموضوع العلمية في كونه يهدف إلى تحليل وتشخيص ظاهرة الفساد الإداري، وذلك بالتعرف على ماهيته ومظاهره وأسبابه وآثاره، ذلك لأن التشخيص يعتبر أول مرحلة من مراحل مكافحة، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها. ندرتها من حيث إنها من الدراسات الفلسطينية القليلة التي تتحدث عن دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد . كما أن أهمية الدراسة الأساسية في كونها تسعى إلى الكشف عن الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في مكافحتها للفساد الإداري والمالي ومعرفة الصلاحيات الموكلة لها والتعرف

على المعوقات التي تواجهها في مراقبة ومكافحة الفساد في ظل عدم الفهم الكافي لدور منظمات المجتمع المدني في مراقبة والحد من الفساد. بالإضافة إلى إعطاء تغذية راجعة للقائمين على منظمات المجتمع المدني -المختصة بالفساد- لجوانب القوة والضعف في سياساتهم واستراتيجياتهم مما يساهم في تطويرها وتعزيزها وتمكينها .

5.1 حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالحدود الآتية:

الحدود البشرية : الخبراء والمختصين والمدراء العاميين ومدراء الأقسام في منظمات المجتمع العاملة في مجال مكافحة الفساد في الضفة الغربية بشكل فاعل .

الحدود المكانية : الضفة الغربية .

الحدود الزمنية : المدة الزمنية التي استغرقت لانجاز الدراسة من 2020/2/14 لغاية 2020/11/17 .

6.1 مصطلحات الدراسة

المجتمع المدني :

مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة والمستقلة عن الدولة ، تشغل المجال العام وتقع ما بين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية، خدمة ودفاعا عن المصالح العامة دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي .(الصبيحي , 2000)

مؤسسات المجتمع المدني:

مجموعة المنظمات والهيئات والجمعيات التطوعية والمؤسسة على قاعدة التعاقد والمستقلة عن سلطة الحكومة، والتي يتبنى أعضائها أهدافا مشتركة، يحققونها عن طريق العمل الجماعي، والمشاركة الواعية في مجالات مختلفة اقتصادية وثقافية ودينية وفنية واجتماعية وإنسانية وغيرها، بالاعتماد على أنفسهم إلى الحد الذي تصبح فيه تلك المنظمات والهيئات والجمعيات بمثابة قوة اجتماعية تقلل من سلطة الدولة وتكون المراقب عليها وعلى أعمالها .
(نوري , 2009)

الفساد:

هو إساءة استعمال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، ومن الممكن أن يحدث الفساد في القطاعين العام والخاص فمن الممكن أن تكون على مستوى الأفراد أو الشركات أو المنظمات، وتكون الفائدة على شكل مال أو ميزة مكتسبة . (البرادعي 2010)

الفساد الإداري :

هو سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة حيث أن الفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحرافات المتعمدة في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص . (الجبوري 2011,

1.2 منظمات المجتمع المدني

1.1.2 مقدمة

اقترن مفهوم المجتمع المدني في نشأته وتطوره بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة، كما عبر في ذلك الوقت عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلى الحرية وبين حاجته إلى الأمن والنظام، ونتيجة لهذا فقد مر مفهوم المجتمع المدني بمرحلة تبلور مديدة تمت فيها صياغته عبر مراحل تاريخية مختلفة التحولات، بدءاً من القرن السابع عشر والثامن عشر في أوروبا، حيث فرضته ظروف التحولات الاجتماعية في ذلك الوقت عندما ظهرت الحاجة إلى علاقة جديدة بين الشعب والسلطة بعد انهيار المجتمع القديم الإقطاعي وظهور المجتمع الجديد البرجوازي. (عبد الصادق , 2004)

كما أن منظمات المجتمع المدني من المؤسسات التي تتحمل دوراً بارزاً في المجتمع، خاصة في التعامل مع المشكلات التي يعاني منها والتي يصعب على المؤسسات الرسمية معالجتها، وبالتالي فهي تعمل على غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة، بالإضافة إلى ما تشكله من ضوابط على الكافة لاحترام الدستور والقانون، ومن ثمة فهي تعد من في كافة صورها وأشكالها جزءاً لا يتجزأ من النظام العام . (بوقرة , 2015)

كما أن دور المجتمع المدني تعاضم وأصبح ذو أهمية أكبر خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين في المشاركة مع الحكومة في انجاز العديد من الأهداف في المجتمع، وفي تحمل المسؤولية مع الدولة في إشباع الاحتياجات، ومواجهة المشكلات، بل وفي صنع القرارات، بل إن كثيراً من الحكومات أدركت دور المجتمع المدني بعد أن كانت تتصارع معه أحياناً، أو تتخذ موقف المواجهة معه أحياناً أخرى أو تضع له العراقيل في مواقف ثالثة وأصبحت تشجعه وتدعمه، بل وتكلفه أحياناً بتنفيذ بعض المشاريع والبرامج الحكومية الموضوعة في خطة الدولة (أبو النصر، 2007) .

وتزداد أهمية المجتمع المدني لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة (ثابت ، 2000) .

أما بالنسبة للفساد الإداري والمالي فقد بات من الإشكاليات الشائعة في المجتمعات العربية ، والغربية ، كونها معقدة وعمومية ويصعب حصرها في سياق معين ، مع أنه تم تناول مفهوم الفساد الإداري والمالي من العديد من الكتاب والباحثين في مجالات مختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو اجتماعية أو غيرها ، وقد اختلف أهل الاختصاص في تفسيرها كل حسب منظوره ومدرسته الفلسفية ، لذا سوف نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على الجانب النظري لمنظمات المجتمع المدني والفساد الإداري والمالي.(بودحمانى،2019)

2.1.2 تعريف المجتمع المدني

يعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش بين الباحثين والمفكرين ، ويرجع ذلك إلى الاختلافات العلمية والفلسفية فيما بينهم بالشكل الذي أدى إلى بروز إشكالية في الإدراك المفاهيمي حاله حال الكثير من المصطلحات الحديثة التسمية .

لقد تمايزت تعريفات المجتمع المدني، بين علماء الاجتماع والسياسة والخدمة الاجتماعية، كل حسب مجاله ، فهناك من عرف المجتمع المدني بأنه "المجتمع الذي يقوم على المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال نسبي عن سلطة الدولة في تحقيق أغراض متعددة (الطهراوي ، 2010) .

في حين يرى البعض ومن بينهم المفكر غرامشي أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية ، المجتمع المدني يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والتعاونية في حدها الأدنى على الأقل، أي أنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث "المؤسسة، البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات والجمعيات. حيث يشكل المجتمع المدني مع

الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع. وبهذا المعنى قال غرامشي: "الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني" فبينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية، تحتكر الدولة السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة . (شبكة الأنباء الكردية , 2008)

ويشير (شكر، 2003): أن المجتمع المدني كمفهوم هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، كما أنه حدد للمجتمع المدني عناصر أساسية منها : أنه يتكون من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات . إضافة إلى أن المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم . كما أن للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل في توسع مؤسساته وانتقال فعاليتها إلى مجتمعات أخرى , كما أن المجتمع المدني يتقبل الاختلاف بين مؤسساته المختلفة بطريقة متحضرة , مع مراعاة القيم الأخلاقية مثل التسامح والتعاون والاحترام وتقبل الآخر وغيرها , كما أن المجتمع المدني لا يسعى إلى السلطة بأي شكل من الأشكال . (عمران, 2013)

كما أن (أبو النصر , 2007) وضع جملة من التعريفات للمجتمع المدني :

- 1.المجتمع المدني: وعاء يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية.
- 2.المجتمع المدني: هو مجال الروابط الإنسانية غير القمعية والتي تقوم على الاختيار الحر.
- 3.المجتمع المدني: هو تركيبة اجتماعية حافلة بوحدة عديدة سواء على أساس طبقي أو جغرافي.
- 4.المجتمع المدني: هو تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة.
- 5.المجتمع المدني: هو جملة من الأنشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التميز، بل والاستقلال عن الدولة وأجهزتها .
- 6.المجتمع المدني: هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية.

فيمكننا القول بأن المجتمع المدني هو عبارة عن شبكة من المؤسسات الاجتماعية تجسد العلاقات الاقتصادية، والأسرة، والجماعات القبلية والمدنية وغيرها من الجماعات ذات الانتماءات الاجتماعية، والتي تقع تحت تأثير المؤسسات السياسية. لكن المؤسسات الاجتماعية- وفقا للنظرية الديمقراطية- تتمتع بطابع الاستقلالية، لا سيما في مرحلتي التأسيس وممارسة النشاطات (Richard,1999)

ويمكننا القول بأن المجتمع المدني يشتمل على عدد من المنظمات المدنية غير الحكومية نذكر أبرزها:

- 1.الجمعيات الأهلية
- 2.النقابات المهنية
- 3.النقابات العمالية
- 4.النادية الرياضية
- 5.أندية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات
- 6.الأحزاب السياسية
- 7.اتحادات رجال الأعمال
- 8.المساجد الأهلية
- 9.الاتحادات الطلابية
- 10.الحركات الكشفية

3.1.2 خصائص المجتمع المدني:

لعل معظم الدراسات التي تناولت المجتمع المدني ومنظماته تتفق في خصائص المجتمع المدني مع العالم صامويل هنجنتون , والتي أعتمد عليها كونها معايير يمكن من خلالها الحكم على مدى التطور الذي بلغته أي مؤسسة أو منظمة , ومن هذه الخصائص : (بوقرة , 2015)

أ- القدرة على التكيف في مقابل الجمود :

كلما كانت للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، أي أن للمؤسسة القدرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها، حيث أن الجمود يؤدي إلى تضاعف أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثم عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

- 1-التكيف الزمني : قدرة المنظمة الحفاظ على استقرارها أطول فترة زمنية ممكنة .
- 2-التكيف الجيلي : قدرة المنظمة على مواكبة التطور والاستقرار مع تعاقب الأجيال .
- 3-التكيف الوظيفي : قدرة المنظمة على مواكبة التطورات و إحداث تعديلات في أنشطتها للتكيف، مع الظروف المستجدة .

ب - الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية :

لا بد أن تكون منظمات المجتمع المدني تتمتع بالاستقلالية ولا تكون خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتمشى مع رؤية وأهداف مسطرة وأجندات خاصة ،ويمكن تحديد درجة استقلالية المجتمع المدني من خلال المؤشرات التالية :

1-الاستقلال المالي : لا بد من معرفة مصدر تمويل من هذه المنظمات ، أي هل تتلقى تمويلا من الدولة أو من جهات خارجية أخرى، أم تعتمد بصورة كاملة على التمويل الذاتي من خلال مساهمات أعضائها في شكل رسوم وتبرعات، أو من خلال بعض أنشطتها الخدمائية والإنتاجية.

2-الاستقلال الإداري والتنظيمي : قدرة المنظمة على إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة، وبالتالي انخفاض درجة تبعيتها للسلطة التنفيذية .

ج- التعقد في مقابل الضعف التنظيمي :

لا بد من تعدد هيئاتها التنظيمية من جانب وجود مستويات إدارية داخلية ومن جانب ثان انتشارها جغرافيا على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع، ومن جانب ثالث فالمؤسسة التي تكون لها أهداف عديدة وتكون أكثر قدرة على تكيف أوضاعها، حيث تفقد أي من أهدافها، وبالتالي تنتوع بدائلها لتحقيق الهدف النهائي .

د- التجانس في مقابل الانقسام:

أي لا بد أن تكون الصفوف داخل المنظمة مترابطة وخالية من الصراعات ، حيث أن هذه الصراعات تؤثر على ممارساتها لأنشطتها ، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية ترتبط بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطريقة سليمة كلما كانت الصراعات ترتبط بأسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة كلما كان ذلك مؤشرا على تخلف المؤسسة.

4.1.2 مفهوم منظمات المجتمع المدني :

يعتبر مفهوم منظمات المجتمع المدني من المفاهيم التي لم تحظى بإجماع موحد عند تناولها وتعريفها بين المفكرين في العصور الحديثة حالها حال المجتمع المدني ، لكن الرأي الأغلب عند تعريف هذا المفهوم بأنها عبارة عن حركات اجتماعية تسعى للحد من هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للتسلط، وتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلالية بعيداً عن سلطة الدولة وسيطرتها التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها .

ولا يمكن القول بأن جميع العلماء والمفكرين ، ينظرون إلى مفهوم منظمات المجتمع المدني نظرة موحدة، وهذا نفس ما يقال أيضا عند تعريف هذه المنظمات. لكن الرأي السائد تقريبا عند تعريف منظمات المجتمع المدني بأنها "مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، وتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها، حديثة كانت أو تقليدية . (بركات (2001،

في حين يرى بعض المفكرين أن مفهوم منظمات المجتمع المدني يطلق على جميع المؤسسات غير الحكومية التي يعتبر وجودها ضرورة ملحة لبناء مجتمع ديمقراطي مدني لا يتأثر بالسياسة , وله شخصيته المستقلة ومشاركته الفعلية في جميع الأنشطة .

وقد ساهمت بعض المدارس الفلسفية صياغة مفهوم المجتمع المدني ومن أهم هذه المدارس التي مدرسة العقد الاجتماعي وهيغل والمدرسة الماركسية، وخصوصاً المفكر الإيطالي غرامشي. وعلى الرغم من صعوبة الإحاطة بمساهمات كل هذه المدارس في هذا الإطار إلا انه من الضروري الإشارة إلى تعدد المساهمات حتى لا يتكون الانطباع بان المضمون الوحيد لهذا المفهوم هو كونه سلاحاً في يد الحركات الليبرالية الهادفة إلى الحد من سلطة الدولة الإقطاعية. فالمفكر الألماني هيغل استخدم هذا المفهوم لتأكيد أهمية الدولة في تحقيق الوحدة داخل المجتمع، ونفي أن يكون للمجتمع المدني أية قدرة على تحقيق تماسكه دون أن تكسبه الدولة هذا التماسك والانضباط. وتحدث المفكر الإيطالي غرامشي عن دور النقابات والأحزاب التي تعبر عن الطبقات الخاضعة في توليد الهيمنة المضادة التي تفتح الطريق أمام تغيير ثوري للمجتمع في اتجاه الاشتراكية . (منتدى حوارات , 2008)

في حين أن الطرف المقابل يخرج قسماً من هذه المنظمات من قائمة منظمات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات والأحزاب السياسية التي يرى المعارضون أنها تعبير سياسي مباشر لشكل من أشكال النشاط المعارض للسلطة، كما عرفها البنك الدولي بأنها: تلك المنظومة الواسعة من اتحادات العمل والمنظمات غير الحكومية والمجموعات القائمة على الأديان والمؤسسات والمنظمات القائمة على المجتمعات في المجتمع المدني . (عبد الواحد , 2001)

ويعرف الباحث منظمات المجتمع المدني: على أنها المنظمات والمؤسسات والجماعات التي تشكل حلقة الوصل بين الدولة والمواطنين وتعمل على توضيح الحقوق والواجبات ومساءلة الطرفين في حال كان تقصير من الدولة في إعطاء الحقوق او التهرب من المواطنين في عمل واجباتهم.

5.1.2 خصائص منظمات المجتمع المدني :

للمنظمات غير الحكومية التي تتخلل داخل المنظمات ذات المنفعة العامة بنظام إدارة فريد من نوعه , بخصوصية برامجها وبخضوعها لقيود استثنائية لا بد من التوقف عندها . فالمنظمات التي تعمل على مكافحة الفساد تكون على الأرجح أكثر عرضة للانتقادات جراء تعاطيها بهذه القضايا وهذا ما يغفل عنه أكثر العاملين لدى المنظمات غير الحكومية .

ويمكن ملاحظة أي محاولة لتحديد مواصفات المنظمات التي تنشط في مكافحة الفساد بشكل مبسط في بداية القرن الواحد والعشرون قد تؤول إلى الخصائص التالية : (هولواي , 2002)

- اعتماد هذه المنظمات إلى حد كبير على التمويل الذي تتلقاه من المنظمات المانحة الأجنبية والذي يكون مرهونا عادة بتنفيذ سلسلة مشاريع تمتد على سنتين أو ثلاث سنوات , وتترك المنظمة المحلية عرضة للاتهام بأنها مجرد أداة بيد المصالح الأجنبية .
- يتولى قيادة هذه المنظمات شباب ناشطون سياسيا تدرجوا من العمل على الإصلاحات السياسية ومراقبة الانتخابات باتجاه العمل في مجال مكافحة الفساد .
- تقوم هذه المنظمات على العمل بدافع كبير من اهتماماتها بالمصلحة العامة في مواجهة أي سلوكيات مسيئة ومنافية للأخلاق , عوض اكتفائها بمراعاة بعض الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بممارسات تجارية تقييدية .
- تعتقد هذه المنظمات اعتقاد كبير بأن المواطنين بمجملهم يدعمون عملها.

لا شك في أن المنظمات التي تنشط في مكافحة الفساد تختلف طريقة عملها باختلاف البلدان التي تعمل فيها . ففي بعض البلدان تقوم مهمة هذه المنظمات على تطهير أنظمة الحكم والمجتمعات غير الفاسدة عموما من أوكار الفساد الاستثنائية . وفي بلدان أخرى يتعين عليها أن تمارس عملها ضمن بيئة ينغشى فيها الفساد المزمن والمنهجي والبنوي حيث الفساد يشكل القاعدة والنزاهة في الاستثناء , وحيث القادة السياسيون هم رواد الممارسات الفاسدة .

6.1.2 أهداف منظمات المجتمع المدني:

حيث إن التنوع في مجالات عمل منظمات المجتمع المدني في فلسطين أدى إلى التوسع في أهداف هذه المنظمات والتي ذكر (شلبي , 2012) منها :

- تقديم المساعدات الإغاثية .
- تمكين الشباب عبر الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية .
- تطوير البنية التحتية .
- رفع الكفاءة المهنية .
- تنمية الطفل .
- حماية البيئة.

7.1.2 وظائف مؤسسات المجتمع المدني :

يصف الفيلسوف هيغل وظيفة مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية بأنها تنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، حيث تضم مؤسسات المجتمع المدني مجموع التشكيلات المهنية والمعرفية والاجتماعية والسياسية المنظمة وفق لوائح داخلية متفق عليها بالإجماع وبشكل ديمقراطي حر .

في حين يراد للمجتمع المدني أن يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، ونشر المعلومات والإسهام في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية . وأهم وظائف مؤسسات المجتمع المدني : (نوري ، 2009) ، (عبد العال 2013)

1. تحقيق الديمقراطية :

حيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني بغرس وترسيخ القناعات والممارسات بأهمية احترام الاختلاف و إقرار مبدأ التعددية وتقبل الآخر ، وتيسير إمكانية اندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في إنجاز أعمال ومشاريع مشتركة والقضاء على ترسبات التفرقة المناطقية والطائفية والفئوية والحزبية .

2. تحقيق النظام في المجتمع :

حيث تستخدم لضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض ، وتعمل على الحد من احتكار الدولة للسلطة ، وتقوم بممارسة دور الحياد النزيه تجاه مختلف القوى الاجتماعية .

3. التوسط بين الحكام والمحكومين والتوفيق بينهما :

لعل مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار تسعى إلى الحفاظ على حقوق ومصالح الأفراد والفئات والجماعات المتنوعة المنتمة إليها، وكذلك الحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، لذلك تتحرك المؤسسات للتأثير في عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار .

4. الدفاع عن حقوق الإنسان :

حيث إن مؤسسات المجتمع المدني تعد بمثابة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليها الأفراد والجماعات المنتمين للمهن والتخصصات المختلفة كافة في مواجهة الأجهزة الحكومية من ناحية، وقوة السوق من ناحية أخرى، فكل منهما قد يهدد بتصرفاته مصالح وحرّيات وحقوق هذه الفئات والجماعات المختلفة ويمارس الاستغلال والقهر ضدها . وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بالدفاع عن حقوق الإنسان ومنها :

أ . حرية التعبير عن الرأي.

ب . حرية التجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات والمنظمات أو الانضمام إليها.

ج . الحق في المساواة أمام القانون.

ح . حرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة .

5. ملأ الفراغ في حالة انسحاب الدولة :

لقد عاش العالم مع انتشار النظام الرأسمالي ظاهرة واسعة، هي انسحاب الدولة من العديد من الوظائف التي كانت تؤديها سابقاً، وخصوصاً في النشاط الاقتصادي، إذ بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وفي ذات الوقت عن الاستمرار في أداء وظائفها بنفسها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله وذلك بازدياد انتشار النظام الرأسمالي، وعندما بدأت الدولة بالانسحاب تركت وراءها فراغاً كبيراً حيث كان لابد من ملئه في أداء تلك الوظائف، لهذا فالمجتمع المدني ومؤسساته تحركت لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهايار خصوصاً عندما تكون مشاعر عدم الرضا موجودة عند بعض الفئات التي كانت مستفيدة من الدور السابق للدولة والتي شعرت بأن الدولة قد تخلت عنها، وكما يمكن أن تنهار الدولة وتعجز عن أداء وظائفها بسبب الاحتلال أو الغزو أو الحرب الأهلية، إذ أثبتت التجارب أهمية مؤسسات المجتمع المدني وإمكانية النهوض بدور بديل للحكومة، حيث يمكنه من استيعاب المواطنين وتقديم العون لهم وتكون بمثابة العقل الموجه للأفراد والجماعات .

6. المشاركة في التنمية الشاملة :

حيث تبرز هنا وظيفة أخرى لمؤسسات المجتمع المدني من خلال تطوير المهارات القيادية وتأهيل الكوادر، واختيار الأفراد الأكثر كفاءة، وتعزيز آليات المراقبة والمحاسبة، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص بشكل يقلل من العبء على الحكومة، إذ يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية .

7. التعبير عن الآراء والمصالح :

حيث أن مؤسسات المجتمع المدني تعد قنوات مفتوحة يستطيع من خلالها الأفراد عرض وجهات نظرهم وآرائهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها، للتعبير عن مصالحهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة دون اللجوء إلى العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح . والحقيقة أن هذه الوظيفة تعمل على توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة، وسيعمل على تصليب الجبهة الداخلية والانتماء الوطني والقضاء على مشاعر اللامبالاة أو اليأس وعدم الجدوى، وفتح المجال للتعبير عن حرية الرأي والإسهام في صناعة القرارات المصيرية للوطن وللمواطنين .

8.1.2 أهمية منظمات المجتمع المدني :

لا يختلف اثنان أنه كلما قويت مؤسسات المجتمع المدني ونمت ، قلت قدرة الدولة على ممارسة التسلط ضد المواطنين ، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين بحيث لا يتعاملون مع الدولة كأفراد عزل ، بل كمواطنين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات أكبر توفر لهم قدرا من الحماية (كامل ، 2001)

وقد أوضح أبو النصر ، (2004) بعض الأسباب للاهتمام بمنظمات المجتمع كون هذه المنظمات تعمل على :

1. تعكس حاجة تنمية اجتماعية، كونها تنشأ داخل المجتمعات المحلية، وبذلك تكون الرد الطبيعي أو العفوي لحاجات تنمية اجتماعية لفئة معينة، أو مجموعة أو شريحة من السكان أو منطقة جغرافية أو تيار سياسي أو قضية اجتماعية.

2. القدرة على التحرك بحرية نسبية، حيث أنها لا تعتبر مقيدة ومتحررة نسبياً من المحددات الحكومية والرسمية من نواحي عديدة، بما فيها النواحي السياسية والإدارية.

3. التواصل والاتصال مع الفئات المستهدفة، بناء على بنيتها وطبيعتها غير الرسمية وعنصر التطوعية، فإن المنظمات الأهلية عادة ما تكون أقدر على الوصول والتواصل مع الفئات المستهدفة.

4. كونها أكثر تقبلاً وتحصل على ثقة أكبر من الفئات المستهدفة، تبعاً للدرجة العالية من الاتصال والتواصل مع الفئات المستهدفة، فإن المنظمات عادة ما تحوز على ثقة أكبر من قبل هذه الفئات وبالتالي التعامل بإيجابية أكبر.

5. مرونة الحركة، في العادة ما يكون للمنظمات الأهلية مرونة نسبية عالية في التحرك، وخاصة لكونها أكثر تحرراً من قيود البيروقراطية التي تعاني منها الحكومات .

2.2 مفهوم الفساد الإداري والمالي :

1.2.2 مقدمة :

يجمع الباحثون والمختصون في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون بأن ظاهرة الفساد هي ظاهرة اجتماعية وسياسية موجودة في كل المجتمعات (المتقدمة والنامية) على مر العصور، وتمثل عاملاً مشتركاً بين شعوب الأرض قاطبةً، وأن الظاهرة قد ازدادت حدة في العصر الراهن بشكل كبير خاصة في الدول النامية.

حيث أن الفساد ظاهرة قديمة لازمت المجتمعات الإنسانية، تباينت أشكالها وتعابيرها وحدتها ومدى انتشارها، تبعاً للتباين في مستويات تطور واستقرار البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدى الدول، وترتب على هذا التباين درجة من الاختلاف بين مجتمع وآخر من حيث معنى وأسباب الفساد والإستراتيجيات الأمثل لمحاربتة. بحيث يمكننا ملاحظة في تفسير ظاهرة الفساد بين مجتمع وآخر تبعاً لاختلاف الثقافات والقيم السائدة فيها، كما تختلف النظرة لظاهرة الفساد باختلاف الزاوية التي يتم من خلالها معالجتها، ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، الأمر الذي يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد . (المصري , 2010)

2.2.2 مفهوم الفساد

1.2.2.2 المفهوم اللغوي

جاء الفساد في معجم اللغة بأنه فسد ضد صلح والفساد لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل وضمحل و يقال فسد فسادا و فسودا ضد صلح , وفاسده وأفسده ضد أصلحه وفاسد القوم أي أساء إليهم ففسدوا عليه , والفساد معناه أيضا اللهو واللعب , وأخذ المال ظلما والمفسدة جم مفاسد وهي مصدر الفساد أو سببه . (العيسوي , 2011)

كما يستخدم مفهوم الفساد في اللغة العربية لمعانٍ عدة ، فالمصطلح مصدره وفعله " فسد " ويشير " لسان العرب " إل الفساد على اعتباره نقيض الإصلاح ,ويقال فَسَدَ يَفْسُدُ و فَسَدَ فَسَادًا و فُسُودًا .

وفي المجد اللغة والإعلام جاء مصطلح فسَدَ و أفسد ضد أصلحهُ وفساد القوم أساء إليهم , الفساد : اللهو واللعب وأخذ المال ظلما .

وجاء في المصباح المنير أن المصطلح يشير إلى معانٍ عضوية للفساد , فيقال : فسَدَ اللحم أو اللبن , ويشق لفظ الفساد (corruption) لغة من الفعل اللاتيني (Rump ere) أي يكسر , وهو ما يعني أن قاعدة سلوك معينة قد كسرت , وذلك يعرف قاموس ويبستر كلمة الفساد بأنها : انحراف الشيء (السلوك) عن الأصل أو عن حالة نقائه الأصلية أو عن ما هو صائب (نجار , 2014)

كما أن الفساد ذُكر في القرآن الكريم في عدة مواضع يراد به معانٍ عديدة، حيث قال تعالى في سورة الروم: " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون " (الروم , آية 41) ، حيث أراد الله سبحانه وتعالى بالفساد بمعنى القحط والجذب، في حين ورد ذكر الفساد في سورة القصص باعتباره يعني الطغيان، فقال تعالى: "للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً " (القصص , آية 83)

أما معجم أكسفورد الأجنبي فقد عرفه : بأنه انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة . (بن عودة , 2016)

2.2.2.2 الفساد اصطلاحاً :

كثيرة هي المصادر التي تناولت الفساد وبالتالي تعددت التعريفات للفساد بناء على المنظور الذي ينطلق منه الراغب في تعريف الفساد , فتختلف الأشكال وتختلف مجالات الفساد , لكن حاول الباحثين التوصل لتعريف شامل للفساد والفساد بصورة عامه هو أخراج الشيء الصالح عن غايته والإخلال بالتوازن باستخدام المنصب العام لغايات شخصية ويتضمن الرشوة ، والابتزاز او استغلال النفوذ والمحسوبية ، والاحتيال، والاختلاس، واستغلال مال التعجيل هو المال الذي يدفع للموظفين لتعجيل النظر في أمر خاص يقع ضمن نطاق اختصاصهم لقضاء أمر معين . (ابن علي , 2005)

مع أن الجميع تقريبا كان اتفاهم على ارتباط معنى الفساد بكل ما هو ساء وتعددت تعريفاته باختلاف أنواع الفساد لذا سىحاول الباحث إيضاح مفهوم الفساد من خلال استعراض وجهات النظر المتعددة والمختلفة في تعريف الفساد .

فقد عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطريقة ناقصة فقال: الفساد هو إساءة استعمال القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة , سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ , أو المحسوبية , أو الغش , أو تقديم الإكراميات للتعجيل بالخدمات , أو عن طريق الاختلاس . فكان النقص في أنه اقتصر الفساد على المؤسسات الحكومية ولم يتطرق للقطاع الخاص الذي بكل تأكيد لا يخلو من الفساد أو أحد أشكاله . ومن ثم تم استخدام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريف أوسع للفساد ليضم الفساد في كل القطاعات وقد عرف الفساد بشكل عام بأنه: إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب شخصي . (منشورات الأمم المتحدة)

في حين عرف صندوق النقد الدولي الفساد : علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد . وفي تقريره عام 1999 عرفه : سوء استخدام السلطة العتمة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجدها أو يبتزها . (معبد , 2012)

أما بالنسبة للمفوضية الأوروبية للنزاهة فقد عرفته على أنه : التغير في مسار السلطة من أجل المصلحة الخاصة سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أم قضائية أم إدارية أم اقتصادية , بمعنى آخر تتخذ القرارات بالشأن العام تبعا للمصلحة الخاصة دون النظر للمصلحة العامة . (فرجاني , 2005)

ويعرف البنك العالمي الأنشطة التي تندرج في خانة الفساد على النحو التالي : إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص , فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة , لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة , كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشروط أو أعمال خاصة بتقديم الرشاوى للاستفادة من سياسات وإجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين الجاري العمل بها , كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة , وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة . (الحمش , 2006)

كما عرف فيتو تانزي vito tanzi الفساد بأنه تعمد مخالفة مبدأ التحفظ (الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف) بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوي الصلة . (هيجان , 2003)

وقد عرف M . Johnston الفساد : إساءة الأدوار العامة أو الموارد العامة بقصد المنفعة الخاصة . (بودهان , 2009)

أما الهيجان فقد وصف الفساد بأنه : استغلال الوظيفة العمومية والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية , سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أو نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي , وسواء أكان هذا السلوك تم بشكل فردي أم بشكل جماعي . (الهيجان , 1998)

كما يعرف عطاء الله خليل الفساد بأنه : سوء استخدام السلطة أو المنصب العام لغايات شخصية ويتدرج الفساد على سبيل المثال لا الحصر من الرشوة واستغلال النفوذ والوساطة والمحسوبية , والاحتيايل والاختلاس والتزوير واستغلال المال . (صقر , 2001)

كما عرف شتا السيد علي الفساد : استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي , أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما , أو من أجل تحقيق هبة أو مكانة اجتماعية بالطريقة التي يترتب عليها خرقا للقانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي , فالفساد هو سلوك غير مشروع وغير قانوني , لأنه انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية. (شتا , 1999)

ويعرف الباحث الفساد: بأنه انحراف ناتج عن سلوك ذاتي عن الخط المستقيم يقوم على استغلال المنصب العام أو السلطة الممنوحة , ومخالفا للمعايير الأخلاقية والقانونية , هدفه تفضيل المصلحة الخاصة على العامة .

2.2.2.3 تعريف الفساد فلسطينياً

حيث أنه جاء في تقرير المجلس التشريعي الفلسطيني حول ملف الفساد للعام 1997 تعريف للفساد لأغراض التقرير بأنه «خروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة من قبل الموظف العام بهدف جني مكاسب له، أو لآخرين ذوي علاقة، أو استغلال غياب للحصول على هذه المنافع». القانون بشكل واع أما قانون مكافحة الفساد الفلسطيني رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، فقد نأى بنفسه عن وضع تعريف محدد للفساد، وإنما تناول في المادة (1) الأفعال التي تشكل فساداً لغايات تطبيق أحكامه، وهي على النحو الآتي: يعتبر فساداً لغايات تطبيق أحكام هذا القرار بقانون الجرائم المبينة أدناه: (البرغوثي , 2019)

1. الرشوة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
2. الاختلاس المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية.
3. التزوير والتزييف المنصوص عليهما في قوانين العقوبات السارية.
4. استثمار الوظيفة المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية.
5. إساءة الائتمان المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
6. التهاون في القيام بواجبات الوظيفة المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية.
7. غسل الأموال الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الساري.
8. الكسب غير المشروع.
9. المتاجرة بالنفوذ.
10. إساءة استعمال السلطة.
11. قبول الوساطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقاً أو تحقق باطلاً.
12. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها.
13. إعاقة سير العدالة .

3.2.2 أنواع الفساد

لعل عدم التوصل إلى تعريف واضح وثابت وشامل للفساد يعود لعدة أسباب منها وجود صور وأنواع مختلفة للفساد ، اختلاف المعايير الأخلاقية من مجتمع لآخر ، ومن دين لآخر ، إضافة إلى تنوع المؤسسات التي ينتشر بها الفساد واختلاف القطاعات ، واختلاف المتورطين في الفساد . و الشيء الملاحظ أن أنواع الفساد متغيرة و متطورة باستمرار، لتواكب ما يحدث في العالم من تغيير و تطور في جميع المجالات.

لكن يمكن تصنيف الفساد طبقاً للمجال الذي نشأ فيه (المجال الذي ينتشر فيه أو نشاطه) :
(عبد العالي ، 2013)

كما أنه يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي من شأنها أن تقسم الفساد بشكل موسع ليطال المجالات التي من الممكن أن يحصل بها الفساد :

1-الفساد الأخلاقي : هو ذلك الفساد الذي يتجرد به الشخص من إنسانيته لينحط لأقل المراتب ، باتباع نزواته وشهواته دون تحكيم لعقله ، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكيات المخالفة للأداب .

2-الفساد الثقافي : هو الفساد الذي يصعب الحكم عليه وإدانتته أو سن القوانين والتشريعات لتجرمه ، لأنه خروج عن الثوابت حرية الرأي للأمة والطعن في ثقافتها تحت مسمى والتعبير .

3-الفساد الاجتماعي : هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتماً إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر و الإخلال بالأمن العام.

ويرى الباحث أن هذا النوع من الفساد قد يكون الأخطر لأن فساد الشخص في إحدى المؤسسات الاجتماعية ما هو إلا عبارة عن نافخ كبير أينما حل وارتحل عاث فاسدا وإخلالا في الأنظمة والقوانين.

4-الفساد القضائي : هو الانحرافات التي يمارسها القضاة ، التي بدورها تؤدي إلى ضياع الحقوق وقلب الحقائق الذي يؤدي إلى نقشي الظلم ومن أبرز صورته: المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور، كما يعتبر من أخطر أنواع الفساد ليس على أشخاص أو مؤسسات بل على أمة بأكملها ، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة.

5-الفساد السياسي :الفساد السياسي عدة تعريفات منها: تعريف الموسوعة الحرة "ويكيبيديا" والتي تُعرفه كما يلي: "هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة".

كما عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه:"استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين."

كما ويعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشى الفساد ويستشري فيها، وهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد، وذلك راجع إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا وثقافيا وتربويا... فالإعلام بتوجيه منه، والمناهج والقوانين والاقتصاد والإدارة التي تحكم وتُسير المجتمع كلها تحت سيطرته .

وللفساد السياسي عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي الفاسد، غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكام...، و يقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها : فساد القمة، فساد السلطة التشريعية و التنفيذية، والفساد الانتخابي .

6-الفساد الاقتصادي :و يتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي .

أو هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهريب الجمركي.

7_ الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية . كما وتتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل: غسل الأموال والتهرب الضريبي، تزيف العملة النقدية .

8-الفساد الإداري: ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته .

4.2.2 الفساد المالي والإداري :

1.4.2.2 مفهوم الفساد المالي والإداري :

إن بيئة الإدارة والأعمال تتميز بالديناميكية والتغيير المستمر ، ولتحولات الإدارية وظهور حالات جديدة وموضوعات حديثة تتطلب النظر إليها من زوايا أخلاقية وقانونية بحيث تكون نزيهة وبعيدة عن شبهات الفساد الإداري والمالي .

يعتبر الفساد الإداري واحداً من أهم أنواع الفساد وأخطر ظواهر السلوك الإنساني التي ما تزال تشكل قلقاً مستمراً للمجتمعات البشرية ولإدارة المؤسسات المختلفة ، إضافة إلى كونها من المشاكل الرئيسية التي أجمعت التقارير الدولية الصادرة من الخبراء على ضرورة علاجها ، خصوصاً في دول العالم الثالث كضرورة لتحقيق التنمية . (الذهبي ، 2001)

كما يعتبر الفساد الإداري والمالي مثالا للسلوك المنحرف الصادر جراء حالة من فقدان المعايير لدى معظم أفراد المجتمع نتيجة تعرضهم لموجات من التغيير الاجتماعي تكون سريعة وعميقة التأثير بحيث تتسبب في اختلال البناء الاجتماعي وعدم توازنه وانحلال وسائل الضبط الاجتماعي وخصوصاً القيم والمعايير الاجتماعية وسلطة القانون . (عبد المجيد ، 2015)

أن مفهوم الفساد الإداري والمالي واسع بحيث يشمل الكثير من التصرفات والأفعال غير القانونية المتعمدة لاستغلال الوظيفة العامة والصلاحيات التي يتحلى بها لتحقيق مصالح وأهداف خاصة على حساب المصلحة العامة ، ومن هنا يلاحظ الباحث عدم وجود تعريف ثابت وشامل للفساد الإداري والمالي .

رغم ذلك فإن المتتبع للفساد الإداري والمالي يجد أن هناك تعريفات متعددة لتوضيح الفساد الإداري والمالي والسبب يعود لوجود أكثر من مدرسة فلسفية تناولت تعريف الفساد الإداري والمالي هذا بالإضافة إلى رواد هذه المدارس من علماء ومفكرين الذين يحملون ثقافات وتوجهات مختلفة ، فقد عرف بأنه سلوك منحرف سواء كان فردياً أو جماعياً بالوظيفة العامة عن أهدافها المرسومة وواجباتها لاعتبارات شخصية وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة و بدون وجهة حق وفي ظل مخالفه القوانين والمعايير الأخلاقية السامية للمجتمع (عبود، 2008)

لكن هناك من ميز بين الاتجاهات في تعريف الفساد الإداري والمالي مثل (الكبيسي، 2000) حيث قال في مقال له بالمجلة العربية للإدارة تحت عنوان: "الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة" بالتمييز بين اتجاهين في ظل الاختلافات وتباعد المفاهيم في تعريف الفساد الإداري : اتجاه متشدد يمثله رجال القانون والإدارة التقليديون والمحافظون، وآخر متساهل يطرحه أنصار الفلسفة الواقعية والذرائعية والميكافيلية وما يتأثر بهم من أكاديميين.

1- فالفساد الإداري عند فئة المتشددين: هو الأعمال المجتمعة لمخالفة القوانين وتهدف إلى الاستفادة المادية المباشرة أو الاستفادة غير المباشرة , عن طريق التأثير على سير الإدارة العامة أو التأثير على قراراتها أو أنشطتها . ويمكن تعريفه بأنه سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية".

2- أما الفساد الإداري عند الفريق الأقل تشددا: هو تصرف استثنائي أفرزته بعض الظروف " ويتضح من تعريفهم له أنه: سلوك استثنائي تفرزه الفجوة الكبيرة بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن في دنيا الإدارة أو الفجوة بين النظرية والتطبيق. " أو : "طريقة بديلة لأداء الأشياء تغيّر الطريقة المألوفة أو الطريقة المحددة رسميا ".

3- أما الفساد الإداري عند فئة المتساهلين: بدليل تفهمهم لأسبابه وظروفه البيئية وفقا لفلسفتهم البرجماتية وغيرها من التحليلات التبريرية، فهم على قلتهم يثيرون العديد من التساؤلات والانتقادات لكل سياسة تحرم أو تكافح الفساد أو تعتبره جريمة.

فالفساد الإداري عندهم هو:"سلوك إداري غير رسمي، بديل السلوك الإداري الرسمي تحتمه ظروف واقعية ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات .

ويتفق الباحث مع فئة المتشددين حيث أنه يرى أن الفساد الإداري والمالي هو إي انحراف سواء كان صغير أم كبير عن المصلحة العامة للمؤسسة لتحقيق منافع وأهداف خاصة .

وقد عرف (قدرى , 2005) الفساد الإداري بأنه استخدام السلطة العامة أو المنصب الحكومي من أجل تحقيق فائدة أو منفعة شخصية و نتيجة مخالفة القوانين واللوائح ومعايير السلوك الأخلاقي , ويرى بأنه يدخل تحت هذا التعريف كم عريض من الأفعال التي تؤثر سلبا على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وميز بين ثلاث مفاهيم للفساد الإداري :

المفهوم الأول : حيث أنه يربط الفساد الإداري بممارسة الوظيفة الإدارية والانحراف على أصولها , فالفساد يتحقق بعدم قيام الموظف بعمل من صميم واجبه القيام به أو الامتناع عن القيام بعمل هو من صميم مسؤولياته الوظيفية ,إذا كان من أجل تحقيق مصلحة شخصية .

المفهوم الثاني : حيث أنه يربط الفساد الإداري بحركة السوق , فهو يعتبر الفساد الإداري مؤسسة غير رسمية يستخدمها الأفراد لإنجاز معاملاتهم الإدارية داخل الأجهزة الإدارية , ونتيجة زيادة الفساد الإداري ونفوذ هؤلاء تصبح الوظيفة العامة جزءا من السوق ويصبح الموظف الفاسد مرتبطا بحركة العرض والطلب وبقدرته على الاستفادة من أصحاب المصلحة .

المفهوم الثالث : حيث أنه يربط الفساد الإداري بخدمة المصلحة العامة أو التكر لها , فيعد الموظف فاسدا إذا قدم مصلحته الشخصية على المصلحة العامة , سواء كان الدافع لذلك هو طمعه في الانتفاع من سلطة وظيفته أو حاجته المادية لقضاء متطلباته لعدم كفاية دخله .

على الرغم من إجماع تقارير الخبراء الدوليين والمختصين بالبحث في مجال الفساد على أن الفساد أكثر انتشارا وضررا في الدول النامية , إلى ان الدلائل المتوافرة في الدول المتقدمة تشير إلى عالمية ظاهرة الفساد .

كما أن مظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية تشير إلى تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وبحسن انتظامه، وهو ينتج في العادة عن مزيج من الخلل في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط، ومنظومة القيم الفردية منها الأخلاق والدين، التي لا ترتق للإصلاح، وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين، التي تعتم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار .(بروش , 2016)

2.4.2.2 تطور مفهوم الفساد الإداري :

لقد تتبع سمبسون فيرنر تطور مفهوم الفساد الإداري عبر ثلاث مدارس متميزة فكريا وهي : (عطوط , 2019)

(Moralist School) -1

حيث اعتبرت المدرسة القيمية الفساد مرضا فرديا يفتك بالشخص الفاسد , وأنه يتم محاربة الفساد من خلال المعايير الأخلاقية والقيم الدينية .

(Structural Functional School) -2

أما المدرسة الوظيفية : فقد اعتبرت الفساد بأنه ضريبة التطور والنمو , وأنه ظاهرة طبيعية يجب التعايش معها في سبيل تحقيق التنمية , كما أنها استندت الى المنهج البنيوي الوظيفي في أطروحاتها .

(Post-Functional School) -3

فيما أكدت مدرسة ما بعد الوظيفية : والتي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين كردة فعل على تزايد الفساد من جهة وعلى عيوب الفلسفة الذراعية التي استندت إليها المدرسة الوظيفية من جهة أخرى ،حيث تم التأكيد على المبادئ الأخلاقية والقيمية للوظيفية العامة أو الخاصة ، وتم التشديد على ضرورة صياغة استراتيجيات محاربة الفساد الإداري .

3.4.2.2 خصائص الفساد الإداري والمالي:

يتميز الفساد الإداري بعدد من الخصائص ويوضح (الكبيسي , 2005) أهم خصائص الفساد الإداري والمالي في :

1. الفساد الإداري والمالي في مراحلہ الأولى ظاهرة مرضية غير مرئية ولكن سرعان ما يتفشى وينتشر إلى باقي الأجهزة الأخرى على الرغم من عامل السرية .
2. اختلاف وتباين الوسائل والأساليب التي يتستر خلفها الفساد الإداري والمالي , حسب موقع الوظيفة في الهرم وحسب الجهة التي تمارسه .
3. يتفاعل الفساد الإداري والمالي مع الظروف والتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة له .
4. للفساد الإداري والمالي أنماط وأساليب مختلفة باختلاف الجهة التي تمارسه والجهات التي تتعامل معه .
5. أخطر ممارسات الفساد الإداري والمالي تلك التي تتم عبر وكلاء أو وسطاء التي يتمثل دورهم في التوفيق بين أطراف الفساد دون معرفة كل منهم للأخر .
6. يمتاز أطراف جرائم الفساد الإداري بالخبرة والحنكة ما يجعلهم غالبا خارج دائرة الاتهام والقدرة على الإفلات من يد العدالة .
7. إذا كانت ممارسات الفساد الإداري والمالي في المجتمعات المتخلفة إداريا وحضاريا أكثر شيوعا منها في المجتمعات المتقدمة والمتطورة , فإن المجتمعات المتقدمة تعد بحق بيئة منتجة ومصدرة للفساد عبر حدودها .
8. تعتبر الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية ظروفًا مشجعة ومواتية لنقشي الفساد الإداري وانتعاشه نتيجة لتدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار ومن ثم تضعف المقاومة لذوي الدخل المحدود .

ويتفق الباحث مع الكبيسي في أن السرية ما هي إلا مسألة وقت سرعان ما تبدأ بالتكشف وفي حال لم تتم المحاسبة وغياب القوانين الرادعة فتجد الفاسدون يبدؤون بالتهاون في قضايا الفساد والافتخار بتنفيذها والتفاخر بالفوائد التي تعود عليهم , كما يتفق معه في أن الفساد الإداري الشائع في الدول النامية هو وليد الدول المتقدمة , لكن البيئة الخصبة لنموه هي الدول النامية .

4.4.2.2 واقع الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية

تشير التقارير والإحصائيات المتعلقة بواقع الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية بأن الفساد الإداري والمالي مستشري في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حسبما جاء في استطلاع رأي المواطنين الفلسطينيين السنوي حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2019 الذي أعدته مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان وكانت نتائجه كالتالي :

مستوى الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية :

حيث أظهر الاستطلاع أن 63% من المبحوثين رأوا أن مستوى الفساد بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية كبير (73% في الضفة الغربية مقابل 48% في قطاع غزة) ، فيما أشار 29% إلى أن المستوى متوسط (24% في الضفة الغربية مقابل 36% في قطاع غزة) ، بينما 7% فقط يرون أن مستوى الفساد قليل .

وعند المقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتضح أن تصنيف المبحوثين لمستوى الفساد بأنه كبير بقي مرتفعاً مقارنة بالسنوات السابقة، وبنفس النسبة تقريباً 63% كما في استطلاع 2018 كما يتضح من الجدول(1.2) أدناه

جدول (1.2) مستوى الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية - جدول مقارنة

2019	2018	2017	2016	
63%	63.6%	57%	60.4%	كبير
28.5%	31.3%	36.2%	33.2%	متوسط
7.4%	5.1%	6.8%	6.4%	قليل
1.1%	--	--	--	لا أعلم
100%	100%	100%	100%	المجموع

أما بالنسبة للقطاع الذي ينتشر فيه الفساد الإداري والمالي حسب تقرير هيئة مكافحة الفساد و حسب تقرير استطلاع رأي المواطنين الفلسطينيين السنوي حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2019 الذي أعدته مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان . هو القطاع العام ، والجدوال التالية تبين النسب للقطاع الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد :

حيث أشار تقرير هيئة مكافحة الفساد للعام 2019 بناء على التوزيع النسبي للشكاوى المتقدمة لهيئة مكافحة الفساد حسب القطاع كانت أعلى نسبة للقطاع العام والجدول (2.2) يوضح النسب المئوية للشكاوى حسب القطاع :

جدول (2.2) التوزيع النسبي للشكاوي حسب القطاع

القطاع العام	60.2%
الهيئات المحلية	28.5%
الجمعيات الخيرية والتعاونية	5.4%
الاتحادات والنقابات	1.7%
قطاعات أخرى	4.2%
المجموع	100%

كما أشارت نتائج استطلاع أمان إلى أن 61 % من المبحوثين يرون أن المؤسسات الحكومية هي الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد (74% في الضفة، 42% في قطاع غزة) ، يليها وبنفس النسبة 13 % لكل من الهيئات المحلية، والقطاع الخاص ثم المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية .

جدول (3.2) القطاعات الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد فيها

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
60.8 %	41.9 %	73.5 %	المؤسسات الحكومية
13.0 %	13.8 %	12.5 %	الهيئات المحلية
13.3 %	24.4 %	5.8 %	القطاع الخاص
13.3 %	24.4 %	5.8 %	المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية
100 %	100 %	100 %	المجموع

نلاحظ أن الفساد الإداري مستشري في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك حسب نتائج التقرير الذي قامت به مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان ، حيث أن أغلبية المبحوثين رأوا ان الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة كبير ، وأظهر الاستطلاع أيضا أن مرتكبي الفساد هم الموظفين من الفئات العليا ، وأن القطاع الأكثر انتشارا للفساد فيه هو المؤسسات الحكومية ، وأكثر هذه المؤسسات تعرضا لانتشار الفساد هي الوزارات والهيئات العامة ، وأن أكثر هذه تعرضا لانتشار الفساد هي وزارة الصحة ثم المالية فالداخلية ، وأن أكثر أشكال الفساد خطورة هو الوساطة والمحسوبية يليه اختلاس المال العام .

ومن الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين هو عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين وعدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون إضافة إلى الحصانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص و ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد ثم الانقسام السياسي بين الضفة وغزة أضف عليه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعه على الفساد إضافة لقلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد و عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية ، أما أبرز أشكال الفساد في تقديم الخدمات العامة فقد تجلّى بعملية التعيينات والترقيات إضافة للخدمات الصحية ، ثم توزيع المساعدات الإنسانية الاجتماعية العينية والنقدية .

من خلال الاطلاع على نتائج استطلاعات الرأي ونتائج تقرير هيئة مكافحة الفساد نلاحظ أنه قد دق ناقوس الخطر للدولة الفلسطينية ، كيف لا ونحن نرى أن القطاع الذي تبنى عليه الآمال في بناء الدولة ، والقطاع الذي يعتبر الكتف والسند للشعب ، والقطاع الذي يجار ويستجار به ، هو أكثر القطاعات احتضانا للفساد ، حيث أن الفساد ينتشر في المؤسسات الحكومية أكثر من غيرها، وهذا مؤثر خطير على أن الفساد يتغلغل في الجهاز الحكومي خصوصا فيما يتعلق بالوساطة والمحسوبية لا سيما في الوظائف وتلقي الخدمات، وهذا بدوره سيؤدي إلى إضعاف الرقابة التي تفرضها الحكومة أيضا على القطاع الخاص، وستؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين بالحكومة وأدائها، وانتشار ثقافة الفساد في أوساط المجتمع مما يؤثر على تحقيق الدولة. لذا لا بد من معرفة دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد للحد من هذه الآفة والقضاء على أشكال الفساد في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .

5.4.2.2 أنواع الفساد الإداري والمالي وأشكاله

للفساد صور وأشكال متعددة تمارس في مختلف نواحي الحياة العملية ، وهي ذات تأثيرات مختلفة ، بعضها خطيرة ومدمرة وأخرى أقل خطورة ، كما أن مظاهر الفساد تتنوع بتنوع مجالاتها والأطراف المتورطة فيها ، إضافة إلى أن للقيم والنصوص القانونية السائدة في المجتمعات تأثيرها ي اعتبار ما هو فاسد من غيره ، ولذا فإن هذه الدراسة راعت وجهة نظر الحضارة العربية والإسلامية والنصوص القانونية الطبقة في بيئة الدراسة كمرجع ومعيار لتحديد أهم مظاهر الفساد الشائعة وليس على سبيل الحصر . (السيد ، 1999)

وقد قسم (الشميمري 2013) الفساد الإداري إلى أربع مجموعات ،وهي :

أ - الانحرافات التنظيمية :

ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهام وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل ،ومن أهمها:

- عدم احترام العمل

تتعدد صور عدم احترام وقت العمل والتي تتمثل بمتابعة انقضاء وقت العمل دون النظر إلى الإنجاز ، أو قد لا يلتزم بأوقات الحضور والمغادرة ، وإن التزم بالوقت لا يلتزم بأداء مهامه فيحاول صرف الوقت كتبادل الزيارات مع الزملاء وقضاء الوقت على مواقع التواصل الاجتماعي .

- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه

ومن صور ذلك رفض الموظف أداء العمل المكلف به ،عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح، التأخير في أداء العمل (.....) .

- التراخي

هو تنفيذ الأعمال بأقل جهد وأكبر أجر ، فيكون المحرك للعمل الحافز المادي أو الخوف .

- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء

ومن صورته العدوانية نحو الرئيس ، عدم الانصياع لأوامر الرئيس ،البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس ؛ ويكون بسبب إشكاليات خاصة بين الرئيس والمرؤوس.

- عدم تحمل المسؤولية.

ومن صورته أن يقوم الموظف بالتهرب من الأعمال الموكلة إليه وتحويلها إلى غيره من الموظفين خوفا من تحمل النتائج .

- السلبية

وصورها كثيرة أبرزها التوقع حول الذات ، وعدم قبول فكرة التطوير والتغيير ومقاومتها .

- إفشاء الأسرار وعدم الرغبة في التعاون.

مثل تسريب وثائق خاصة بالمؤسسة أو أحد عملائها .

ب - الانحرافات السلوكية:

هي المخالفات التي تتعلق بالسلوك الشخصي للموظف سواء في مكان عمله أو خارجه وتؤثر على عمله ومنها :

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة

مثل ارتكاب الموظف لبعض الأفعال غير الأخلاقية مثل ارتكاب فعل فاضح مذل بالحياء ، تعاطي المخدرات ، التورط في جرائم الشرف وغيرها .

- سوء استعمال السلطة

استخدام السلطة والصلاحيات لأهداف خاصة مثل منح الأقارب والأصدقاء تسهيلات أو معلومات تخالف المصلحة العامة .

- المحسوبة

ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبة شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

- الوساطة

هو الشكل الذي يستخدمه الموظفين لتبادل المصالح الشخصية .

ج- الانحرافات المالية :

ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف، وتتمثل هذه المخالفات في ما يلي:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة .

أي انحراف عن القواعد الإدارية المعمول به في المنظمة , ويترتب عليه محاسبة الموظف إدارياً .

- فرض المغارم

وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال . الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.

- الإسراف في استخدام المال العام

يأخذ أشكال وصور عديدة لكن باختصار هو أي استخدام للمال العام الذي لا يعود بالنفع على المنظمة أو لخدمة فئة على حساب المصلحة العامة .

ربما يكون تقريظ بما هو موكل إليه من أموال وقد يكون تهاون في هذه الأموال وكلاهما يؤدي إلى ضياع المال العام الذي يضر بالمصلحة العامة . (عطوط , 2019)

د- الانحرافات الجنائية ،ومن أكثرها ما يلي:

- الرشوة :

داء ينتشر في المستويات الإدارية لمؤسسات القطاع العام والخاص ، تؤدي إلى إهدار مبدأ الخدمة العامة إضافة للإخلال بهيئة الوظيفة .

- اختلاس المال العام .

وله أشكال كثير ومختلفة مثل نهب الخزائن والمخازن وغيرها وسوف نتناوله بنوع من التوسع في موضع آخر في الدراسة .

- التزوير .

هو اعتداء غير مباشر على سلطة الدولة أو المنظمة من خلال استغلال المواقع والمناصب لذوي النفوذ والقدرة للأغراض الشخصية أو العشائرية أو الحزبية ويحدث التزوير في الأوراق والوثائق الرسمية لإبطال الحق .

- التزييف

كل اصطناع لعملة تقليداً لعملة صحيحة، وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة، كذلك كل تزوير أو إدخال من الخارج لعملة مزيفة إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول والغش والإضرار، بينما يعرف التزوير بأنه: تغيير الحقيقة في بيانات المحرر بما يرتب ضرراً على الغير من ذلك التغيير، مع توافر نية استعمال المحرر فيما زور من أجله . (الزبيدي، 2017)

وقد ميز (أبو سن , 1996) بين نوعين من الفساد الإداري :

الأول: هو ذلك الفساد الناتج عن سوء نية وقصد ومع سبق الإصرار عليه، وهو الأكثر خطورة والأصعب علاجاً وتبدو صورة في شكل من الأشكال التالية:

1. طلب الرشوة أو قبولها مقابل أداء عمل معين أو الامتناع عن أداء عمل معين، وذلك لمصلحة شخصية.

2. سوء استعمال السلطة واستغلال المنصب ، وذلك خدمة لمصلحة شخصية.

3. الاختلاسات المالية بأنواعها المختلفة، والاستفادة الشخصية من الأموال العامة دون وجه حق.

4. التزيف والتزوير في الأوراق الرسمية لتخفيف الضرائب مثلاً عن الأقارب أو عنه شخصياً
وتعد الرشوة أسوأ أنواع الفساد الإداري والمالي التي يدفعها المواطن للموظف مقابل خدمة يقدمها له، وتكون هذه الخدمة مشروعة، وهو من المستحقين لها ولكنه لا يحصل عليها إلا إذا دفع مبلغاً مالياً للموظف .

الثاني: هو ذلك الفساد الناتج عن إهمال من جانب الموظف المسئول أو من عدم الكفاءة أو عدم المبالاة ومن باب التسبب الإداري وسوء الإدارة. وذلك بلا شك يعتبر إخلالاً من جانب الموظف ويجب معاقبته علي ذلك ولكنه أقل خطورة من النوع الأول، وقابل للعلاج، ونستطيع أن نعبر علي ذلك الانحراف الإداري من خلال الصور التالية: (أبو إدريس، 2001).

1. التغيب وعدم الحضور للعمل بدعوة الأجازات المرضية .

2. عدم الالتزام بأوقات الدوام الرسمي كالتأخير في الحضور للعمل والخروج قبل الموعد.

3. استباحة الملكية العامة والاستهانة بها .

4. عدم احترام القانون ، وعدم الانصياع لأوامر الرؤساء.

5. عدم احترام الزوار بالمكتب والتحدث لمدة طويلة بالهاتف.

و يرى الباحث أن هناك أشكال كثيرة أخرى للفساد الإداري والمالي صحيح أنه من المهم معرفتها ، لكن الأهم هو معالجتها ، لأنها إذا لم تعالج بالحسم والصرامة والعقاب المناسب قد تقود إلي فساد إداري أكبر .

أشكال الفساد الأكثر خطورة في فلسطين

أما بالنسبة لأكثر أشكال الفساد الإداري والمالي انتشاراً في المؤسسات الحكومية الفلسطينية حسب ما جاء في تقرير هيئة مكافحة الفساد للعام 2019 ، فكان إساءة استعمال السلطة في المركز الأول كما في جدول (2.2)

جدول (4.2) التوزيع النسبي للشكاوى الواردة خلال عام 2019 حسب نوع الجريمة

النسبة	الجريمة
34.2%	إساءة استعمال السلطة
23.6%	عدم الاختصاص
9%	الواسطة والمحسوبية
8%	إساءة الائتمان
7.3%	الاستثمار الوظيفي
5%	الكسب غير المشروع
12.9%	جرائم أخرى

أما في بالنسبة لأكثر أشكال الفساد التي تشكل خطورة في فلسطين حسب تقرير مؤسسة أمان للعام 2019 ، رأى 26 % من المستطلعة آرائهم أنها الوسطة والمحسوبية، حيث جاءت بالمرتبة الأولى وبارتفاع كبير في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة (34 %الضفة الغربية، 14 %قطاع غزة) ، وجاء اختلاس الأموال العامة والرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة بالمرتبة الثانية وبنسبة 14 %تقريباً لكل منها. أما إساءة استعمال السلطة وغسيل الأموال، فجاءا بالمرتبة الرابعة وبنسبة 12 %لكل منهما، ويتضح من النتائج أن هناك ارتفاعاً في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية باعتبار غسل الأموال الأكثر خطورة في فلسطين (6 %الضفة الغربية، 22 %قطاع غزة) ، وفي المرتبة الأخيرة، جاءت إساءة الائتمان والمساس بالأموال العامة (11 % و10 %على التوالي) .

جدول(5.2) أشكال الفساد الأكثر خطورة في فلسطين

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	
% 26.3	% 14.4	% 34.2	الواسطة والمحسوبية
% 14.8	% 14.4	% 15.0	اختلاس مال عام
% 13.7	% 14.2	% 13.4	الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة دون وجه حق
% 12.3	% 11.7	% 12.6	إساءة استعمال السلطة
% 12.0	% 12.3	% 12.6	غسل الأموال
% 11.1	% 11.7	% 10.6	إساءة الائتمان
% 9.8	% 11.9	% 8.5	المساس بالأموال العامة
% 100	% 100	% 100	المجموع

نلاحظ أن كلا التقريرين قد اقر بوجود أشكال متفاوتة للفساد الإداري والمالي في فلسطين , وتفاوتت النسب بين التقريرين , والذي بدوره يدل على انتشار الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية , ويدل على عدم توفر المعلومات الكافية حول هذا الموضوع لدى الأجهزة المختصة .

6.4.2.2 أسباب الفساد الإداري والمالي

بعد أن أوضحنا مفهوم الفساد الإداري والمالي وأشكاله وأنواعه ، لا بد من معرفة ما هي الأسباب وراء هذا الفساد هل يقف خلفه الموظفين فقط بالتأكيد لا حيث أن الفساد الإداري والمالي له أشكال وصور كثيرة وأنه موجود على امتداد المكان والزمان ، لذا سيحاول الباحث توضيح أهم الأسباب حسبما جاء في الدراسات .

حيث أن هناك مجموعة من الأمور إن وجدت في مجتمع ما أو مؤسسة فإنها تساعد على إيجاد بيئة خصبة لتفشي ظاهرة الفساد الإداري وقام (موشي ، وحسين ، 2007) بتجميع الأسباب الكامنة وراء الفساد الإداري ومن هذه الأسباب ما يلي:

1-أسباب شخصية:

والتي تتمثل بالعوامل التي تسكن في الفرد وتتبع من ذاته ، ناتجة عن إيمانه بمبادئ ومعتقدات يلزم نفسه بها تكون هي المحرك له ، وعليه فإن انهيار وفقد المنظومة القيمية لدى الفرد يؤدي به للفساد الإداري والمالي ، هذا بالإضافة لانهاية وفقد المنظومة القيمية قد يصاحبها استبدال للقيم وإحلال القيم الجيدة قيم هشة من شأنها أن تساعد على ظهور الفساد الإداري والمالي . (الحراشنة ، 2003)

2-أسباب اجتماعية وثقافية:

حيث أنه حال الحديث عن أسباب الفساد الاجتماعية نلاحظ أن هناك صعوبة في تحديدها بشكل دقيق ؛ نظرا للتشابه والتداخل بين الظواهر الاجتماعية ، وما يرافقها من تباين واختلاف في النفس البشرية والبيئات المحيطة بها لذا فقد تراوحت الآراء حول الفساد الإداري بين الضيق والاتساع وبين الاتفاق والتناقض ، فمنهم من يقول أن أسباب الفساد في الدول المتقدمة يختلف عن أسباب الفساد في الدول النامية ، حيث أن قلة المساءلة واتساع حرية التصرف للمسؤولين الحكوميين في الدول النامية تساعد على نمو الفساد إلى حد كبير، بالإضافة إلى أن انتشار الفقر والمشاكل الاجتماعية كالبطالة، فضلا عن شدة العلاقات الشخصية زاد من حدة الميل نحو ممارسة الفساد في هذه الدول بخلاف الدول المتقدمة التي تتمتع بخلوها نسبياً من هذه الأمراض إضافة إلى ارتفاع سقف الحريات وصرامة المساءلة الأمر الذي ساهم في تخفيض الممارسات الفاسدة. (Siame,2002)

ويرى الباحث أن للعادات الاجتماعية والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع الأثر الكبير في انتشار الفساد حيث أن هذه العادات تكون بمثابة حجر الأساس الذي يكبر ويتعالى الفساد منه , مثل المحسوبية والمحاباة والرشوة وغيرها , كما أن غياب دور أهم مؤسستين الأسرة والمدرسة وعدم قيامهما بواجباتهم في تعليم الأطفال وغرس قيم الخير فيهما , يشجع على الفساد بكل أشكاله .

انتشار الجهل و تدني المستوى التعليمي والثقافي للأفراد:

إن انتشار الأمية في الدول النامية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي , إضافة إلى الجهل بالحقوق والواجبات والجهل القانوني لدى المواطنين , يجعل منهم فريسة سهلة المنال , لجشع الفاسدين المستغلين لجهل هؤلاء المواطنين , وإجبارهم على القيام بأفعال غير أخلاقية كدفع الرشوة وتقديم الهدايا وغيرها مقابل التسريع في انجاز معاملاتهم . كما قد يلجأ الموظفون في كثير من الحالات إلى تعقيد الإجراءات أمام المواطن البسيط وتأخير تنفيذ المعاملات, فيجد المواطن نفسه مضطراً لدفع الرشوة للانتهاء من معاملته في أسرع وقت. (المهاني , 2009)

3- أسباب تربوية وسلوكية :

حيث أنه هناك كثير من العاملين نشئوا في بيئة اجتماعية لا تهتم كثيراً بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الصغار، حتى أن المدارس والمعاهد التعليمية أصبحت لا تهتم كثيراً بالمعايير الدينية لأنها أصبحت تحمل فكراً علمانياً، ومن ثم نجد أن الفرد يتخرج وهو لا يحترم القيم الدينية، وهذا يؤدي بدوره إلي سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة، وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون (stever James,A, 1986) .

4-أسباب إدارية وتنظيمية:

أ- مركزية السلطة :حيث يكون القرار في يد الإدارة العليا , أي أن الحكم يكون فرديا , ويكون هناك احتكار للسلطة والصلاحيات في يد عدد قليل دون حسيب أو رقيب . (فريد , 2001)

ب- غياب نظام رقابة فعال : يعني هذا وجود أنظمة ضعيفة لا تسمن ولا تغني من جوع , وأن هذه الأنظمة تقدم التسهيلات والمجاملات مع من يرتكب الخطأ ولا توجد العقوبات الرادعة والحاسمة , مما ينتج عنه استهانة بالأنظمة والقوانين المعمول بها دون الاكتراث لنظام الرقابة حتى وإن كان فعالاً لأنه يحتاج إلى وجود معايير رقابية واقعية وقابلة للتطبيق , وتعالج الانحرافات بشكل صارم وسريع . (بحر , 2001)

ج- عدم وجود مساءلة ومحاسبة :

تعرف المساءلة على أنها مساءلة المرؤوس أمام رئيسه حيث أن رئيسه يسأله عن مدى استخدامه للملائم للصلاحيات المعطاة له ومدى انجازه لواجباته . (الفرا , 2003) إذا طبقت المحاسبة والمساءلة فتكون فرصة الفساد ضعيف , لكن لا يطبق وإن طبق فيتم في الإدارة الدنيا وربما الوسطى لكنه غير موجود لدى القيادة العليا في الهرم الإداري .

د- الكفاءة ليست معيار للتوظيف: يتم التوظيف بناء على المحسوبية والعلاقات الاجتماعية والعلاقات الشخصية الذي يؤدي إلى هدر الطاقات العلمية .

حيث إن ضعف أنظمة الرقابة الإدارية والمالية والمساءلة وتعدد الأجهزة القائمة بها والأساليب التقليدية المستخدمة في الأجهزة الرقابية تعد من أهم أسباب الفساد الإداري حيث تعتمد الكثير من الإدارات على المتابعة المكتبية دون الميدانية، أو على معلومات غير كاملة مستقاة من مصادر مشبوهة، مما يجعل العملية الرقابية غير ذات جدوى، الأمر الذي يساعد على فتح ثغرات ينفذ من خلالها الفساد .

5-أسباب قانونية:

أ- استغلال رجال القضاء والقانون في دولة ما معرفتهم بالقانون واستخدام صلاحياتهم ونفوذهم لتحقيق أهداف ومنافع خاصة .

ب- ضعف وهشاشة القوانين المعمول بها نتيجة الصياغة السيئة التي تسمح للموظف الفاسد بالتهرب من تنفيذ القانون أو تفسيره بما يتناسب مع مصالحه على حساب المصلحة العامة .

ج- غياب النظام القضائي : إن غياب النظام القضائي الفعال والمستقل عن مؤسسات الدولة يؤدي إلى وجود بيئة خصبة للفساد الإداري والمالي . (فريد , 2001)

6-أسباب اقتصادية:

لعل أكثر الموظفين يعانون من تدنى الأجور والرواتب بالإضافة إلى عدم وجود حوافز ومزايا وظيفية خاصة في الدول النامية . مما يؤدي إلى عدم القدرة علي الوفاء بمتطلبات المعيشة، وانصياعا لمقولة - في ظروف الفقر والحاجة الاقتصادية تكون الرشوة أمراً مقبولاً ولا ينكره أحد - من هنا قد يجد الموظف نفسه مضطراً إلى سوء استغلال سلطاته والاستثمار الوظيفي حتى يكفي حاجاته المادية ويرفع من مستوى معيشته المتدني من خلال أساليب الفساد الإداري والمالي حتى يتمتع بحياة مليئة بالرفاهية ويحقق أهدافه مثل تقبل الهدية والرشوة وغيرها , من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب، ويبدأ بإنتقان فن استثمار مزايا الوظيفة التي يشغلها لتحقيق الثراء أو الوجاهة السريعة لنفسه , وتجده دائماً يستنكر الفساد و يتحدث الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد مما يعجب المحيطين به , وأمثاله يشكلون خطر فادح على المجتمع لأنهم لا يعرفون حد للشرهة واستغلال المنصب. (السالم , 2003)

7-أسباب سياسية:

إن الأسباب السياسية هي أهم أسباب الفساد الإداري والمالي وأخطرها من وجهة نظر (الكبيسي , 2005) حيث يبرر ذلك بقوله " إن فساد النخبة السياسية مدعاة إلى تسرب الفساد للمستويات الدنيا واستشرائه لما يملكه السياسيون من نفوذ قوي وصلاحيات واسعة تضع بين أيديهم ثروات كبيرة من المال العام في حال استغلالها بشكل فاسد. ولما يتوفر لهم من حماية وحصانة من المساءلة والمحاسبة . ومن ضمن ذلك:

أ- تعيين القياديين الإداريين في المواقع المهمة بناء على الانتماء السياسي والتنظيمي وليس الكفاءة الإدارية أو تطبيق مبدأ وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وهذا يفتح الأبواب أمام الوساطة والمحاباة والرشوة خاصة في المجتمعات التي تغيب فيها مؤسسات الرقابة المستقلة، وتكبت بها حرية الصحافة .

ب-عدم الاستقرار السياسي وتغيير الأنظمة والنظم الحاكمة من ديكتاتوري إلى ديمقراطي . والعكس، وبشكل متسارع يترتب عليه انتشار الفساد .

ويرى الباحث إن عدم الاستقرار السياسي وتغيير الحكومات وانقلاب أنظمة الحكم يرافقه تغيير في صفوف القادة , حيث يتم اختيار من لهم ولاءات سياسية ضارين بعرض الحائظ الكفاءات الإدارية , ومن هنا نجد أن الفساد الإداري سيستشري ويرافقه الحزبية السياسية والعرقية والطائفية , الذي يؤدي إلى الإهمال الوظيفي والتسيب الإداري وتمزيق النسيج المجتمعي .

7.4.2.2 آثار الفساد الإداري والمالي

للفساد الإداري والمالي آثار سلبية وخيمة حيث أنه لا يقتصر الفساد على جانب واحد من جوانب الحياة، إذا أنه يمكنه التغلغل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، تاركاً آثاره المدمرة على مختلف هذه الجوانب، حيث ينطوي الفساد على مخاطر جمة، تطال كافة هذه النواحي، من تدمير منظم لأخلاق الشعب، وإنهاك لقدرات المجتمع الاقتصادية، وإعاقة لتطوره، إلى زوال مبدأ تكافؤ الفرص وانتشار الهدر، واختلاس المال العام، والمحسوبية، والمحاباة، والتزوير، والكذب، وإخفاء الوثائق، وتهريب الثروات الوطنية... إلخ، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية، إذ أنه مرض خطير إذ انتشر في مجتمع ما دمره لا محالة. وتكمن خطورته عندما يتقبل المواطنين الفساد كأسلوب في العمل، وطريقة للحصول على مزايا في المجتمع، حيث يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي بالتمزق والضياع ، ويصبح الفساد أمراً يحظى بمقبولية اجتماعية، بعد أن يتحول من مجرد ظاهرة، إلى نظام وطريقة حياة وهنا تكون الكارثة. (المصري, 2010)

حيث أنه أجمع الكثير من العلماء والباحثين على أن هناك عدة آثار للفساد. فقد رأى (Kibwana) أن الفساد يميل الى تركيز الثروة، وليس فقط زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ولكن توفير الأثرياء مع وسائل غير مشروعة من المواقف والمصالح لحمايتهم كما يمكن أن تساهم الظروف الاجتماعية في تعزيز أشكال أخرى من الجريمة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وحتى الإرهاب. كما أن الفساد يمكن العثور عليه في جميع مناحي الحياة. وقد يعيق التنمية الاقتصادية ويحول الاستثمارات في البنية التحتية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية، وكذلك يقوض الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف محددة . (موجي , 2007)

كما إن الفساد يضر المجتمع والاقتصاد ، ويتحمل تكاليفه الأبرياء ، وتذهب الموارد إلى غير أهلها ويقل عدد المنتفعين منها ، ويصبح المجتمع كالأرض البور ، وكالجسد الموبوء وغيرها الكثير ، ويمكن توضيح ذلك من خلال :

أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاقتصادية

لا تقتصر آثار الفساد الاقتصادي الوخيمة في تقويض سمعة البلد في معاملاته الاقتصادية الإقليمية والدولية ، بل تتجاوز ذلك بأنها تتسبب بخسائر تصل إلى مليارات الدولارات وخصوصا في دول العالم النامي ، كما أنه قد يؤدي إلى : (السعيد ، 2008)

- تقليص معدلات التنمية، والحد من الاستثمارات المباشرة.
- انكماش وضعف موارد الدولة وإساءة استخدامها.
- انقاص الفاعلية الاقتصادية وانقاص عدالة توزيع الثروة والدخل القومي.
- تعمل وتساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة.
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية وعدم إمكانية سداد الدين وذلك لتوجيه الموارد إلى غير وظائفها الأساسية.
- زيادة كلفة الخدمات بحدود 10% نتيجة التكاليف الإضافية وارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات التي تتراوح في العالم الثالث بين 20% إلى 50%.

حيث إن الفساد الإداري والمالي أشبه بالمرض العضال الذي يواجهه الدول لما فيه من هدر للمال والقدرات البشرية الموجودة في الدول والتي لا تساعد الدول على التطور والنمو والاستدامة في مواردها ولذلك يترك الفساد الإداري والمالي العديد من الآثار السلبية على المجتمعات والدول سوف نذكر البعض منها:

1- خفض معدلات النمو الاقتصادي وتباطؤ مسيرة التنمية

2- زيادة البطالة

3- زيادة الفقر وسوء توزيع الدخل ورفع تكاليف المعيشة

4- غسيل الأموال ودعم التطرف

وبالتأكيد فإن الفساد الإداري والمالي يعمل على تراجع مؤشرات التنمية البشرية وخاصة فيما يتعلق بمجالي الصحة والتعليم إذ بينت الدراسات على أنه يقلل الموارد الموجهة لأهداف التنمية البشرية كما يضعف كفاءة الموارد المخصصة لها.

أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية والقيمية

إن الفساد الإداري والمالي يتسبب بإعادة تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيمي إذ أن ظهور الفساد الإداري والمالي في المجتمع واستشرائه واتساع نطاق مجال العناصر الفاسدة وكسبها للمنافع من جراء الممارسات المنحرفة يعمل على تشجيع العناصر الغير المتورطة بالفساد إلى الميل لهذه الظاهرة في ضوء ما يروونه من المكاسب والمغانم التي تتحقق للمفسدين دون رقيب أو حسيب، مما يؤدي إلى انتشار القيم غير الأخلاقية والانحلال الخلقي، وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة، وهذه هي نقطة الخطر في الفساد وهي النقطة التي يصاب عندها الجهاز القيمي لمجتمع ما بالخلل نتيجة الفساد ويصيب عندها أخلاقيات العمل وقيمه، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في نطاق مفعوله في الحياة اليومية (زكي ، 2005) وبالتالي فإنه يؤدي إلى الآثار الآتية كما يراه (داود ، 2004)

- 1- التعدي على حقوق الإنسان

2- تراجع مستويات العدالة الاجتماعية

3- الحد من المنافسة

4- تراجع الثقة بالمؤسسات

5- تراجع القيم الأخلاقية والإنسانية

والفساد الإداري والمالي يشوه صور النزاهة العامة وذلك عندما يفقد القانون هيئته ويفلت الفاسدون من العقاب وهذا ما يخلق الشك وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون الوصول إلى العدالة، لا سيما الفقراء والمحرومين.

كما أن انتشار الفساد الإداري والمالي يعظم من هجرة الكفاءات العلمية بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها، مما يدع المجال فسيحاً لتهميش القدرات والإمكانات ذات التأهيل العلمي من المشاركة في بناء البلد.

أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي السياسية

لعل الآثار السياسية للفساد المالي والإداري يتجلى بين الدول في العديد من المظاهر التي تؤثر على تلك الدول وأمنها ومن هذه الآثار السلبية نستعرض بعضها:

- 1- إثارة الفتن والحروب داخل المجتمعات وبين الدول
- 2- التأثير على صانع القرار السياسي
- 3- الانكشاف أمام القوى الخارجية

للفساد الإداري والمالي آثار بشكل خطير على الجانب السياسي إذ تؤدي آثاره إلى تشويه دور الحكومة في العدالة والمساواة في توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق شعور لدى الفئات المظلومة من المجتمع بالإحباط وضعف الولاء للوطن مما قد يسبب تقويض الشرعية العامة للدولة . (عايش , 1997)

إضافة على ذلك فإنه يؤدي إلى الآثار الآتية : (السيد , 2004)

- يعمل على إضعاف شرعية نظام الحكم.
- يعمل على ضعف الاستقرار السياسي وترديه، وهو ما يميز الدول التي ينتشر فيها الفساد أكثر من غيرها.
- الأثر الخطير في افتقاد عقلانية وفاعلية القرارات السياسية.
- الانكشاف أمام القوى الخارجية.

أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الإدارية والتنظيمية

يعتبر أول المتأثرين من الفساد الإداري والمالي الجهاز الإداري على اعتبار أنه مسرح الجريمة، إذ تقوم مظاهر الفساد بالضغط على الجهاز الإداري للخروج بقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الإداري وبالتالي إضعاف كفاءة وفعالية المنظمة . (حراشة , 2003)

كما أن الفساد الإداري والمالي يتسبب في إضعاف قواعد العمل الرسمية ونظمه المعتمدة في الجهاز الإداري المعني والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه الرسمية كلياً أو جزئياً وحرف إمكاناته المادية وطاقاته البشرية عن هذه الأهداف وخلق التشويش بدل الانتظام في عمليات اتخاذ القرارات فيه. كذلك من شأن الفساد الإداري أن يضعف دور القيادات وفعاليتها داخل الأجهزة الإدارية . (Werner,1983)

وفي سياق ذلك يتم التعدي والتجاوز على الهياكل التنظيمية فليس هناك تحديداً للمسؤولية إذ يتم التساهل في تقييم العمل، ويعم التهرب من المسؤولية والتجاوز على الاختصاصات كما يفقد القرار الإداري استقلالته ويصبح عرضه للتأثير غير الرسمي. وتعم الارتجالية في اتخاذ القرارات. الأمر الذي يؤدي إلى ضعف كفاءة المنظمة نظراً لصرف الطاقات نحو المصالح والأغراض الذاتية، كل ذلك يوجد نوعاً من فقدان الحماس والدافعية للعمل وانتشار روح الملل وعدم الانتماء للمنظمة، فضلاً عن انتشار الأنانية وعلاقة عدم الثقة بين الموظفين. (زويلف واللوزي , 1993)

3.2 مكافحة الفساد من قبل منظمات المجتمع المدني

الفساد الإداري والمالي شأنه شأن المرض العضال سيظل دائما بين ظهرانينا , ولكن وكما ان هذه هي الحقيقة التي لا تحول بيننا وبين الحد من المرض , كذلك فإنه لا ينبغي ان تشل الجهود التي تبذل للحد منه , لذا فان التصدي للفساد الإداري ومكافحته حظي باهتمام من قبل المنظرين والباحثين وذلك في محاوله للتصدي لهذه الظاهرة والحد منها خصوصا في العقدين الأخيرين على الرغم من تصدي بعض الكتاب والفلاسفة لذلك منذ زمن بعيد حيث يذكر أفلاطون أن على خدمة الأمة أن يقدموا خدماتهم بدون أن يقوموا بقبول أي هدايا والذين يخالفون ذلك منهم اذا ما صدرت بذلك أحكام ضدهم سيموتون بدون أي مراسم للدفن . (كليتجار , 1994)

1.3.2 المراقبة

تعتبر المراقبة بأنها إحدى الأدوات الأساسية التي تستعين بها منظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم الخدمات والرعاية وبحقوق الإنسان والبيئة وغيرها من منظمات تحقيقا لأغراضها الإصلاحية . وأداة تتسع رقعة استخدامها في مجال مكافحة الفساد . فالمراقبة تشخص العلة, وتقييم الأوضاع الراهنة ومدى حسن سير النظام فعليا, وتسلب الضوء على المسارات الفاسدة بطريقة منهجية مع مرور الوقت . فالمراقبة أداة قيمة بحد ذاتها , ولكنها تزداد فعالية ونجاعة إذا ما اقترنت بالمعلومات والقوانين الصارمة . (هولواي , 2001)

فالمراقبة : ما هي إلا نشاط يرمى من تنفيذه الاستدلال على مواطن الخلل في وضع معين أو حالة فريدة , وتستند إلى العناصر التالية :

- تمارس المراقبة على فترة زمنية طويلة .
- تتطلب جمع أو تلقي أكبر قدر من البيانات .
- تقتض مراقبة الوضع عن كثب .
- يتم اعتماد بعض المعايير أو القواعد التي يصلح الرجوع إليها لتحديد أسباب الخلل في الوضع القائم .
- تلجأ عملية المراقبة إلى الاستعانة ببعض الأدوات أو الآليات .
- تقضي المراقبة عادة إلى رفع تقرير عن الوضع القائم .

2.3.2 أهمية المراقبة

حيث أن أهمية المراقبة تكمن في مجال مكافحة الفساد في أن الحقائق غالبا ما تتوه في دهاليز العتمة والتمويه , باعتبار أن السرية والتكتم يولدان من رحم الفساد . لذلك , يجدر بأي طرف أن يعمل جاهدا على فتح الأبواب الموصدة عنوةً , واختراق النوافذ المغلقة , وتسليط ضوء النهار الشفاف على كل مستور ومخفي تحت جناح الليل . وبالتالي يمكن ان تمارس أعمال المراقبة سواء من المنظمات أو الأفراد . (هولواي , 2001)

كما إن للمراقبة أنشطة مرافقة تعمل على إنجاح عملية المراقبة منها :

- تتحقق من حسن سير الأنظمة .
- تتحقق من مدى التقيد بالمعايير الدولية (وتسهم أيضا في إقرارها) .
- أداة يعوزها للوصول إلى المعلومات .

حيث أن جميع دول العالم تتجه إلى جعل جهاز الرقابة صارم وقوي ويتم التعيين له الأشخاص الأكفاء إداريا وأخلاقيا . لأن الرقابة تمثل صمام الأمان للعملية الإدارية وللمنظمات والمجتمعات , فهي وظيفة مهمتها التثبت من صحة الاتجاه نحو الهدف وتقويم هذا الاتجاه إذا انحرف ، فالرقابة تمثل الحصن المنيع الذي يحمي الإدارة العامة من أنواع الانحرافات الإدارية . (الجويبر , 2003)

بعد أن تم التعرف على المراقبة وأهميتها في العملية الإدارية , فالسؤال الذي يطرح نفسه : من الجهات التي يحق لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مكافحة الفساد أن تستهدفها ؟ بإمكانها أن تستهدف مجموعة واسعة من المؤسسات والأفراد منهم : (هولواي , 2001)

- الحكومات : الوزارات , الدوائر الحكومية , الممثلون الرسميون , والموظفون .
- القطاع الخاص : الجمعيات في القطاع لخاص والشركات الخاصة , بالإضافة إلى موظفيها وممثليها .
- المؤسسات المالية : الأفراد الموجودون في سدة المسؤولية والموظفون .
- الأحزاب السياسية : رجال السياسة أفرادا ولعاملون لدى هذه الأحزاب .
- البرلمان : أعضاء البرلمان أفرادا , والمسؤولون عن سير العمل فيه .
- السلطة القضائية : القضاة والمحامون والعاملون لدى المحاكم .

3.3.2 سبل مكافحة الفساد الإداري :

حتى يتم القضاء على الفساد بكل أشكاله وخصوصا الفساد الإداري والمالي فإننا نحتاج لمعالجة فاعلة , ولن تتم هذه المعالجة إلا بتوفر معايير لمكافحة الفساد من هذه المعايير : (كريم ، 2004)

- المحاسبة
- حسن الاستجابة
- المساواة
- التوافق
- المشاركة
- الشفافية
- حكم القانون
- الفعالية
- المساءلة

وقد أوضح (العبد ، 2004) ثلاث سياسات لمكافحة الفساد الإداري والمالي اعتبرها توجهات أساسية وإجراءات وقائية وهي :

1-المعالجات الإدارية والقانونية: يجب أن تكون الإرادة السياسية حازمة وأن تكون مساندة للمؤسسات والأجهزة التنفيذية والرقابية , وتعتمد على قوانين واضحة وتنظيمات إدارية متطورة .

2- المعالجات الإعلامية: تعمل سياسة المعالجات الإعلامية على تعزيز مبدأ الشفافية في أعمال الهيئات والمؤسسات والأجهزة الحكومية , وتوعية المواطنين بشأن عمليات اتخاذ القرار , والكشف عن الفساد ثم محاربتة .

3- الإصلاح الهيكلي وترشيد السياسات: لعل من أنجع السياسات لمكافحة الفساد بأشكاله وخصوصا الإداري والمالي هي معالجة الأسباب المنشئة له , من خلال الإصلاح من رأس الهرم حيث مؤسسات الحكم , وترسيخ مبادئ المساءلة وتوضيح أهمية المصلحة العامة .

كما وضع (أبو دية , 2004) سياسات لمواجهة الفساد أطلق عليها (المواجهة الشاملة والدائمة للفساد) مستندة إلى مجموعة من المعايير المهمة في وضع إستراتيجية لمواجهة الفساد , وهي :

1-المحاسبة: ويقصد بها مساءلة الأشخاص الذين يتولون مناصب عامة وتتم من خلال ثلاثة جوانب هي: المتابعة القانونية، والمتابعة الإدارية، والمتابعة الأخلاقية.

2-المساءلة: ويقصد بها ضرورة تقديم الأشخاص المسؤولين لتقارير دورية مستمرة وفي فترات زمنية يتم الاتفاق عليها، حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة وبشكل تفصيلي يوضح الإيجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي يواجهونها.

3-الشفافية: ويربطها بجانبين: الأول يتعلّق بوضوح العمل داخل المنظمة ووضوح العلاقة مع المواطنين المنتفعين من خدماتها، ويتعلّق الجانب الثاني بالإجراءات والغايات والأهداف التي يجب أن تكون علنية غير سرية لأي سبب من الأسباب، وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة.

4- النزاهة: ويقصد بها منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي النزاهة والشفافية، إلا أن النزاهة تتصل بقيم أخلاقية معنوية ، بينما تتصل الشفافية بنظم وإجراءات عملية) .

ولعل أفضل من كافح الفساد هي الشريعة الإسلامية حيث أن الإسلام استخدم مختلف الوسائل الوقائية والردعية لمنع الانحراف والفساد، كما ركز على القيم الروحية لعظم دورها في ترشيد سلوك الإنسان وتهذيبه وضبطه، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل والحد من الفساد، و من أهم الوسائل التي ابتدعها الإسلام لمكافحة الفساد بمختلف صورته وخاصة ظاهرة الفساد الإداري ما يلي : (كنعان , 2008)

- 1-تولية قيادات إدارية كفئة وأمينة.
- 2-اعتماد القيم والمبادئ السامية والأخلاق الكريمة كأساس للعمل الذي يقوم على الكفاءة والجودة.
- 3-تأصيل القيم الإسلامية النبيلة لدى الموظفين.
- 4-اعتماد مبدأ الرقابة من خلال نظام الحسبة (الرقابة المالية على الإدارة).

ويمكن إدراج أهم السياسات لمكافحة الفساد من خلال السنّة النبويّة الشريفة كما أوضحها (فارس , 2015) ، وهي:

أولاً: اختيار الأكفاء للمناصب الإداريّة والوظائف وتحقيق الكفاية لهم: ويتم ذلك من خلال الآتي:

- 1-توظيف أهل القدرة والكفاءة والحذر من المحاباة والمحسوبية.
- 2-إسناد الوظائف والأعمال لأهل الأمانة والاستقامة
- 3- عدم إسناد الوظائف والأعمال لمن حرص عليها وليس أهلاً لها.
- 4-تحقيق الكفاية للعاملين.

ثانياً: تنمية الوازع الديني والأخلاقي لدى العاملين، ويتم ذلك من خلال:

- 1-ربط التعاملات بالقيم الدينيّة والأخلاقيّة.
- 2-ترسيخ خلق الأمانة والتحذير من الخيانة.
- 3-الدعوة إلى الصدق في التعامل، والتحذير من الكذب.
- 4-ترسيخ مبدأ النصح والتناصح، وإشاعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 5-إجتنب الشبهات في التعاملات.
- 6-الدعوة إلى التحلي بالتسامح والوفاء بين المتعاملين.

ثالثاً: ترسيخ مبدأ الترغيب والترهيب عند العاملين (الثواب والعقاب)

إنّ أسلوب الترغيب والترهيب من الأساليب المؤثرة نفسياً في مختلف الأفراد، ويكون ذلك عن طريق الإيحاء والتحفيز، وإثارة نوازع الخير في النفس البشرية، واستغلال ميولها الفطرية فيما يفيدها ويحقّق سعادتها وسرورها، ويجنبها ما يؤذيها ويكون مصدر شقاقها وآلامها .

رابعاً: المحاسبة والمراقبة للعاملين

حيث أنها لا تكفي الرقابة الذاتية في المعاللات الإدارية بل يل يجب أن تكون هناك أنظمة رقابة لمنع انحراف النفس البشرية عن الطريق الصحيح , بالإضافة إلى نظام المحاسبة على الرئيس والمرؤوس .

خامساً: التزام جملة من السلوكيات التي تُقلل من الوقوع في الفساد، ويتم ذلك من خلال الآتي:

- 1- إتخاذ الأعوان والمستشارين الصالحين .
- 2- إقتفاء أثر القدوة الصالحة في العمل.
- 3- عدم الاحتجاب عن أصحاب الحاجات، والتواصل معهم، وسماع شكواهم.
- 4- تغليب جانب إحسان الظنّ بالناس على إساءته في التعامل

4.3.2 دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

انطلاقاً من أن الفساد ظاهرة مجتمعية وأنه يشكل عائقاً أمام جهود التنمية البشرية وأنه لم يعد شأنًا حكومياً فقط لهذا فإن مكافحة الفساد مسؤولية تقع على الجميع وأنه يجب أن تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حيوياً ومؤثراً في إطار تنشيط الحراك المجتمعي في مكافحة الظاهرة .

والمجتمع المدني بمثابة وعاء يضم المؤسسات كافة المنظمات المجتمعية غير الحكومية فهو مجال الروابط الإنسانية غير القمعية التي تقوم على الاختيار الحر مشكلاً من جملة من الأنشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التمايز بل الاستقلال عن الدولة وأجهزتها وعليه يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً لا يستهان به في إضفاء الطابع الأخلاقي على الحياة السياسية والاقتصادية والمالية والمساهمة في الحد من هذه الآفة خاصة وأن المجتمع المدني يشكل قوة ضاغطة وشريك لا غنى عنه في مسار التنمية .

ويمكن تحديد الدور الذي يلعبه المجتمع المدني والذي من شأنه الإسهام في مكافحة الفساد من خلال : (بن عودة , 2016)

- التوعية الاجتماعية :

لعل أكثر ما يخشى منه في زماننا هو أن تصبح الخيانة وجهة نظر , ونلاحظ انتشار بعض المفاهيم الخاطئة الناتجة عن تغلغل الفساد في البنية الثقافية للمجتمع , حتى تغيرت نظرة الأزدياء للفساد وأصبح ينظر إليه بأنه شخص قوي يفهم الأوضاع جيداً وقادراً على استغلال سلطة في تحقيق مكاسب شخصية له ولأقاربه .

لذا فمن الواجب على منظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً أساسياً في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع باستغلال كافة الوقائع والفعاليات الممكنة وباستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى وعي وعقلية المواطن المثقف والبسيط وقادرة على تحفيزه دوره في مكافحة الفساد . ويجب أيضاً القيام بحملات لشرح مخاطر جرائم الفساد وأثارها المدمرة على التنمية , إضافة للقيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد ومع الأشخاص الضالعين فيه من خلال برامج تربية وتعليمية فضلاً عن تقبل دور الجمعيات في ورش النزاهة والشفافية , ودور رجال الدين في الوعظ والإرشاد وكشف و إبراز أثار الفساد على المجتمع .

- الضغط والتعبئة والتأثير :

تقوم منظمات المجتمع المدني بدور حيوي في مقاومة الفساد , من خلال التأثير في وضع السياسات العامة والتعبئة وإدارة الموارد التي تعزز الشفافية والمساءلة في برامج عمل الحكومات . إضافة إلى توفير الضوابط على سلطتها ومن ثم تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي كما يمكنها عرض تدابير إصلاحية على الحكومات لما للمجتمع المدني قدرة على حماية الحقوق وتوفير الخدمات المجتمعية والتوفيق بين المصالح وبذلك يعزز المجتمع المدني من مشاركته في الشؤون العامة و تقوية حكم القانون ومحاربة الفساد فهو يؤدي دورا تكميلا لدور الحكومات وليس بديلا منها من خلال الضغط لإقرار قوانين وأنظمة الضغط على الحكومات لنشر المعلومات حول قضايا الفساد لمساهمتها في نشر الوعي حول هذا الأمر , المبادرة بعرض تدابير إصلاحية على الحكومات والضغط من أجل تنفيذ برامج الإصلاح , كما أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دور الوسيط بين الحكومة وأجهزتها والمواطنين من خلال آليات المساءلة من جهة وإيصال شكاوى المواطنين من جهة أخرى.

- تعرية و فضح الفساد:

بعد أن تقوم منظمات المجتمع المدني بالرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع العام والخاص في الدولة و إعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط و الاستراتيجيات وتقييم مستوى الأداء و مراقبة الانتخابات والاستفتاءات و مستوى تنفيذ القوانين و الاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد والكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين , تقوم بنشر كل تلك التقارير التي تعدها في ذلك للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد و المطالبة و الضغط من أجل تفعيل مبدأي المسائلة و المحاسبة .

- إعداد البحوث والدراسات :

تقوم بتحديد الوضع الراهن من خلالها , حيث أنها تقوم بتسليط الأضواء على أسباب ودوافع الفساد في القطاع العام والخاص مثل البيروقراطية وازدواجية الاختصاصات وتدني مستوى الأجور ... , وتقوم بدراسة القوانين بهدف تطويرها وتحديثها من أجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد وظواهره وأساليبه , وبما يوائم الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد .

- التنسيق وبناء تحالفات مع المنظمات الدولية :

من غير الممكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني في دولة ما بالتغريد خارج السرب , إذ لا بد أن تعمل منظمات المجتمع المدني على تنسيق جهودها وأعمالها من خلال إنشاء الشبكات المحلية والانضمام إلى الشبكات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد , حيث تتمكن من خلال التنسيق القيام بتبادل المعلومات والتجارب والخبرات ورسم الخطط وتنفيذ البرامج المشتركة مما يعمل على تكريس الجهود بصورة سليمة ويمكنها من تحقيق الأهداف المنشودة .

- المساءلة القانونية واللجوء إلى القضاء :

حتى تتمكن من تقديم الحماية للمواطنين سواءً أولئك الذين يقعون ضحايا أو الذين يقومون بفضح لفساد والمفسدين والذين قد يتعرضون للأذى , وذلك بتقديم الاستشارات القانونية لهم أو رفع الدعاوى لهم أو الترافع عنهم أمام المحاكم , كما يجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه .

- تأمين مساءلة الحكومة :

إن إحدى أهم الأولويات في مكافحة الفساد هي مساءلة الحكومة, حيث تلعب منظمات المجتمع المدني أهمية كبيرة في مطالبتها بمساءلة الحكومة , وحتى تتمكن من مكافحة الظاهرة لا بد من مطالبة الحكومات لكي تصبح أكثر شفافية عن طريق تسهيل المشاركة و الإشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية و وسائل الإعلام فالمواطنون ووسائل الإعلام المتاح لها الوصول الواسع إلى المعلومات حول عمليات مؤسسات الدول يشكلان عنصرا أساسيين لمساءلة تلك الدول عن حالات الفساد .

- تقديم النموذج:

لا تحدثني عن الأخلاق بل دعني أراها فيك . لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكافح الفساد وهي تعاني منه بل يجب تقديم نموذجا في تطبيق مبادئ الحكم الجيد و الإدارة الرشيدة وذلك بتعامل شفافية في نشر تقاريرها الفنية والمالية و تحرير المعلومة الخاصة بها و بناء منظماتها البناء المؤسسي بحيث لا تتركز فيها سلطة القرار لشخص واحد مع القبول بالخضوع للرقابة من قبل ممولي مشاريعها و الخضوع للقضاء في حالة اتهامها بالفساد .

4.2 منظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في مجال مكافحة الفساد

للمجتمع المدني الفلسطيني خصوصية يتمتع بها تُظهر درجة كبيرة من التشابه والتقارب بين تطور المجتمع المدني الفلسطيني وتطور المجتمع المدني في المجتمعات الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من حيث ترافق نمو المجتمع المدني مع نمو الدولة. ففي الواقع الفلسطيني لا الدولة جاهزة ولا المجتمع المدني جاهز، وكلاهما مرشح للتطور والنمو، وتأسيساً فعلاقتهم قائمة على التنافس والتكامل والاعتراف والإقصاء. فتجربة ظهور المجتمع المدني في الدول غير الغربية خصوصاً في الدول التي تشكلت بعد انتهاء الحقبة الكولونية تميزت بظهور الدولة كمشروع ناجز ومتحقق من أعلى بحيث لم تتشكل الدولة في علاقة مع المجتمع وإن كانت الدولة جاءت تحقيقاً لرغبة المجتمع ونزوعه وتوقه للحرية والتخلص من الاستعمار الخارجي . (أبو سيف , 2005)

ويعد "المجتمع المدني" القطاع الثالث من قطاعات المجتمع، إلى جانب الحكومة وقطاع الأعمال، ويتكون من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويقدر عدد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بنحو 4616 منظمة، بواقع 42% في الضفة، و31% بالقطاع، و14% خارج فلسطين، و11% في القدس، و2% في الأراضي المحتلة العام 1948، وتصنف حوالي 60% على أنها منظمات "قاعدية" أو مساندة ذاتية". (سكر , 2020)

رغم هذا العدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية إلا أنه لا يوجد سوى ثلاث منظمات مختصة بمكافحة الفساد بشكل فاعل، وهي مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (أمان) ، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) ، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) .

الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (أمان)

تأسس الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) عام 2000 بمبادرة عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح، كحركة مجتمع مدني تسعى لمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني. وفي العام 2006 حاز الائتلاف على العضوية الكاملة لمنظمة الشفافية الدولية، حيث يلتزم الائتلاف بالمبادئ التوجيهية لهذه الحركة، وينشط في ترويج أهدافها ونشاطاتها في ظل التصاقه بالسياق الفلسطيني.

يركز الائتلاف في مسعاه على الناس، لأن جهود مكافحة الفساد لن تتجح ولن تثمر إلا من خلال انخراطهم الواسع فيها، خاصة أن مكافحة الفساد تسعى إلى تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة لهم، التي يشكل الفساد أحد أهم معوقاتهما. ويتبع الائتلاف منهجا شاملا ومستداما يستند إلى الشراكة والتعاون مع جميع الأطراف ذات العلاقة ومجموعات المصلحة، بهدف تعزيز الشفافية في المؤسسات الفلسطينية على اختلاف تصنيفاتها، وإنفاذ القانون ومشاركة المواطنين في الحكم وإدارة موارد الدولة الفلسطينية.

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)

هو مؤسسة أهلية مستقلة غير حكومية وغير ربحية، تأسس مركز "شمس" عام 2003، في مدينة رام الله من قبل مجموعة من الأكاديميين والتربويين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان. مقره الرئيسي مدينة رام الله.

يرى المركز أن نشر وتعميم حقوق الإنسان والديمقراطية تستند على الترابط بين الحقوق المختلفة، واعتمادها المتبادل على بعضها البعض، وعدم قابليتها للتجزئة، وأن حقوق المرأة هي جزء أساسي من حقوق الإنسان. وأن نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية يشكل حقاً من حقوق الإنسان.

يؤمن المركز بمبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الجنس بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، مع إيمانه بمبدأ التمييز الإيجابي للفئات المهمشة

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)

تأسست في القدس في كانون أول 1998، تسعى مفتاح إلى تفعيل مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح في المجتمع الفلسطيني بمكوناته المختلفة، والتأثير في الرأي الرسمي والعام المحلي والدولي تجاه القضية الفلسطينية، وذلك عبر الحوار الفاعل والمعمق، والتبادل الحر للمعلومات والأفكار، والتشبيك المحلي والدولي.

5.2 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة الفلسطينية :

تحددت طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية بعدة أشكال، وتحددت هذه الأشكال بمسارين أولها وهو المسار الذي عملت من خلاله منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالحفاظ على نسبة معقولة ومقبولة من التنمية البشرية ضمن الرؤية والمقاييس العالمية في ظل الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني من احتلال وتنفيذ سياساته في سبيل تفهقر التنمية البشرية وتراجعها. (عبد الغني , 2003)

حيث جاءت فكرة نشوء وظهور منظمات المجتمع المدني في بداية نشوء السلطة الوطنية كأسلوب من أساليب التحايل على العدو الصهيوني الذي كان يمنع تشكل أي تجمعات تضامنية فلسطينية. وتزايد عددها ونشاطها في مرحلة ثانية عندما تحولت منظمة التحرير الفلسطينية داخل فلسطين إلى سلطة سياسية، حيث وجدت قوى المعارضة الفلسطينية التي أُبعدت أو أُبعدت نفسها عن السلطة ومؤسساتها في هذه المنظمات مجالاً للعمل السياسي بستر اجتماعي وحقوقية. (أبراش, 2001)

إضافة لكون المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال فهو ما زال يتعرض لسلسلة من العوامل التي تعصف به والتي تتمثل بالتهجير والطرده واغتصاب الأرض والتذويب والتهويد من قبل الاحتلال، إضافة لبعض التيارات والقوى التي تتلاقى مصالحها مع مصالح الاحتلال، لقد كان لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً بارزاً في التصدي للاحتلال الإسرائيلي من خلال نشر الوعي لدى أبناء المجتمع وخلق منظمات سواء كانت مستترة أو علنية لمواصلة المواجهات مع الاحتلال. (أبو عدوان , 2013)

أما المسار الثاني كان يتحدد بالعلاقة التبادلية التكاملية بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية , إلى هذا الحد تكون الأمور تحت السيطرة ، إلا أن الوضع تغير وأخذ منحى مغايراً عندما أخذت أطراف خارجية تدعم ما يفترض أنها مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي أصبحت منظمات المجتمع المدني تستقطب أعداداً متزايدة من النخبة السياسية والمتقفة، وتدفع لهم رواتب وحوافز مادية جد مرتفعة، مما أدى إلى تسابق أفراد النخبة على الانخراط في هذه المنظمات، تحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني، أو تنشيط مجال البحث العلمي، ومن هنا ازداد عدد المنظمات الحقوقية ومراكز البحوث والدراسات والنوادي

والجمعيات في مناطق الحكم الذاتي، حيث يفوق عددها عدد منظمات المجتمع المدني في أي دولة عربية وهو الأمر الذي أدى إلى تنافسها وتسايقها على كشف أي تصرف لأجهزة السلطة يستشف منه أنه يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان. (أبو حسن, 2015)

لم يكن المقصد التشكيك بالمنظمات غير الحكومية، أو تبرئة ملف حقوق الإنسان في مناطق الحكم الذاتي ووصفه بأنه ناصع البياض، ولكننا نرى أن هناك قوى خارجية تلعب لعبة خطيرة توظف فيها البعض من السلطة والبعض من المنظمات غير الحكومية. هذه اللعبة الخطرة، إن كان من ضمن أهدافها افتعال مواجهة ما بين المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بحيث ينشغل كل طرف بالأخر، وينسى الجميع الهدف الرئيسي أولاً وهو الاحتلال الذي ليس فقط المنتهك الرئيس لحقوق الإنسان الفلسطيني، بل أيضاً محتل الأرض، ومدنس المقدسات وناشر الفساد أيضاً . (أبو عدوان, 2013)

كما لا يعتبر هذا بأنه هو الهدف الوحيد بل هناك هدف لا يقل خطورة يتمثل في خلق فجوة كبيرة ما بين القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وإفراغ المجتمع الفلسطيني وحرته الوطنية من الفعاليات النشطة والناطقة، إما بإدماجهم في السلطة ومنحهم مواقع ورواتب متميزة، أو باستقطابهم في منظمات غير حكومية حقوقية أو غير حقوقية، وفي مراكز بحوث ودراسات تنبت كل يوم وكأن القضية الفلسطينية غامضة وليست واضحة كضوء الشمس لا يعرف فيها الحق من الباطل وبالتالي تحتاج إلى مراكز بحث ودراسة مستمرة . (أبراش, 2001)

ويمكننا القول دون أن إهمال الأشخاص الإيجابيين : إن عملية إفساد وارتشاء كبيرة تجري للصفوة الفلسطينية إن صح التعبير؛ لتتنغل هذه الطبقة بمصالحها المادية وامتيازاتها، وتدخل في مواجهة مع بعضها البعض على اقتسام كعكة المنح والمساعدات الأجنبية؛ وللاستغلال البشع لما تبقى من رصيد ثوري ليبيعه للولايات المتحدة وإسرائيل أو لهذا النظام العربي أو ذاك بهدف تحقيق الثراء السريع، في حين أن غالبية الشعب الفلسطيني، يتضور جوعاً والعدو يسلب المزيد من الأرض، ويفرض مزيداً من سياسية الأمر الواقع.

ولعل المنتبِع يلاحظ معالم نجاح هذا المخطط حيث أصبحت واضحة، ذلك أن كل مطلع على مناطق الحكم الذاتي أو حتى لو جاءها زائراً يلمس انقسام المجتمع الفلسطيني إلى نخبة . أقلية مرفهة من جهة، وغالبية الشعب حيث الفقر والبطالة المستشرية من جهة أخرى. لقد أدى هذا إلى عزوف عدد كبير من المثقفين والنشطين سياسياً وخروجهم من ساحة العمل الشعبي والوطني، إما بانحسار واغتراب بعضهم داخل وطنهم نتيجة إصابتهم بالإحباط من عدم العدل، وإما بتحول البعض إلى جماعة مرفهة، تتعارض مصالحها مع أي توجه نضالي ضد العدو، جماعة مصلحتها في إبقاء الأمور على حالها وتطويرها لصالحهم الشخصي، ليس هذا فحسب بل إنهم يعملون على كبح أي تحرك احتجاجي أو نضالي، كما أدى هذا الوضع بالمقابل إلى تحويل الجماهير الشعبية إلى جموع جائعة ومحبطة، واقعة ما بين مطرقة الاحتلال وسندان الفقر والجوع. (أبراش، 2001)

ولكن لعلاقة السلطة بالمعارضة و بالمجتمع المدني، وجه آخر يرتبط بخصوصية القضية الفلسطينية، حيث أن البعدين القومي والديني للقضية يفرضان إيجاد نوع من التعاون ما بين الفلسطينيين . سلطة ومجتمع مدني . والعالمين العربي والإسلامي، فكيف يمكن أن نتحدث عن البعد القومي والمسؤولية العربية دون تنسيق ما بين التنظيمات الفلسطينية ذات الخطاب القومي وأنظمة عربية ترفع شعارات القومية أو تبدي استعدادها لمساعدة الفلسطينيين من منطلق الحس القومي؟ وكيف يمكن الحديث عن البعد الإسلامي والمسؤولية الإسلامية دون تنسيق مع الدول والمنظمات الإسلامية وقبول دعمها المادي والمعنوي؟ بالإضافة إلى أن تردي الأوضاع الاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي وسياسة الأرض المحروقة التي تمارسها إسرائيل تجعل قدرة المجتمع المدني الفلسطيني على النهوض اعتماداً على قدراته الذاتية أمراً صعباً (أبو زاهر، 2008)

ومما لاشك فيه إنه لأمر شائك ومعقد ولا شك أن تتحدث السلطة الفلسطينية عن المسؤولية القومية والإسلامية والدولية وفي نفس الوقت تطلب من المعارضة ومن مؤسسات المجتمع المدني الالتزام بما وقعت السلطة من اتفاقات مع إسرائيل. وواقع حال هذه الاتفاقات يتناقض كلياً مع الأبعاد الثلاثة المشار إليها، بل إن إسرائيل تبذل كل جهدها لفصل القضية الفلسطينية عن محيطها العربي والإسلامي، ودحر وإسقاط أي بعد دولي لها، ولكن في نفس الوقت يمكن التساؤل هل الداعمون والممولون لقوى المعارضة الفلسطينية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، من العرب والمسلمين لديهم نوايا صادقة في تصرفاتهم أم إنهم موجهون لأغراض سياسية خاصة بهم ؟. (بشارة، 1996)

لا شك في أن تمارس السلطة الفلسطينية حقوقها السلطوية على المجتمع الفلسطيني؛ لأن لا دولة أو كياناً سياسياً ولا سلطة، دون تسلط ، ولكن عليها في نفس الوقت أن تقوم بما يمليه عليها واجبها كوريثة لحركة التحرر الوطني، وكمشروع لدولة ديمقراطية عصرية، وذلك بأن تحترم إنسانية وكرامة المواطن الفلسطيني، وأن تعطي الأولوية لتحقيق الاستقلال الفلسطيني على الخضوع لابتزاز الكيان الصهيوني، ومن جهة أخرى على العاملين في مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية منها أن يضعوا نصب أعينهم المصلحة الوطنية لا ما تطلبه منهم الجهات الأجنبية الممولة. (أبراش، 2001)

ومما لا شك في أنها لا تهدف لخدمة المصلحة الوطنية أو الاهتمام بالوضع الحقوقي في مناطق الحكم الذاتي من منطلق الحرص على الإنسان الفلسطيني، بل تكون لأهداف أخرى، كما أن على هذه المنظمات أن لا تنسى أن الانتهاك الرئيس لحقوق الفلسطينيين لا يأتي من السلطة الفلسطينية بل من إسرائيل، الأمر الذي يعيدنا إلى نقطة البدء بالتنكير أن فلسطين لم تستقل بعد، الأمر الذي يتطلب بدوره إيجاد صيغة لتوحيد جهود المجتمع المدني والسلطة لمواجهة العدو المشترك دون تجاهل حقوق الإنسان الفلسطيني داخل مناطق الحكم الذاتي؛ لأنه عندما تُنتهك حقوق الإنسان وتُصادر حريته داخل وطنه وعلى يد مواطنيه لا يستطيع أن يطالب بحقوقه وحريته في مواجهة الآخرين .

وتبقى الصورة وطبيعة هذه العلاقة يشوبها ويلوثها بعض الأمور التي بحاجة للإصلاح، في الساحة الفلسطينية لذا لا بد من وضع خطط مشتركة تكاملية بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة لبناء الدولة ، ودحر الاحتلال الذي يشكل أخطر أسباب الفساد في البلد، والذي يقف عقبة في وجه أي تطور فلسطيني .

6.2 معوقات عمل منظمات المجتمع المدني في مراقبة الفساد والحد منه

لا بد أن تكون منظمات المجتمع المدني ذات استقلالية لتتمكن من القيام بدورها وتحقيق أهدافها واستقلالها تنظيمياً إدارياً ومالياً عن إدارات الدولة الرسمية وتكون ذات رؤية واضحة تسعى لتطور المجتمع و تنميته ومواكبته لتطورات العصر وتكون مصادر تمويلها مشروعة وتخضع للمساءلة والمحاسبة القانونية، لذا لا من معرفة المعوقات التي تواجه منظمات المدني الفلسطينية .

ويمكن تلخيص العقبات في عدد من النقاط حسبما ذكره (شيخ علي , 2008) :

- ضعف البنية الداخلية للمنظمات والذي يتضح من خلال سيادة نمط النخبوية والاعتماد المفرط على شريحة معينة- سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية- لقيادة وتوجيه هذه المنظمات الأمر الذي يؤدي إلى تحييد شرائح واسعة من المجتمع ووقوفها خارج دائرة التأثير في المنظمات التي يفترض فيها أن تكون إحدى الوسائل المركزية لاستقطاب وتأطير الجماهير حول هذه المنظمات لخوض نضالاتها المدنية المتنوعة.
- عجز منظمات المجتمع المدني عن إيصال ونشر وتعميم مفهوم المجتمع المدني وأهدافه وبرامجه إلى قطاعات أكثر اتساعاً وشمولية، والاكتماء بتمركز هذه المنظمات ونشاطاتها داخل المدن والبلدات الكبيرة وضعف التواجد داخل التجمعات السكانية الريفية والمهمشة اجتماعياً واقتصادياً على المستوى الوطني الشامل لفلسطين.
- غياب نظام المؤسسة عن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وعجزها عن التحول إلى مؤسسات حقيقية تعمل وفق نظام واضح من الديمقراطية الداخلية والشفافية والمحاسبة الدقيقة والبرامج والخطط التي تقرها هيئات منتخبة تقوم على مبدأ المشاركة في وضع البرامج وتنفيذها ومتابعتها.

- اعتماد أسلوب العمل الموسمي والغياب شبه الكامل لمبدأ الاستمرارية ومواصلة العمل وتوسيع دائرة الاتصال بال جماهير حيث تعتمد هذه المنظمات على استغلال مناسبة معينة للقيام بنشاط ما لفترة من الزمن ثم يتضاءل نشاطها وتغيب تقريبا عن المجتمع المحلي انتظارا لمناسبة أخرى لتقوم هذه المنظمات بدور ردة الفعل دون الاهتمام بأن تأخذ هي زمام المبادرة لتوجيه الجماهير وتأطيرها.
- الضعف الكبير في مجال التعاون والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني العاملة في نفس القطاع أو التخصص، إضافة لوجود نوع من الصراع الخفي بين هذه المنظمات على خلفية الانتماء السياسي أو الحزبي لقياداتها والقائمين عليها مما يفتح المجال أمام انتقال المنافسة السياسية أو الأيديولوجية لهذه المنظمات ويعمق من ظاهرة الانتماء الحزبي أو العشائري للمواطن على حساب الانتماء الضروري والأساسي للوطن والمواطنة.
- ضعف الإمكانيات المادية الذاتية من جهة والمساهمة المادية الشعبية المباشرة في فعاليات ومشاريع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نتيجة فشل هذه المنظمات في إيصال مفهوم أهمية المجتمع المدني ومنظماته إلى أوسع الشرائح الاجتماعية الفلسطينية وخلق التفاعل اللازم بينها وبين أفراد ومجموعات المجتمع الفلسطيني من ناحية، والوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني من ناحية أخرى. هذا الأمر يؤدي تلقائيا إلى فقدان هذه المنظمات لأهم ميزاتها وهي الاستقلالية عن السلطة السياسية ويضعها بشكل أو بآخر تحت تأثير القوى السياسية للحصول على الدعم المادي والسياسي والإعلامي اللازم من جهة، ويدفعها لطلب الدعم المادي من جهات خارجية وفق الشروط والمواصفات التي تفرضها غالبية هذه الجهات الخارجية وهي شروط قد تصل أحيانا حد التدخل في جوهر الحياة الداخلية للمجتمع الفلسطيني بناء على أجندة سياسية صريحة مباشرة تشكل بحد ذاتها نقطة للصراع والاحتقان السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني مما يبعد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عن أهدافها الحقيقية.

- عجز منظمات المجتمع المدني عن تحديد سلم أولويات استراتيجي لأهدافها وبرامجها ومشاريعها وعلاقاتها الداخلية والخارجية واعتمادها في كثير من الحالات على ردة الفعل دون تخطيط أو مبادرة حقيقية مدروسة بدقة، وعجزها عن الاستفادة من مبدأ تراكم الخبرات والتجارب الخاصة أو العامة من أجل تحديد الأولويات اللازمة للمجتمع المدني الفلسطيني أو تستجيب لحاجته المستقبلية وأهدافه الإستراتيجية كمجتمع مدني.

واجهت منظمات المجتمع المدني العربي . باستمرار . مشكلات النشأة والتكوين، إذ لم يكن نتاج تطور تاريخي طبيعي أو ذاتي، بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالفكرة غربية وغربية، على الأقل في البداية، أتت من الخارج وتم استزاعها في التربة العربية. وهذا ما حدث بالضبط، بالنسبة لفكرة الدولة العربية في شكلها الحديث.

يتسم الواقع الذي تلعبه ولعبته منظمات المدني في تحقيق واقع تنموي بالتناؤل الكبير، حيث يرى البعض ان منظمات المجتمع المدني فرضت نفسها كطرف مهم في العملية التنموية، من حيث مشاركتها، كما أصبحت جزء مهم من النسيج المجتمعي ، وحظيت بدعم دولي كبير، كما أخذت مكانها الى جانب السلطة ليس فقط بوصفها مقدمة للخدمات بل كشريك في تحقيق المشروع الوطني التنموي، وبعد هذه الصورة التي وصلت اليها منظمات المجتمع المدني في النسيج المجتمعي الفلسطيني. (أبو عدوان, 2013) إلا أن هناك عراقيل خارجية تؤثر على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية .

ومثل أي شيء داخل المجتمع الفلسطيني يتعرض للضغوطات والعراقيل والمعوقات فإن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تواجه بالإضافة لكل الصعوبات والمعوقات السابقة، مجموعة من الصعوبات والعراقيل الخارجة في بعض الأحيان عن إرادتها وقدرتها، وهي صعوبات يمكن إجمالها كما يلي: (شيخ علي , 2008)

• البنية الداخلية والنسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني بما يحمله هذا النسيج من مفاهيم ومعتقدات وأشكال للعلاقات الداخلية بين مختلف تشكيلات المجتمع المحلي الفلسطيني، حيث لا زال لمفهوم العائلة والعشيرة والانتماء لهذا المفهوم أثر حاسم في تشكيل الصورة الإجمالية للمجتمع، وهي صورة تحمل في طياتها شعورا قويا بالتناقض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، يؤدي إلى وضع العراقيل أمام محاولات منظمات المجتمع المدني لنشر مفهوم المجتمع المدني وكسر حاجز الانتماء المحلي الضيق لصالح الانتماء الوطني الواسع.

• ضعف الثقافة المدنية في أوساط المجتمع المدني الفلسطيني نتيجة الوضع السياسي والاجتماعي الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني بأسره خلال المائة عام الماضية، حيث كان على هذا المجتمع مقاومة شتى أشكال المحاولات التي بذلتها قوى سياسية عسكرية واقتصادية خارجية من أجل إذابة وشطب مفهوم الشعب الفلسطيني عن الخارطة السياسية والديموقراطية، وهي أوضاع لم تكن تسمح للشعب الفلسطيني بمجرد التفكير الجاد بمفاهيم الديمقراطية والتسامح والمشاركة السياسية والتنمية المجتمعية، وخلق في ذات الوقت نوعا من النظام السياسي والثقافي القائم على نوع من حالة الطوارئ المستدامة داخل المجتمع الفلسطيني، حيث لا مكان تقريبا لملامح الديمقراطية إلا من خلال إرادة القيادة السياسية، ولا ثقافة إلا ما تمليه أو تفرزه حالة الطوارئ المتواصلة تحت شعارات تحمل من الخطورة أكثر بكثير من الحاجة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي عاشها الشعب الفلسطيني .

• الإجراءات والقوانين والأنظمة الرسمية الموضوعية من قبل السلطة السياسية بهدف تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية في الوطن، وفرض نوع من القانون الضروري لتنظيم مجمل مجالات حياة المجتمع الفلسطيني واستمراريتها، لكن هذه الأنظمة والقوانين تشتت أحيانا في إجراءات أقرب إلى البيروقراطية المتشددة التي تعرقل في النتيجة عملية نشوء وتشكيل هذه المنظمات في بعض الأحيان، أو تسعى لعرقلة

وإعاقة بعض النشاطات والبرامج الطموحة التي تسعى منظمات المجتمع المدني لتحقيقها، وهو ما يؤدي إلى ظهور نوع من التجاذب والتنافس بين هذه المنظمات من ناحية والسلطة السياسية من ناحية أخرى، أو لبروز نوع من الاستقطاب السياسي الحزبي بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وبعضها البعض، مما يضعف وحدتها الضرورية خلف أهدافها المشتركة، وينعكس سلباً على قاعدتها الجماهيرية ودورها في التنمية المجتمعية.

- ضعف التوجه الديمقراطي الحقيقي لدى القوى والأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية الذي يتجلى من خلال الغياب شبه الكامل للممارسة الديمقراطية الحقيقية داخل هذه القوى والأحزاب نفسها من جهة، وبين بعضها البعض من جهة أخرى، وينتقل تلقائياً إلى منظمات المجتمع المدني التي تقودها هذه القوى السياسية وهو ما يؤدي إلى غياب أو ضعف التوجه الديمقراطي ومبدأ المشاركة الفاعلة الطوعية في هذه المنظمات، ويحوّلها إلى منظمات نخبوية بعيدة عن التفاعل الحقيقي المتبادل مع أوسع القطاعات الجماهيرية الفلسطينية.
- ضعف العلاقة الضرورية بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومثيلاتها في الوطن العربي، حيث تفتقد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في كثير من الأحيان لدعم أو مساندة وخبرة وإمكانيات زميلاتها العربية مما يحرّمها من إمكانية إيصال صوت المجتمع المدني الفلسطيني لامتداده العضوي الطبيعي في الوطن العربي من جهة، ويغلق نفاذة واسعة يمكن لها أن تشكل رديفاً مستقبلياً لنضال المجتمع المدني الفلسطيني، ومن جهة أخرى يترك المجتمع المدني الفلسطيني ومنظّماته عرضة لعلاقات ومفاهيم ومبادئ منظمات المجتمع المدني الأوروبي والأميركي وهي مفاهيم ومبادئ تحمل في طياتها الكثير مما يتناقض أو يتنافى مع مبادئ ومفاهيم المجتمع المدني الفلسطيني وظروفه وإمكانياته الخاصة .

وبوجه عام تشكل المعوقات تحديات أمام محاولات التقدم للمجتمعات ، فعلاج التحديات والمعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطينية ، سواء كانت داخلية أو خارجية ، ما هو إلا بمثابة الوقوف على بداية الطريق لإحداث تنمية داخل المجتمع والرقى والنهوض به من خلال تطبيق الأهداف التنموية لمنظمات المجتمع المدني في كل المجالات بشكل عام وفي مجال مكافحة الفساد بشكل خاص وعلى وجه التحديد الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية .

7.2 الدراسات السابقة

1.7.2 الدراسات العربية

دراسة بودحماني , (2019) . دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر

هدفت الدراسة إلى تبيان دور المنظمات المجتمعية المدني في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر. وقد استخدمت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمقتربات القانونية وكانت أبرز نتائجه أن سبب تزايد وتنامي ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر يعود إلى عدم مساهمة منظمات المجتمع المدني في الحد منه . ويبقى أداء منظمات المجتمع المدني و طرق مكافحة الفساد الإداري ضعيف ويحتاج إلى التطوير والدعم , إضافة إلى انفتاح الجزائر على الديمقراطية ساهم في منح المجتمع المدني الإرادة لمحاربة الفساد.

كما يعد الفساد الإداري ظاهره خطره تحتاج إلى تحليل وتدليك وتشخيص لأنه بدون التشخيص لا يمكن الوصول إلى العلاج المناسب لهذه الظاهرة والتي أخذت منحى تصاعديا في الجزائر , وهذا التصاعد راجع إلى ضعف المؤسسات المدنية في مكافحتها , بالإضافة إلى ضعف الآليات المتعددة من طرفها .

كما أوصى الباحث بزيادة منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مكافحة الفساد .

دراسة فاضل وجاسم , 2018 , دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق في مكافحة الفساد المالي والإداري .

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد سبل جديدة للقضاء على الفساد المالي والإداري وتهدف أيضاً أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني دور فاعل في التصدي للفساد الذي يمثل وجه آخر للإرهاب. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , والإستبانة كأداة لهذه الدراسة , أما العينة فكانت منظمات المجتمع المدني في العراق بعد 2003م . وأبرز ما توصل إليه من نتائج : ان تعزيز مؤسسات المجتمع المدني العراقي في مكافحة الفساد المالي والإداري بات ضرورة ملحة لمنح الأمل للشعب الذين ينشدون لتطهير بلادهم .

أما أبرز توصيات الباحثين فكانت :

توفير بيئة حاضنة سليمة لمنظمات المجتمع المدني العراقي التي تعمل بجدية عالية للتخلص من ظاهرة الفساد . إعطاء معلومات وبيانات لمنظمات المجتمع المدني بما يتناسب مع الحدود الموضوعية والمنطقية لسير عمل المؤسسات. عدم تهميش دور المنظمات وإعطاءها الفرصة للعمل جنباً الى جنب مع المؤسسات الحكومية لرصد حالات الفساد. إن أكثر ما تعانيه مؤسسات المجتمع المدني في عملها تجاه مكافحة الفساد المالي والإداري هو الصعوبة الحصول على المعلومة ،لذا من الجدير بالذكر ان يكون هناك حلقة تواصل بين هذه المنظمات والمؤسسات الرسمية الحكومية من اجل الوصول إلى دراسات وأبحاث رصينة بفضل المعلومات التي تحصل عليها سواء كان ذلك في العراق أو في دولة أخرى . اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار الشخصيات لتولي المناصب الإدارية المهمة في الدولة .

دراسة بن عودة , 2016 , " الفساد واليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون الجزائري "

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مختلف الآليات الدولية لمكافحة الفساد من خلال إبراز مختلف الاتفاقيات الدولية الإقليمية والاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد لسنة 2003. أم عن النهج المستخدم فقد اعتمدت الدراسة على منهجين : المنهج الوصفي , والمنهج التاريخي . وجاءت ابرز نتائجها في أن أهمية دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد , من خلال الأنشطة التطوعية والتوعية الاجتماعية , فالمجتمع المدني يشكل قوة ضاغطة وشريك لا غنى عنه في مسار التنمية , فضلا عن دور الإعلام في مكافحة الفساد باعتباره السلطة الرابعة التي تعبر عن ضمير المجتمع وتعمل على فضح المفسدين وتوعية المواطنين بمخاطر الفساد على أن يتمتع بالنزاهة والموضوعية .

أم أهم التوصيات فكانت : إن التصدي لظاهرة الفساد أو معالجة أثارها أو الوقاية منها يستلزم التشخيص الدقيق لخصائصها . وإن مكافحة الفساد ومنعه والوقاية منه لا يتم من خلال الشعارات والدعايات الإعلامية , بل يحتاج إلى العديد من التدابير الشاملة والمتنوعة التي تستند على بحوث ودراسات تشخص المشكلة بشكل متكامل في جميع جوانبها , وتضع العلاج المناسب لها والابتعاد عن الحلول المؤقتة , ومن ثم الالتزام بمراقبة ومتابعة هذه الإجراءات بما يضمن تحقيق لأهدافها .

دراسة بوقرة , 2015 , " دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر" , هدفت إلى تحديد وضبط مفهوم منظمات المجتمع المدني ومن ثم ربطه بمفهوم الفساد الإداري، والتعرف على الظاهرة واقعيًا بدراسة حالة الجزائر ومحاولة إبراز الآليات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في هذه الظاهرة . وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي , إضافة لمنهج دراسة الحالة في جمع البيانات المتعلقة بالفساد الإداري كحالة للدراسة . وأهم ما توصلت إليه من نتائج :

إن التعقيد والتشابك الذي تعرفه ظاهرة الفساد جعل الباحثين يختلفون في تحديد مهامه، ويتضح ذلك من خلال أن ظاهرة الفساد تتخذ مفاهيم مختلفة، كما تتعدد أشكاله نتيجة لأسباب بيئية اجتماعية (خارجية قانونية) وأسباب بيئية داخلية () . كما يعتبر الفساد الإداري ظاهرة منتشرة في المؤسسات الجزائرية . كذلك تدني فاعلية المجتمع المدني وضعف احترافيته في مناهضة جرائم الفساد، كما يعاني من قلة الوسائل وشح في الموارد، ناهيك عن العوائق الإدارية والقانونية، التي حالت دون حريته في كشف قضايا الفساد الكبرى والتي أصبحت تطل علينا من الخارج قبل الداخل، في حين يفترض في المجتمع المدني أن يمثل مجال الحرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعلمية .

دراسة الأحمرى , 2015 م , " تصور استراتيجي لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية في المملكة العربية السعودية , منتدى الشفافية حالة دراسة "

هدفت الدراسة إلى كشف واقع البنية المؤسسية للشفافية في السعودية . إضافة إلى توضيح المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في السعودية . وكانت مجتمع الدراسة من الخبراء والمختصين والموظفين في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وبلغ عددهم 75 وتمت مقابلة عدد (24) عينة وهي عينة قصدية من مجتمع الدراسة . واستخدم الباحث الطريقة الوصفية التحليلية لفهم المراحل التاريخية لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية وتوصيفها وتحليلها . واعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية . وكانت أبرز النتائج :محدودية منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الشفافية ومكافحة الفساد , كما أن هناك معوقات تضعف مساهمة منظمات المجتمع المدني من أداء مسؤولياتها تجاه المجتمع والمعززة للشفافية . إضافة لقلة الوعي في المجتمع بأهمية المجتمع المدني ومشاركته في بناء دولة مؤسسية .

أما أهم توصياته فكانت : إصدار التشريعات والأنظمة الخاصة بالبنية المؤسسية والمنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني تحديدا . إنشاء منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال مكافحة الفساد . رفع الوعي الشعبي لإستراتيجية مكافحة الفساد المبنية على تضافر الجهود بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام .

دراسة حسين، (2014) . " الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته، ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته (مع الإشارة إلى بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري) " .

وقد هدفت الدراسة إلى توضيح أثر انتشار الفساد والرشوة واستغلال المنصب العام وسوء الإدارة وهدر المال العام والسياسات الاقتصادية القصرية غير المدروسة للحكومات وانعدام الاستقرار والبيروقراطية وغيرها، كما أشارت الباحثة إلى واقعية انتشار الفساد الإداري والمالي والآثار السلبية المدمرة لكليهما على المسيرة التنموية للدول.

أما أهم ما توصلت إليه الباحثة من نتائج: سيطرة السلطة المركزية وتفويض التشريع والتنفيذ والقضاء لهذه السلطة، أي تركيز السلطة بجهة واحدة سينعكس بالتأكيد على مظاهر الديمقراطية والشفافية بحيث يصبح المناخ مهيباً لوقوع الفساد. وعدم الاهتمام بهيكلية الرواتب وعدم تحقيق التوازن بين مستلزمات المعيشة ومستوى الأجور، سيشجع المواطنين على ارتكاب جرائم الفساد . إضافة إلى تقييد صلاحيات أجهزة الرقابة الإدارية والمالية ساهم في ضعف هذه الأجهزة وابتعادها عن الهدف الذي وضعت لأجله . وكذلك عدم الاهتمام بالسبل الوقائية من الفساد يتسبب عنه سهولة انتشاره .

وقد خرجت الباحثة بجملة من التوصيات أهمها: فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية مع تقييد كل منهما بمهام عمله. كما أوصت باستكمال البنية القانونية والإدارية للدولة ووضع القوانين موضع التنفيذ والمراجعة الدورية لها، مع الحرص على تصحيح أية اختلال قد يظهر . تحقيق التوازن بين مستوى الأجور ومستلزمات المعيشة وذلك من خلال إعادة هيكلة الرواتب والأجور . لا بد من تفعيل دور الرقابة المالية والإدارية واستخدام الوسائل العلمية في ممارسات أعمال هذه الأجهزة وإعطائها الصلاحيات اللازمة. إضافة أنه لا من إدخال الحوكمة الالكترونية في معاملات الدولة.

دراسة أبو عدوان , 2013 , " دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة) "

تبحث هذه الدراسة في دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، لذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، والتعرف على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية، ومدى تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية، إضافة لذلك عملت الدراسة على التعريف بأبرز المعوقات التي تشكل عائقاً أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية في عملية تعزيز التنمية البشرية . وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة التوجه السائد لمنظمات المجتمع المدني نحو تعزيز مفهوم التنمية البشرية في فلسطين.

ومن خلال نتائج الدراسة لم تصل منظمات المجتمع المدني للمستوى الذي يطمح إليه أفراد الشعب الفلسطيني والذي يشكل جوهر وجودها، لكن هذا لا يعني الانقاص من أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها الحيوي في عملية بناء المجتمع المدني الفلسطيني وتوفير المتطلبات الأساسية للعيش بكرامة وحرية واستقرار وأمن. وقد اختتمها الباحث بطرح مجموعة من التوصيات التي تتعلق بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أجل تعزيز دور هذه المنظمات في عملية التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص .

ومن ابرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة تتمثل في ضرورة بلورة منظمات المجتمع المدني لخططها وبرامجها وفق رؤية تسعى من خلالها لتحقيق وترسيخ مفاهيم تغير وتطوير المجتمع، وليس الاكتفاء بتقديم المساعدة والإغاثة، فعمل منظمات المجتمع المدني لا يقتصر على أشكال تقديم المساعدات بل يشمل السعي لتغير المجتمع وتطويره وهذا أساس العملية التنموية التي تشكل جوهر عمل منظمات المجتمع المدني.

كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة الاعتبار للعمل التطوعي، وذلك من خلال تعزيز مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي وأهميته، وتطوير مفهوم المشاركة المجتمعية، وذلك لأهميته ودوره في عملية تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص .

دراسة شلش (2013)، بعنوان: "مدى تطبيق معايير الشفافية والنزاهة في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، فقد هدفت لقياس مدى تطبيق معايير الشفافية والنزاهة في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، حيث قام الباحث بفحص السياسات والإجراءات الإدارية والمالية التي لها علاقة بالشفافية والنزاهة، والتعرف على المعوقات التي تواجه المؤسسات في تطبيقها للشفافية والنزاهة من وجهة نظر الموظفين، ، وخرجت الدراسة باستنتاج أن وزارات السلطة الفلسطينية لا تقدم حوافز للموظفين تشجعهم لطرح أفكارهم مما يضعف الابداع والمشاركة في صنع القرار. كما استنتج أن تطبيق النزاهة والشفافية أمر هام للمؤسسات له أثر ايجابي على نفسية الموظفين وبالتالي أدائهم. أوصت الدراسة برفع مستوى الوعي بأهمية النزاهة وآليات تطبيقها في المؤسسات الحكومية والاهتمام بإعداد دراسات قانونية ومالية بشأن القرارات المتخذة بحق الموظف، وذلك من أجل ضمان زيادة أدائه وكفاءته.

دراسة عبد العالي، 2013 ، " الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر "

وقد هدفت الدراسة إلى بيان الآليات القانونية التي رصدها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد الإداري، بالإضافة إلى جملة من الأهداف التكميلية كالتشخيص الدقيق لظاهرة الفساد الإداري، ثم استعراض وتقييم السياسة الجنائية والإدارية لمكافحة الفساد الإداري، والوقوف على دور الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد على غرار الهيئة والديوان وكذلك بيان دور الأجهزة الأخرى المعنية بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تحديد المعوقات والعقبات التي تقف حائلاً دون نجاح الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الإداري، أيضاً الوقوف على الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها تلافي الصعوبات التي تعترض مكافحة الفساد الإداري في دولة الجزائر. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تذكر الباحثة بعضاً منها على النحو التالي: عدم وجود تعريف موحد للفساد الإداري مما يعني وجود إشكالية حقيقية في تصور وضبط هذا المصطلح. لا تختلف رشوة الموظف العمومي في بنائها

القانوني عما كانت عليه في قانون العقوبات ما عدا في صفة الموظف العمومي الركن المفترض في هذه الجريمة . لا يعتد بالضرر الذي أصاب الدولة أو أحد الهيئات العامة لقيام الجريمة، كما يستوي استعمال الجاني للقوانين أو للمال أو الممتلكات لغرضه الشخصي أو لصالح شخص أو كيان آخر . لا تزال جريمة استغلال النفوذ غامضة ويشوبها اللبس، كما أنها مختلطة بغيرها من الجرائم كإساءة استغلال الوظيفة والرشوة السلبية.

أما أبرز توصيات الباحث فكانت على النحو التالي : ضرورة اعتماد التشريعات والقوانين الصارمة في مواجهة الفساد الإداري، من خلال تجريم جميع صورته ومظاهره . ضرورة تفعيل آلية التصريح بالممتلكات لأنها الطريقة الوحيدة التي بمقتضاها يمكن مكافحة جريمة الإثراء غير المشروع . تفعيل دور أجهزة الرقابة وإعطائها الصلاحيات الواسعة للقيام بدورها على أكمل وجه .

قام جاد الله وعبد الواحد (2012) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى مدى التزام المنظمات غير الحكومية بتطبيق الشفافية، والتعرف إلى مستوى أنماط الفساد الإداري الشائع بالمنظمات غير الحكومية، وتحديد مدى المعوقات التي تحول دون تطبيق الشفافية بالمنظمات غير الحكومية، واشتملت عينة الدراسة على (112) فرداً من العاملين بالجمعيات الأهلية -باعتبارها منظمات غير حكومية- التابعة لمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الشرقية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، واستعان بمقياس إسهام الشفافية في الحد من الفساد الإداري في المنظمات غير الحكومية باعتبارها أداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج، أهمها: أن التزام المنظمات غير الحكومية بتطبيق الشفافية جاء بدرجة كبيرة، وأن أنماط الفساد الإداري الشائع بالمنظمات غير الحكومية جاءت بدرجة كبيرة، وأن المعوقات التي تحول دون تطبيق الشفافية بالمنظمات غير الحكومية جاءت بدرجة كبيرة.

دراسة بحر، 2011 ، " الفساد الإداري - المسببات والعلاج"، دراسة تطبيقية على المستشفيات

الكبرى في قطاع غزة . هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الأسباب والطرق العلاجية للفساد

الإداري الذي يضرب المستشفيات الكبرى في قطاع غزة من خلال كادرها الوظيفي، وق اعتمدت الدراسة على عينة بحث عشوائية بنسبة 6 % من مجتمع الدراسة والمتمثل بالعاملين داخل المستشفيات وعددهم (3596) موظف حيث تم توزيع استبيان لهذا الغرض واستخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : أن الوضع الاقتصادي والسياسي والتنشئة الاجتماعية يلعب كل منها دوراً رئيساً في وقوع الفساد الإداري، وأن الأساليب العلاجية المستخدمة للقضاء على الفساد لم تثبت نجاحها،

عداك عن أن الجميع ينظرون إلى الفساد الإداري بمنظور واحد وليس للاختلاف بالجنس أو المؤهل العلمي أو الخبرة العملية أو السن أو حتى المستوى الوظيفي أي تأثير على تلك النظرة.

هذا وقد خرج الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها : ضرورة تحسين المناخ السياسي والأمني والاقتصادي داخل المجتمع . أن لا يكون التوظيف على خلفية سياسية. وضع القوانين والأنظمة داخل الدولة والمنظمات بشكل واضح لا تحتاج إلى أكثر من تأويل أو تفسير . أن يتم استخدام أساليب أكثر فعالية للعلاج وذلك من خلال استخدام أساليب الترغيب والترهيب بشكل متوازي حتى نصل إلى علاج لأزمة الفساد الإداري.

دراسة الفتلي (2011) بعنوان " سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية - دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمشكلة الفساد الإداري والمالي ومسبباته ونتائجه وتشخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف أداء الأجهزة العليا للرقابة للحد من الفساد الإداري والمالي والارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقد استخدم الباحث الإستبانة كأداة للحصول على نتائج الدراسة من العينة المفحوصة .

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين أداء الأجهزة العليا للرقابة والفساد الإداري والمالي . انخفاض كفاءة أداء المؤسسات الحكومية وغياب المساءلة والشفافية في الأداء الحكومي.

دراسة خلف، 2011 . " السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980 - 2008 "

وقد هدفت الدراسة إلى البحث في مؤشرات الفساد في الاقتصاد المصري فضلاً عن تأثير العلاقة ما بين السياسة المالية والفساد، حيث تفترض بالبحث وجود علاقة سببية تداخلية بينهما.

أما أهم ما توصلت إليه الدراسة فكان : لقد شكل شيوع الفساد تردي للجانب المؤسسي والسياسي والإداري والقانوني. يؤدي الفساد إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدول، حيث يكلف الفساد الدول بلايين الدولارات سنوياً نظراً لما يترتب عليه من هدر للمال العام للدول.

وكان أهم ما أوصت به الباحثة تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية طبقاً لمعايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية.

دراسة البرادعي (2010) بعنوان " الفساد الإداري في بعض الأجهزة الحكومية " دراسة تطبيقية على بعض الأجهزة الحكومية في جدة .
حيث ركزت الدراسة على الفساد الإداري في بعض الأجهزة الحكومية، بمعرفة مفهومه الشائع لدى الموظفين والخصائص التي ترافقه، وأكثر أنماطه شيوعاً، وآثاره على الأداء والكفاءة، والأسباب المساعدة في انتشاره، ودور تفعيل القوانين، والرقابة الذاتية "المنظور الإسلامي" والتي تحد منه، وبلورة التوصيات للحد من انتشاره.

وجاءت الدراسة بنتائج حسبت بأسلوب مقياس ليكرت الخماسي، بحساب المتوسط المرجح، من أهمها ما يلي : أهم مسببات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية غياب عنصر الرقابة الذاتية ، وقصور أساليب الجزاء التحفيزية . أكثر أنماط الفساد الإداري انتشاراً داخل الأجهزة الحكومية الواسطة والمحابة والرشوة . أهم حل للتصدي للفساد الإداري الحرص على بث أخلاقيات العمل وتعزيز الرقابة الذاتية، والتركيز على الراتب المناسب مع إعطاء العلاوات والترقيات والتحفيزات اللازمة .

دراسة المصري , أشرف (2010) بعنوان " الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية واثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994-2006) .

تناولت هذه الدراسة علاقة وجود الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية بالانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، من خلال تبيان مدى تأثير وجود الفساد في السلطة الوطنية على الانتماء الوطني، والبحث في سبل وآليات التخلص منه، من خلال دراسة معمقة لأسباب وجود الفساد في السلطة الوطنية والعوامل التي أسهمت في نشأته وتطوره، والآثار السلبية التي يخلفها وجوده وانتشاره على المجتمع والمؤسسات المعنية بإدارة الشأن العام، بخاصة ذلك التأثير للفساد

على الانتماء والمشاعر الوطنية للمواطن الفلسطيني، والبحث في الإستراتيجيات والآليات المناسبة لمكافحته، لدرء مخاطره على الأفراد والمجتمع الفلسطيني .

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أبرزها : يعتبر الفساد منتشر في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بأشكال مختلفة، وقد برزت ظاهرة التعيينات العشوائية في القطاع العام الفلسطيني وتبذير المال العام كأحد ابرز أشكال الفساد شيوعاً في فلسطين . هناك نتائج سلبية ترتبت على وجود الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ترتب على وجود الفساد انعكاسات سلبية على ظاهرة الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، الذين يدركون وجود الفساد وأشكاله المختلفة في مؤسسات السلطة الوطنية، مما كان له أثر في إضعاف الانتماء الوطني للمواطنين، الذي نجد تعبيراته في بعض المظاهر والسلوكيات كالشعور بالاغتراب والرغبة في الهجرة خارج الوطن، وبعض الممارسات التي تعبر عن ضعف الانتماء لدى مقترفيها .

وأبرز توصياته كانت ضرورة وضع خطة وطنية واضحة لعملية الإصلاح، تعكس حالة من التوافق الوطني ورؤية مشتركة لعملية الإصلاح، تتضح فيها الأهداف والوسائل والجدول الزمني للتنفيذ، مع مراجعة مستمرة وتقييم ما يتم انجازه، وإعادة تحديد الأولويات على ضوء ذلك، وتحديد الصعوبات التي تواجه عملية الإصلاح ووضع الحلول المناسبة لها.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية، واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات .

دراسة الطهر اوي، (2010) بعنوان: " دور تنمية استراتيجيات الموارد البشرية في تطوير الأداء المؤسسي في المنظمات غير الحكومية في غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في تطوير الأداء المؤسسي في المنظمات غير الحكومية في محافظات قطاع غزة، والتعرف على المستوى المهني للقائمين على صياغة ومتابعة وتقييم تلك الاستراتيجيات، وأيضاً توجه المنظمات غير الحكومية اتجاه الاستثمار في العنصر البشري ومدى قدرة تلك المنظمات على الاستفادة وتقديم

الخدمات للفئات المستهدفة. وذلك من خلال دراسة طبيعة المنظمات غير الحكومية واقعيًا ودورها في خدمة المجتمع وأهم المعوقات التي تواجهها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توفر استراتيجيات منهجية ومكتوبة لتنمية الموارد البشرية في المؤسسات غير الحكومية. تعمل المنظمات غير الحكومية على تطوير استراتيجيات تنمية الموارد البشرية بشكل مستمر. أن التمويل الخارجي يساهم بشكل أساسي في تطوير تلك الاستراتيجيات، وذلك إن معظم الجهات المانحة تشترط وجود خطط إستراتيجية مكتوبة ومدعمة بإجراءات إدارية ومالية مبينة لدى المنظمات تساهم في تعزيز مبادئ الرقابة والمساءلة. كما وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة جوانب من الضعف لتلك المنظمات، وأهمها عدم وجود إدارات متخصصة لإدارة الموارد البشرية، ووجود قصور في تطوير أنظمة تقييم الأداء في المنظمات وبالتالي برامج تحفيز ومكافأة العاملين. توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين تعزى للمتغيرات الشخصية مثل الجنس، العمر، الخبرة، والمسمى الوظيفي، حيث هناك تشابه في طبيعة المنظمات المستهدفة والمستويات الإدارية المتقاربة لعينة الدراسة.

وهدف دراسة السبيعي (2010) إلى التعرف على دور المساءلة والشفافية في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في مدينة الرياض، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي باستخدام استبانة أعدت كأداة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية متوسطاً، وأن مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها مرتفع، وأن درجة المعوقات المندرجة تحت محور تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية مرتفع، أما تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة بالقطاعات الحكومية فكان مرتفعاً.

كما هدفت دراسة الطراونة والعضايلة (2010) إلى معرفة أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم تطوير استبانة لجمع البيانات وتوزيعها على عينة مكونة من (661) موظفاً في مراكز (6) وزارات تم اختيارها بطريقة قصديه. وبلغ مجموع العاملين في مراكز هذه الوزارات (1653) موظفاً، وتكونت الاستبانة من (51) فقرة لقياس درجة تطبيق الشفافية ومستوى المساءلة الإدارية

في الوزارات المبحوثة. وتوصلت الدراسة إلى إن تصورات أفراد عينة الدراسة لكل من درجة تطبيق الشفافية ومستوى المساءلة الإدارية في الوزارات المبحوثة كانت متوسطة لكل منها. ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة تطبيق الشفافية بمجالاتها المختلفة مجتمعة ومنفردة على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات المبحوثة، كما أن شفافية القرارات هي أكثر مجالات الشفافية تأثيراً في مستوى المساءلة الإدارية، في حين أن شفافية التشريعات أقل تلك المجالات تأثيراً. كما توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق الشفافية في الوزارات المبحوثة تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، وعدد سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والمستوى الإداري).

دراسة الطائي , حمزة (2010) بعنوان "الفساد الإداري في الوظيفة العامة"

تناولت الدراسة الفساد الإداري في العراق كحالة خاصة , حيث أنها مرت بالعديد من الأحداث السياسية في الفترة الأخيرة واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي, وقد خلص الباحث المجموعة من النتائج أبرزها :

محاربة ظاهرة الفساد بكل أنواعها تعني الامتناع بجميع مسببات هذه الظاهرة سواء الشخصية او المؤسسية أو التنظيمية أو البيئة ويجب التأكيد على الجانب الوقائي في إصلاح الممارسات الفاسدة لكي لا تصل الى مرحلة متقدمة يصعب معها توافر حلول جذرية , وكذلك تشديد العقوبات بالنسبة لمرتكبي أعمال الفساد .

تطوير أنظمة الرقابة والمساءلة والمتشفية والتي هي الجهات المسؤولة عن أعمال الموظفين في دوائهم ووضع الحدود الصحيحة والمستقيمة لأعمال الموظفين في دوائهم لغرض السيطرة وعدم ترك الدوائر بدون رقابة او مساءلة وتفتيش لان الفساد تستفحل وتكون السيطرة عليه صعبة عند التراخي . وعليه نقترح باستحداث دوائر تفتيش ونزاهة في كل الدوائر .

دراسة خشمان , مخلد (2009) بعنوان " مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية .

حيث تناولت هذه الدراسة مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية , وحالت التعرف إلى أسباب الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية . واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , للإجابة عن الأسئلة والفرضيات التي تقتضيها ومناقشتها . وقد استخدم الباحث أداة الدراسة المقابلة لتفسير بعض النتائج .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : العوامل السياسية والاقتصادية , وضعف الإرادة وشيوع البيروقراطية من الأسباب التي تؤدي إلى شيوع الفساد الإداري . الرشوة والاختلاس والتزوير والاعتداء على المال العام من الأنماط الشائعة في الفساد . استغلال المنصب والنفوذ و (الشللية) و (المحسوبية) هي عوامل تسهم في شيوع الفساد الإداري . يشيع الفساد في المستويات الإدارية المختلفة بغية تحقيق منافع مادية ومعنوية .

دراسة القبيلات وشنطاوي، 2008م، مكافحة الفساد في ضوء قانون هيئة مكافحة الفساد الأردني رقم 62 (لسنة 2006) " دراسة مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "

حيث أن هذه الدراسة تناولت موضوعاً هاماً ألا وهو مكافحة الفساد في ضوء قانون هيئة مكافحة الفساد الأردني واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك بهدف بيان مدى نجاح هذا القانون في مكافحة الفساد ومعالجته، وكذلك مدى انسجامه مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك الحال بيان ام أضافه هذا القانون من جديد قياساً بما به قام الأردن من محاولات سابقة لمكافحة الفساد، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها التسرع في إصدار هذا القانون وعدم انسجامه مع الاتفاقية في كثير من المواطن وحاجته إلى التعديل في أكثر من موضع، وأخيراً اقترح الباحث جملة من التوصيات لمعالجة ما اعتقد به من جوانب ضعف وقصور في القانون وفي آلية العمل به .

دراسة خالد , أل شيخ , (2007) , " الفساد الإداري : أنماطه و أسبابه وسبل مكافحته (نحو بناء نموذج تطبيقي) " , دراسة تطبيقية على المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته في المملكة العربية السعودية .

هدفت هذه الأطروحة إلى الوقوف على حقيقة الفساد الإداري وأنماطه وأسبابه وسبل مكافحته والمعوقات التي تواجه جهود المكافحة وبناء نموذج تنظيمي مقترح لمكافحة الفساد الإداري , وقد تم استخلاص النتائج من مصادر متنوعة من أهمها المعنيون بمكافحة الفساد الإداري والمدانون بممارسته , والإحصاءات الصادرة من الجهات الرسمية .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج , أهمها : أن الفساد الإداري نتاج مجموعة من العوامل (اقتصادية , اجتماعية , إدارية , سياسية و تنظيمية) ولا يمكن تحديد أي من هذه العوامل , كما أن هناك العديد من السبل التي ينبغي تطبيقها لمكافحة الفساد الإداري (وقائية) أو أثناء وقوعها (دفاعية) أو بعد وقوعها (علاجية) .

دراسة أحمد الأصفر (2000 م) بعنوان " الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة " :

تهدف الدراسة إلى البرهنة على أن الأسباب التي يأتي على ذكرها الباحثون بين أن وأخر ليست إلا مظاهر مرافقة للمشكلة الأساسية وليست عوامل مؤدية لها .

تؤكد الدراسة على أن مظاهر الفساد الإداري في المؤسسات العامة نتيجة انحلال التنظيم الاجتماعي وضعف القيم الأخلاقية والحضارية التي تنظم علاقات الأفراد مع بعضهم , حيث أصبحت تنتشر بقوة قيم المصالح الفردية ومصالح ومن خلالها يأخذ الناس بالنظر إلى القيم الثقافية والأخلاقية والحضارية , حيث توصف بالتخلف والتراجع في ضوء تلبيتها للحاجات الفردية وتحقيقها للمصالح الشخصية . وان مظاهر الفساد لا تعود إلى الاعتبارات الإدارية أو الاقتصادية أو الاجتماعية إنما تعود هذه جميعا إلى انحلال التنظيم الاجتماعي الذي أصبح أقرب منه للبعثرة من التنظيم , وأنه من الضرورة جعل القيم الأخلاقية واحترام الإنسان كما جاءت بذلك الشريعة الإسلامية .

دراسة إنعام الشهابي ومنقذ داغر (2000 م) بعنوان " العوامل المؤثرة في الفساد الإداري "

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الفردية والتنظيمية لمرتكبي الفساد الإداري , إضافة إلى معرفة علاقة المتغيرات المكونة للعوامل الفردية والتنظيمية والبيئية بارتكاب جرائم الفساد الإداري , ومدى تأثير هذه المتغيرات في الفساد الإداري .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج مفادها : مرتكبو جرائم الفساد غالبيتهم إما من الشباب لميلهم للمجازفة , أو من المتزوجين نتيجة الأعباء المالية الملقاة عليهم . عدم كفاية الرقابة والقوانين للحد من الفساد وضرورة التفكير في وسائل وأساليب أخرى أيضا . أهمية القيم المجتمعية في تعميق رفض الفساد ومكافحته . أهمية العوامل التنظيمية في التأثير على سلوك الفساد الإداري . المجتمعات الريفية أكثر رفضا للفساد وتشجيعا على قيم الشرف والأخلاق والمثل من المجتمعات الحضرية .

دراسة عامر الكبيسي (2000 م) بعنوان " الفساد الإداري , رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة "

هدفت الدراسة إلى إيضاح مضمون الفساد الإداري وماهيته ومنافذ الفساد الإداري , كذلك هدفت إلى إيضاح خصائص الفساد الإداري وأنماطه وأدواته وأعراضه .

وقد حاولت الدراسة وضع إستراتيجية وقائية لمكافحة الفساد تبدأ بالنفس وتربية الأبناء وأفراد الأسرة على القيم الروحية والفضائل الأخلاقية وحب الخير , وقيام المؤسسات الأمنية والقضائية بالقصاص العادل في ظل تشريعات مراعية للظروف المحيطة لدوافع المفسدين ولحجم الأضرار المترتبة على جرائمهم , وعدم التساهل في محاسبة المفسدين الذين تثبت إدانتهم وجعل هؤلاء مدخلا علميا وعمليا للنفاذ إلى أوكار الفساد , إضافة إلى التحصين ضد الغزو الفكري الذي تتعرض له الشعوب النامية , إضافة إلى التأكيد على أن الفساد الإداري لا يمكن أن يكون مدخلا للتنمية وتحقيق الأهداف .

2.7.2 الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة هوكو (Huque, 2011) هدفت إلى التعرف إلى آليات المساءلة في بنغلاديش، والوقوف على نقاط القوة والضعف وإمكانات التطوير، واعتمدت الدراسة على مراجعة وتحليل الوثائق المنشورة والمعلومات والبيانات المحصلة من الزيارات الميدانية لمؤسسات بنغلاديش، وكانت أهم النتائج: أن آليات المساءلة الداخلية في المنظمات الإدارية غير فعالة نظراً للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما كانت هنا كمطالبة بتطبيق المساءلة بعد أن سعت الأساليب الحديثة في الإدارة إلى تعزيز تمكين المديرين من إدارة المؤسسات لتحقيق الأهداف المرجوة، إلا أن اللوائح الداخلية في المنظمات تحتاج إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان واللجان، والأحزاب السياسية، والإعلام.

دراسة (Sergi klavisky, 2006) والتي حملت عنوان "أثر الفساد على العدالة الاجتماعية ومستويات الولاء لدى المواطنين في روسيا "

حيث أوضحت الدراسة أن مطلب العدالة الاجتماعية لم يكن غائباً من موثيق الحركة الشيوعية، بل كان هو الأبرز ضمن الاتجاه العام، ولكن كانت الأولوية تُمنح في الغالب للمطالب السياسية والإصلاحات الدستورية وبيّنت الدراسة أن مفهوم العدالة الاجتماعية في روسيا اقترن على نحو خاطئ بمقولات المذهب الاشتراكي والنزعة الماركسية، التي بدأت تشهد تراجعاً داخل الوعي الروسي في هذه الفترة.

حيث أوضحت الدراسة أن الفساد ينخر في رأس المال الاجتماعي، إذ تنتشر اللامبالاة والسخرية من السياسة والسياسيين، ويُنتشر ويُرسخ لقيم الأنانية واحتقار العمل وإتقانه وكفاءته كمصدر أساسي للثروة، وكقيمة ومعيّار للسلوك، فينتشر التوجه إلى الفساد والغش والتدليس والمراوغة، وكل هذا يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، إذ تطلّع فئات فاسدة لا تجد موقعا لها في السلطة إلى تفويض السلطة القائمة لتحل محلها في مواقع السلطة والفساد والثروة الفاسدة.

كما بيّنت الدراسة أن ذلك قد يدفع الدوائر غير الفاسدة في القوات النظامية إلى الانقلاب وتقويض السلطة القائمة، بحجة القضاء على الفساد السياسي والاقتصادي، وبالتالي تكون النتيجة القضاء على الديمقراطية، وقيام حكم شمولي تتآكل قيمه ومبادئه المعلنة في ظل القهر وغياب المحاسبة والشفافية، فيتحول هو الآخر إلى بؤرة للفساد .

وأوضحت الدراسة أن جميع ما سبق يؤثر على العدالة الاجتماعية داخل روسيا وبالتالي يقلل بشكل كبير من مستويات الولاء لدى المواطنين .

دراسة (Loren bascal, 2003) والتي حملت عنوان "العلاقة بين نظام الحكم الصالح ومستوى الولاء للمواطنين. "

هدفت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين نظام الحكم الصالح ومستوى الولاء لدى الفرنسيين، وأشارت الدراسة إلى أن العدالة الاجتماعية وتطبيق فلسفة إصلاح متجددة تزيد من مستوى الفخر والانتماء والولاء للدولة الفرنسية من جهة، وتقلل من الفروق الطبقة بين مختلف طبقات المجتمع من جهة أخرى.

وقد أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية من موظفي القطاع العام في مدينة ستراسبورج، وأوضحت نتائج الدراسة أن الإصلاح يؤدي إلى تنمية روح الولاء لفرنسا، وتقديمه على ما سواه من صور الانتماءات الأخرى، العرقية أو العنصرية.

3.7.2 التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة اتفاق معظم الباحثين على أن الفساد الإداري سبب رئيس في عرقلة التنمية في الدول وخصوصا النامية منها ، حيث أجمع الباحثون على ان الفساد الإداري منتشر في الدول المتقدمة والنامية إلا أنه في الدول النامية أكثر ؛ لأنها تشكل بيئة خصبة لنموه كما أنه قد يعد بمثابة تعريف للدول النامية و بمعنى أن هذه الدولة نامية إذا لديها فساد إداري في مؤسساتها .

كما أن الدراسات التي تناولت منظمات المجتمع المدني ، وأوضحت مهامها أجمعت على أن هذه المنظمات شريك للدولة في تحقيق التنمية التي لا يمكن أن تحدث في ظل الفساد بشكل عام والفساد الإداري والمالي بشكل خاص ، وأن هذه المنظمات تتفاوت صلاحياتها من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى ، واختلاف الصلاحيات ناشئ عن اختلاف العادات والقيم والتقاليد والديمقراطية المعمول بها في الدولة .

من خلال مراجعة واستعراض الباحث لمجموعة الدراسات السابقة، يتضح بأنها تتشابه مع الدراسة الحالية في تناول موضوع النقص في عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد ، حيث أشارت غالبية الدراسات السابقة إلى أن سبب تزايد وتنامي ظاهرة الفساد الإداري والمالي يعود إلى عدم مساهمة منظمات المجتمع المدني في الحد منه إضافة محدودة هذه المنظمات . وظهر ذلك في العديد من الدراسات التي استعرضها الباحث وركزت على دور منظمات المجتمع المدني في الحد من الفساد الإداري والمالي كدراسة بودحماني (2019) ودراسة (بن عودة ، 2016)، ودراسة بوقرة (2015)، ودراسة (أبو عدوان ، 2013)

ومما لفت انتباه الباحث استطلاع الرأي الذي أعدته أمان بأنه يوجد فساد مختلف الأشكال والأحجام وقد توافقت هذه النتائج مع الدراسة الحالية حيث أنها توافقت مع دراسة (المصري ، 2010) . كما قد لفت انتباه الباحث أن آثار الفساد الإداري والمالي يطال جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد توصلت الدراسة الحالية إلى أثره السلبي على هذه المجالات وغيرها ، وقد توافقت مع دراسة مخلد (2009) ، ودراسة آل شيخ (2007).

أما من حيث المنهج المستخدم في الدراسة فقد اتفقت الدراسة الحالية مع القليل من الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي بالأسلوب النوعي مثل دراسة (الأحمري, 2015) ودراسة (خشان, 2009) ، ومن ثم جمع البيانات وتحليلها لتحقيق أهداف الدراسة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها من الدراسات القلائل -على حد علم الباحث التي تتطرق لموضوع دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية في الضفة. لذلك ارتأى الباحث أنه من المجدي والمفيد دراسة هذا الموضوع حتى يستفيد من نتائجه وتوصياته أصحاب القرار، والعاملين في مكافحة الفساد سواء من الحكومة أو المجتمع المدني .

كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها سلطت الضوء على منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد في الضفة الغربية حيث أظهرت الدراسة أن هناك نقص في عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد , كما أن المنظمات الموجودة تعاني من تضيق على الوسائل وشح في الموارد كما أنه تم تحديد المشكلة القانونية لعمل هذه المنظمات والمتمثل في نقص القوانين التي توضح آليات عمل هذه المنظمات . كما أوضحت أهمية تكامل منظمات المجتمع المدني مع الحكومة للتغلب على العدو المشترك للطرفين ألا وهو الاحتلال .

الطريقة والإجراءات

1.3 مقدمة

تناول الباحث في الفصل الثالث عرضاً لمجتمع الدراسة وعينتها، كما تناول وصفاً لأداة الدراسة ، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وإجراءاتها، وعرض البيانات والإجابة على أسئلة الدراسة .

2.3 منهج الدراسة

اتبع الباحث في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي بالأسلوب النوعي في دراسته لدور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في الحد من الفساد الحكومي الإداري والمالي في فلسطين، وحيث يمكن أن نلاحظ في استخدام هذا المنهج تفسيراً لسلوكيات منظمات المجتمع المدني في مجال مراقبة الفساد والحد منه في المؤسسات الحكومية في الضفة الغربية .

3.3 مجتمع الدراسة والعينات

تم اختيار مجتمع الدراسة من المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال مكافحة الفساد حيث أن مجتمع الدراسة الحالي يتكون من الخبراء والمختصين والمدراء العاميين ومدراء الأقسام في منظمات المجتمع العاملة في مجال مكافحة الفساد في الضفة الغربية بشكل فاعل وهي : مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية - أمان - ، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) ، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) .

لعل حساسية الموضوع الذي طرحته الدراسة كان سبباً في عدم التعاطي من بعض المؤسسات والأشخاص مع الدراسة الحالية ورفضوا بأن يكونوا ضمن عينة الدراسة . فمنهم من تجاهل طلب إجراء المقابلات ومنهم من رفض ذلك ، ومنهم من قدم أسباب غير مقنعة من وجهة نظر الباحث . وفسر الباحث ذلك حسب نتائج دراسته أن عدم وجود قوانين محددة لعمل هذه المنظمات تقف عائقاً أمام الكثير من الأنشطة والفعاليات خوفاً من ردة فعل بعض الأشخاص في المؤسسات الحكومية .

4.3 عينة الدراسة

لذا تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية القصدية من المؤسسات التي تعاونت مع الباحث والتي تم ذكرها سابقا ، وهو أمر يتيح للباحث فرصة التدخل في اختيار العينة بشكل مقصود تماما ، وقد قام الباحث باختيار عينة قصديه قوامها (18) فردا وتمت مقابلة عدد (18) شخص والذي يشكل نسبة (100 %) وهي عينة عشوائية قصديه من مجتمع الدراسة واستخدمت المقابلة عن طريق وضع أسئلة متتابعة من قبل الباحث وتم تحليلها باستخدام أداة تحليل المضمون .

ويتميز تحليل المضمون بتصنيف البيانات، وترتيبها بالاعتماد على مجموعةٍ من الأبواب أو الأقسام المرتبطة بالنمط المُحدّد لتحليل المضمون ، إضافة إلى التركيز على الكلمات، والجُمَل، والمصطلحات، والمفاهيم التي تمّ تكرارها في النص، ويُساهم ذلك في تحديد مدى أهمية الفقرات، والنصوص التي يتضمنها مضمون البحث ، حيث قام الباحث بترتيب إجابات أفراد العينة في جداول ثم استخدم قوائم الشطب لكل إجابة حسب عدد أفراد العينة الذين تطرقوا إليها ، ثم تم حساب النسب المئوية لكل إجابة وبالتالي قام الباحث بتحويل الإجابات النوعية إلى كمية .

والجداول التالية تبين خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها:

الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة من الإداريين العاملين في منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا للعمر

النسبة	العدد	العمر
33.3%	6	من 31 – أقل من 40 سنة
50%	9	من 41 – إلى أقل من 50 سنة
16.7%	3	50 سنة فأكثر
100%	18	المجموع

يتضح من الجدول (1.3) أن نسبة (50%) من أفراد عين الدراسة تتراوح أعمارهم (من 41 - إلى أقل من 50 سنة) يليها نسبة ذوي الأعمار (من 31 - أقل من 40 سنة) حيث بلغت نسبتهم (33.3 %) ثم نسبة ذوي الأعمار (50 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (16.7%) من مدراء مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد .

جدول (2.3): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
16.7%	3	بكالوريوس
83.3%	15	ماجستير
100%	18	المجموع

يتضح من الجدول (2.3) أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة هم ذوو المؤهل العلمي (الماجستير) حيث بلغت نسبتهم (83.3%) يليهم الحاصلين على درجة (البكالوريوس) حيث بلغت نسبتهم (16.7%) .

جدول (3.3): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لعدد سنوات الخبرة في مجال العمل

النسبة	العدد	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل
66.7%	12	من 11 - 19 سنة
33.3%	6	20 سنة فأكثر
100%	18	المجموع

يتضح من الجدول (3.3) أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة هم ذوو عدد سنوات الخبرة في مجال العمل (من 11 - 19 سنة) حيث بلغت نسبتهم (66.7%) يليهم الذين عدد سنوات الخبرة في مجال العمل (20 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (33.3%) في حين أنه لا يوجد أي من أفراد العينة عدد سنوات الخبرة له في مجال العمل دون عشر سنوات .

5.3 أداة الدراسة

1.4.3 وصف الأداة:

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة مثل دراسة (خشمان , 2009) بالإضافة لدراسة (الأحمري , 2015) .

2.5.3 صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرض الأداة على (4) محكمين من العاملين في الجامعات الفلسطينية ومن ذوي الاختصاص والخبرة, اثنان من جامعة القدس , واثنان من جامعة الخليل, وأشار المحكمون إلى إجراء بعض التعديلات على أسلوب صياغة الفقرات، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة أشار المحكمون بصلاحية أداة الدراسة (ملحق رقم 2) .

6.3 إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق خطوات قام بها الباحث على النحو التالي :

1. قام الباحث بالرجوع إلى الأدب التربوي المرتبط بمتغيرات الدراسة، الذي ساعد الباحث على تكوين خلفية علمية لموضوع الدراسة.

2. قام الباحث بالرجوع إلى بعض الدراسات والأبحاث المحلية والعربية والعالمية ذات العلاقة

بمتغيرات الدراسة للاستفادة منها في بناء أداة الدراسة.

3. إعداد أداة الدراسة (المقابلة) بصورتها النهائية.

4. تحديد أفراد عينة الدراسة، وقد بلغ عددهم (18) أشخاص من الإداريين ومدراء الأقسام والخبراء العاملين في منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد ، يتوزعون حسب المؤسسة التي يعملون بها .

5. إجراء المقابلات : حيث قام الباحث بإجراء المقابلات مع عدد 18 من الخبراء وقد تمت المقابلات مباشرة في مواقع عملهم ومن تعذر على الباحث مقابله تم الاتصال به واخذ وجهة نظره في ما يخص الأسئلة المطروحة عبر الهاتف .

6. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يضم هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، والتي تهدف إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة والحد من الفساد الحكومي الإداري والمالي .

1.4 نتائج سؤال الدراسة الأول: ما هو واقع الفساد الإداري والمالي في مؤسسات

الحكومة ؟

للإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة: عمد الباحث الرجوع إلى استطلاع رأي المواطنين الفلسطينيين السنوي حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2019 الذي أعدته مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان . والذي تم إدراج نتائجه في الإطار النظري ، والجدول (1.4) يوضح ذلك .

جدول (1.4): مستوى الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية - جدول مقارنة

2019	2018	2017	2016	
63%	63.6%	57%	60.4%	كبير
28.5%	31.3%	36.2%	33.2%	متوسط
7.4%	5.1%	6.8%	6.4%	قليل
1.1%	--	--	--	لا أعلم
100%	100%	100%	100%	المجموع

حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن (63%) من المبحوثين رأوا أن مستوى الفساد بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية كبير ، فيما أشار (28.5%) إلى أن مستوى الفساد متوسط ، بينما 7.4% فقط يرون أن مستوى الفساد قليل ، في حين أن 1.1% لا يعلمون إن كان هناك فساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية .

1.1.4 برأيك هل يوجد فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية؟ ما مستوى هذا الفساد؟

جدول (2.4): آراء الإداريين في منظمات المجتمع المدني حول وجود فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية

النسبة	العدد	الإجابة
83.3%	15	نعم
16.7%	3	لا
100%	18	المجموع

يتضح من الجدول (2.4) أن (83.3%) من أفراد عينة الدراسة أقرروا بوجود فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية و (16.7%) فقط يرون أنه لا يوجد فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .

جدول (3.4): مستوى الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أفراد العينة الذين أقرروا بوجود فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية

النسبة	العدد	مستوى الفساد
20%	3	صغير
40%	6	متوسط
20%	3	بين المتوسط والكبير
20%	3	كبير
100%	15	المجموع

يتضح من الجدول (3.4) أن (40%) من الذين قالوا بأنه يوجد فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية تم وصفه بالمتوسط , بينما (20%) وصفوا الفساد الإداري والمالي بأنه صغير في حين وصفه (20%) بأنه بين المتوسط والكبير بينما كانت نسبة الذين وصفوه بأنه كبير (20%) .

2.1.4 ما المستوى الإداري الذي ينتشر فيه الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟

جدول (4.4): المستوى الإداري الذي ينتشر فيه الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أفراد العينة

النسبة	العدد	المستوى الإداري
80%	12	المستويات العليا
20%	3	المستويات العليا والدنيا معا
100%	15	المجموع

يتضح من الجدول (4.4) أن (80%) من الذين قالوا بأنه يوجد فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية ينتشر في المستويات الإدارية العليا ، بينما (20%) قالوا بأن الفساد الإداري والمالي ينتشر في المستويات العليا والدنيا.

3.1.4 هل هناك تمايز في مستوى الفساد الإداري والمالي من وزارة إلى وزارة ومن مؤسسة لأخرى ؟ كيف تفسر ذلك ؟

جدول (5.4): التمايز في الفساد الإداري والمالي من وزارة إلى وزارة ومن مؤسسة إلى أخرى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

النسبة	العدد	الإجابة
100%	18	نعم

يتضح من الجدول (5.4) أن (100%) من أفراد العينة أقروا بوجود تمايز في مستوى الفساد الإداري والمالي من وزارة إلى وزارة ومن مؤسسة لأخرى .

جدول (6.4): إجابات أفراد العينة أن التمايز في الفساد الإداري والمالي يعود إلى :

المجموع		لا		نعم		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18			%100	18	نوع وحجم الخدمة
%100	18	%50	9	%50	9	ارتباط المؤسسة بالمال

يتضح من الجدول (6.4) أن إجابات أفراد العينة لتوضيح سبب التمايز في الفساد من مؤسسة لأخرى جاء في المركز الأول نوع وحجم الخدمة بنسبة 100 % بينما جاء في المركز الثاني ارتباط المؤسسة بالمال في حين أن 50% لم يوعزوا السبب إلى ارتباط المؤسسة بالمال.

4.1.4 إذا ما صحّت المزاعم حول وجود عدة مظاهر للفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية، ما هي أهم هذه المظاهر وأكثرها خطورة من وجهة نظرك؟

جدول (7.4): إجابات أفراد العينة حول وجود مظاهر للفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية

المجموع		لا		نعم		مظاهر الفساد
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18			%100	18	الواسطة والمحسوبية
%100	18	%16.7	3	%83.3	15	إساءة استخدام المنصب
%100	18	%83.3	15	%16.7	3	الاستغلال الوظيفي
%100	18	%50	9	%50	9	الفساد السياسي
%100	18	%50	9	%50	9	الاختلاس
%100	18	%66.7	12	%33.3	6	الرشوة

يكشف الجدول (7.4) أن إجابات أفراد العينة أشارت إلى وجود مظاهر للفساد الإداري في المؤسسات الحكومية الفلسطينية و جاء في مقدمتها الواسطة والمحسوبية بنسبة (100%) .

والمظهر الثاني هو إساءة استخدام المنصب حيث كانت نسبة الذين قالوا بأنه أحد مظاهر الفساد (83.3%) في حين أن نسبة الذين لم يعتبروه من المظاهر في المؤسسات الحكومية الفلسطينية جاءت (16.7%) .

بينما جاء في المركز الثالث الاختلاس بنسبة (50%) في حين أن نسبة الذين لم يعتبروه من المظاهر في المؤسسات الحكومية الفلسطينية جاءت (50%) .

وتكررت نفس النسبة للفساد السياسي (50%) في حين أن نسبة الذين لم يعتبروه من المظاهر في المؤسسات الحكومية الفلسطينية جاءت (50%) .

ومن ثم جاء في المركز الذي يليهما الرشوة بنسبة (33.3%) في حين أن نسبة الذين لم يعتبروه من المظاهر في المؤسسات الحكومية الفلسطينية جاءت (66.7%) .

وجاء في المركز الأخير الاستغلال الوظيفي بنسبة (16.7%) في حين أن نسبة الذين لم يعتبروه من المظاهر في المؤسسات الحكومية الفلسطينية جاءت (83.3%) . .

2.4 نتائج سؤال الدراسة الثاني: ما الأسباب الأكثر تأثيراً في إحداث الفساد

الإداري والمالي من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد ؟

للإجابة عن السؤال الثاني ، تم حساب النسب المئوية لإجابة أفراد العينة المستطلعة آراؤهم حول الأسباب الأكثر تأثيراً في إحداث الفساد الإداري والمالي . وذلك كما هو موضح في الجدول (8.4).

جدول (8.4): أسباب الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

السبب	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الوضع السياسي القائم	18	100%			18
مركزية السلطة	18	100%			18
البيروقراطية	15	83.3%	18	16.7%	18
الاحتلال	18	100%			18
التمويل الأجنبي			18	100%	18

يوضح الجدول (8.4) بأن (100%) من أفراد العينة يرون أن الوضع السياسي القائم هو أحد أسباب الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية كما أن نفس النسبة (100%) يرون أن مركزية السلطة في اتخاذ القرار هي من الأسباب التي تؤدي إلى إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية , وجاءت أيضا نفس النسبة (100%) أن الاحتلال من الأسباب التي لها تأثير في إحداث الفساد الإداري والمالي . كما أن (100%) من أفراد العينة لا يرون التمويل الأجنبي عامل من عوامل الفساد الإداري والمالي . في حين أقروا ما نسبتهم (83%) بوجود علاقة بين البيروقراطية والفساد الإداري والمالي بينما (17%) رأوا أنه لا توجد علاقة بين البيروقراطية والفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .

1.2.4 هل يمكن اعتبار الوضع السياسي القائم من الأسباب الرئيسية للفساد الإداري

والمالي؟ كيف تعلق ذلك ؟

وقد علل أفراد العينة أن الوضع السياسي القائم هو أحد الأسباب الرئيسية في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية إلى :

جدول (9.4): الوضع السياسي القائم وأثره في إحداث الفساد

المجموع		لا		نعم		السبب
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18	%16.7	3	%83.3	15	الانقسام الفلسطيني
%100	18			%100	18	عدم الفصل بين السلطات
%100	18	%50	9	%50	9	تعطيل الانتخابات

ويتضح من خلال الجدول (9.4) أن أهم الأسباب السياسية التي تؤدي إلى إحداث فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية : عدم الفصل بين السلطات حيث كانت نسبته

100% بينما جاء في المركز الثاني الانقسام الفلسطيني بنسبة 83.3% في حين أن 16.7% لم يعتبروه من أسباب إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .
وجاء في المركز الأخير تعطيل الانتخابات بنسبة 50% في حين أن 50% لم يعتبروه سببا في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .

2.2.4 كيف يمكن لمركزية السلطة أن تكون سببا في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟

وقد أوضح أفراد العينة كيف لمركزية السلطة أن تكون سببا في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية من خلال :

جدول (10.4): آليات مركزية السلطة في إحداث الفساد الإداري والمالي

المجموع		لا		نعم		الآلية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
100%	18			100%	18	استمرار المسؤولين لسنوات طويلة
100%	18			100%	18	تدوير الفاسدين
100%	18	16.7%	3	83.3%	15	زيادة المهام الموكلة للشخص

ويتضح من الجدول (10.4) أن مركزية السلطة في اتخاذ القرار تكون سببا في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية حسب آراء أفراد العينة من خلال استمرار المسؤولين لسنوات طويلة بنسبة 100%، في حين جاءت نفس النسبة 100% لتدوير الفاسدين ، بينما جاء زيادة المهام الموكلة للشخص بنسبة 83.3% في حين أن 16.7% لم يعتبروه سببا في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .

3.2.4 هل يمكن اعتبار الاحتلال من الأسباب التي لها تأثير في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟ كيف تعلق ذلك ؟

وقد أوضح أفراد العينة كيف للاحتلال أن يكون سببا في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية

جدول (11.4): سلوكيات الاحتلال التي تحدث الفساد الإداري والمالي

المجموع		لا		نعم		السلوك
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18	%33	6	%66.7	12	مساعدى الاحتلال لإفشال أي تطور فلسطيني
%100	18			%100	18	التضييق على موارد السلطة
%100	18	%50	9	%50	9	وجود أصحاب الامتيازات لدى الاحتلال
%100	18	%50	9	%50	9	حماية الفاسدين من حملة هوية القدس
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	التقسيم الجغرافي للمناطق (أ، ب، ج)

ويتضح من خلال الجدول (11.4) أن سلوكيات الاحتلال التي تؤدي لإحداث فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية التضييق على موارد السلطة وجاءت بنسبة %100 وجاء في المركز الثاني مساعدى الاحتلال لإفشال أي تطور فلسطيني بنسبة %66.7 في حين أن %33.3 لم يعتبروه سببا في إحداث الفساد .

وجاء في نفس المركز وبنفس النسبة %66.7 التقسيم الجغرافي للمناطق (أ، ب، ج) في حين أن %33.3 لم يعتبروه سببا في إحداث الفساد .

وجاء في المركز الثالث وجود أصحاب الامتيازات لدى الاحتلال بنسبة %50 في حين أن %50 لم يعتبروه سببا في إحداث الفساد .

وجاء في نفس المركز وبنفس النسبة 50% حماية الفاسدين من حملة هوية القدس في حين أن 50% لم يعتبروه سببا في إحداث الفساد .

4.2.4 هل هناك علاقة بين البيروقراطية والفساد الإداري والمالي ؟

وكانت إجابات أفراد العينة الذين قالوا بأن هناك علاقة بين البيروقراطية وإحداث الفساد الإداري والمالي تعزى إلى

جدول (12.4): إجراءات البيروقراطية التي تؤدي إلى إحداث الفساد

المجموع		لا		نعم		الإجراء
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
100%	15			100%	15	زيادة فترة تقديم الخدمة
100%	15	40%	6	60%	9	هدر الموارد

ويتضح من خلال الجدول (12.4) أن إجراءات البيروقراطية التي تؤدي لإحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية جاءت زيادة فترة تقديم الخدمة بنسبة 100% .

بينما هدر الموارد جاء بنسبة 60% في حين أن 40% لم يعتبروه سببا في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .

3.4 نتائج سؤال الدراسة الثالث: ما الآثار المترتبة على الفساد الإداري والمالي

من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد ؟

للإجابة عن السؤال الثالث ، تم حساب النسب المئوية لإجابة أفراد العينة المستطلعة آراؤهم حول الآثار المترتبة على الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد. وذلك كما هو موضح في الجدول (13.4).

جدول (13.4):أسباب الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر عينة الدراسة

المجموع	لا		نعم		الآثار	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
النسبة						
%100	18	0	0	%100	18	ضعف الاقتصاد
%100	18	0	0	%100	18	إحداث شرخ في النسيج المجتمعي
%100	18	0	0	%100	18	يؤثر على القرارات السياسية
%100	18	0	0	%100	18	التعيينات
%100	18	0	0	%100	18	سوء استخدام السلطة
%100	18	0	0	%100	18	استغلال المنصب والصلاحيات

يوضح الجدول (13.4) بأن (100%) من أفراد العينة يرون أن الفساد الإداري والمالي يضعف الاقتصاد ، وبأن (100%) من أفراد العينة يرون أن الفساد الإداري والمالي يتسبب في إحداث شرخ في النسيج المجتمعي الفلسطيني . وبأن (100%) من أفراد العينة يرون أن الفساد الإداري والمالي يؤثر على صانعي القرار في اتخاذ القرارات السياسية .وبأن (100%) من أفراد العينة يرون أن الفساد الإداري والمالي يؤثر في التعيينات .وبأن (100%) من أفراد العينة يرون أن الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى سوء استخدام السلطة .وبأن (100%) من أفراد العينة يرون أن الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى استغلال المنصب والصلاحيات .

1.3.4 كيف يمكن أن يؤثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاقتصادية ؟

جدول (14.4): تأثير الفساد الإداري والمالي على النواحي الاقتصادية

المجموع		لا		نعم		النواحي الاقتصادية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	الحد من التنمية
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	زيادة الفقر والفقراء
%100	18	%16.7	3	%83.3	15	الحد من الاستثمار
%100	18	%50	9	%50	9	عدم تكافؤ الفرص

يكشف الجدول (14.4) النواحي الاقتصادية التي يؤثر عليها الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أفراد العينة , حيث جاء في المركز الأول الحد من الاستثمار بنسبة 83.3% في حين أن 16.7% لم يعتبروا أن الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية يحد من الاستثمار .

وجاء في المركز الثاني الحد من التنمية بنسبة 66.7% في حين أن 33.3% لم يعتبروا أن الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية يحد من التنمية .

وجاء في المركز الثاني أيضا زيادة الفقر والفقراء بنسبة 66.7% في حين أن 33.3% لم يعتبروا أن الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية يعمل على زيادة الفقر والفقراء .

وجاء في المركز الثالث عدم تكافؤ الفرص بنسبة 50% في حين أن 50% لم يعتبروا أن الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية يعمل على عدم تكافؤ الفرص .

2.3.4 هل للفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية دور في إحداث شرخ في النسيج المجتمعي الفلسطيني؟

جدول (15.4): تأثير الفساد الإداري والمالي على النسيج المجتمعي

المجموع		لا		نعم		التأثير
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	انقسام المجتمع بين مؤيد منتفع ومعارض رافض للفساد
%100	18	%50	9	%50	9	تهديد السلم الأهلي

يتضح من الجدول (15.4) أن الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية دور في إحداث شرخ في النسيج المجتمعي الفلسطيني ، من خلال انقسام المجتمع بين مؤيد منتفع ومعارض رافض للفساد بنسبة %66.7 في حين أن %33.3 لم يعتبروه كذلك .

وجاء تهديد السلم الأهلي بنسبة %50 في حين أن %50 لم يعتبروا أن الفساد الإداري والمالي يهدد السلم الأهلي .

3.3.4 هل يؤثر الفساد على اتخاذ القرارات السياسية من صناع القرار في الحكومة؟

جدول (16.4): تأثير الفساد الإداري والمالي على اتخاذ القرارات السياسية

المجموع		لا		نعم		التأثير
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	القرارات لصالح فئة معينة
%100	18	%16.7	3	%83.3	15	القرارات تصب في المصلحة الشخصية والحفاظ على الذات

يتضح من الجدول (16.4) أن تأثير الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية على اتخاذ القرارات من خلال القرارات التي تصب في المصلحة الشخصية والحفاظ على الذات في الدرجة الأولى بنسبة 83.3% في حين أن 16.7% لم يعتبروه هكذا .
وجاء في المركز الثاني اتخاذ القرارات يكون لصالح فئة معينة بنسبة 66.7% بينما 33.3% لم يعتبروه هكذا .

4.4 نتائج سؤال الدراسة الرابع: ما الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في مراقبة و الحد من ظاهرة الفساد ؟

للإجابة عن السؤال الرابع ، تم حساب النسب المئوية لإجابة أفراد العينة المستطلعة آراؤهم حول الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في مراقبة و الحد من ظاهرة الفساد. وذلك كما هو في الأسئلة الفرعية .

1.4.4 هل يمكن اعتبار المنظمة التي تعمل بها نموذجاً لتطبيق الحكم الجيد والإدارة الرشيدة ؟ كيف تبرهن ذلك ؟

جدول (17.4): إجابات أفراد العينة حول اعتبار المنظمة التي يعملون بها نموذجاً

النسبة	العدد	الإجابة
%100	18	نعم

يتضح من خلال الجدول (17.4) أن جميع أفراد العينة يعتبرون المؤسسة التي يعملون بها نموذجاً لمكافحة الفساد الإداري والمالي ، حيث جاءت نسبة الذين يعتبرون المؤسسة التي يعملون بها نموذجاً 100% .

وقد برهن أفراد العينة على ذلك من خلال :

جدول (18.4): دلالات اعتبار المؤسسة نموذجاً

المجموع		لا		نعم		الدلالات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	التقارير الإدارية والمالية مكشوفة
%100	18	%50	9	%50	9	وجود سياسة عدم تضارب المصالح
%100	18	%16.7	3	%83.3	15	وجود مدونة سلوك العاملين
%100	18	%83.3	15	%16.7	3	وجود نظام لإدارة المتطوعين
%100	18	%50	9	%50	9	وجود نظام لمراقبة ومكافحة الفساد داخل المؤسسة
%100	18			%100	18	العمل من خلال الأنظمة الإدارية والمالية الفضلى
%100	18	%83.3	15	%16.7	3	وجود دليل شؤون المشتريات والعطاءات

يتضح من خلال الجدول (18.4) أن أفراد عينة الدراسة قد برهنوا على اعتبار المنظمة التي يعملون بها نموذجاً من خلال : العمل من خلال الأنظمة الإدارية والمالية الفضلى بنسبة %100 , وجاء وجود مدونة سلوك العاملين بنسبة %83.3 في حين أن %16.7 لم يتطرقوا لها . ثم جاءت التقارير الإدارية والمالية مكشوفة بنسبة %66.7 في حين أن %33.3 لم يذكره . ثم جاء وجود سياسة عدم تضارب المصالح بنسبة %50 في حين أن %50 لم يتطرقوا لها . وجاء في نفس المركز بنفس النسبة %50 وجود نظام لمراقبة ومكافحة الفساد داخل المؤسسة , في حين أن %50 لم يتطرقوا لها . ثم جاء وجود نظام لإدارة المتطوعين بنسبة %16.7 في حين أن %83.3 لم يتطرقوا له . وجاء في نفس المركز وبنفس النسبة %16.7 وجود دليل شؤون المشتريات والعطاءات في حين أن %83.3 لم يتطرقوا له .

2.4.4 من الوسائل التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد (التعرية وفضح الفساد). ما هو تقييمك لهذا الأسلوب في الواقع الفلسطيني ؟

جدول (19.4): استخدام أسلوب التعرية وفضح الفساد

المجموع		لا		نعم		التأثير
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18	%66.7	12	%33.3	6	تطبيقه على النظام
%100	18	%100	18			تطبيقه على الأفراد

يتضح من خلال الجدول (19.4) أن أفراد العينة أقرروا بعدم تطبيق أسلوب التعرية وفضح الفساد على الأفراد بنسبة 100% , وعدم تطبيقه على النظام بنسبة 66.7% في حين أن 33.3% أقرروا بأنه يمكن تطبيقه على النظام .

3.4.4. هناك وسائل وأساليب عديدة مختلفة ومتعددة تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد . ما الوسائل والأساليب التي تطبق في المجتمع الفلسطيني دون غيره بحيث تراعي خصوصيته ؟

جدول (20.4): الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفساد

المجموع		لا		نعم		الوسائل والأساليب
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18	%83.3	15	%16.7	3	الضغط على المؤسسات الأجنبية حتى تضغط على الاحتلال
%100	18	%83.3	15	%16.7	3	الاستثمار في الأحزاب وقيادات الأحزاب
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	إعداد التقارير والدراسات
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	توعية الأفراد

%100	18	%83.3	15	%16.7	3	التحالف مع المؤسسات الأخرى
%100	18	%66.7	12	%33.3	6	عقد جلسات مساءلة
%100	18	%33.3	8	%66.7	12	التحقيقات الصحفية
%100	18	%66.7	12	%33.3	6	الضغط والمناصرة

ويتضح من الجدول (20.4) أن هناك تفاوت في الأساليب المستخدمة من منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري والمالي الحكومي حيث جاء إعداد التقارير والدراسات في المركز الأول بنسبة 66.7% في حين أن 33.3% لم يتطرقوا إليه . وجاء في نفس المركز وبنفس النسبة 66.7% توعية الأفراد في حين أن 33.3% لم يتطرقوا إليه . وتكرر في نفس المركز أيضا التحقيقات الصحفية بنسبة 66.7% في حين أن 33.3% لم يتطرقوا إليه .

وجاء في المركز الثاني بنسبة 33.3% عقد جلسات المسائلة في حين أن 66.7% لم يتطرقوا إليه . وجاء في نفس المركز وبنفس النسبة 33.3% الضغط والمناصرة في حين أن 66.7% لم يتطرقوا إليه . وجاء في المركز الثالث الضغط على المؤسسات الأجنبية حتى تضغط على الاحتلال بنسبة 16.7% في حين أن 83.3% لم يتطرقوا إليه . وجاء في نفس المركز بنسبة 16.7% الاستثمار في الأحزاب وقيادات الأحزاب في حين أن 83.3% لم يتطرقوا إليه . وجاء في نفس المركز بنسبة 16.7% التحالف مع المؤسسات الأخرى في حين أن 83.3% لم يتطرقوا إليه .

4.4.4 تلجأ عملية المراقبة إلى الاستعانة ببعض الأدوات أو الآليات للاستدلال على مواطن الخلل . ما هي هذه الأدوات والآليات ؟

جدول (21.4): الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مراقبة الفساد

المجموع		لا		نعم		الوسائل والأساليب
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18	%50	9	%50	9	الرصد
%100	18	%66.7	12	%33.3	6	عقد جلسات استماع
%100	18			%100	18	إعداد التقارير والدراسات
%100	18	%66.7	12	%33.3	6	التحقيقات الصحفية

يشير الجدول (21.4) إلى الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مراقبة الفساد هي : إداد التقارير والدراسات بنسبة 100% , بينما جاء في الرصد بنسبة 50% في حين أن 50% لم يتطرقوا إليه .

ثم جاء عقد جلسات الاستماع بنسبة 33.3% في حين أن 66.7% لم يتطرقوا إليه .
بينما جاء التحقيقات الصحفية بنسبة 33.3% في حين أن 66.7% لم يتطرقوا إليه .

5.4 نتائج سؤال الدراسة الخامس: ما هي المعوقات التي تحد من عمل منظمات المجتمع المدني في مراقبة و الحد من الفساد الإداري والمالي ؟

للإجابة عن السؤال الرابع ، تم حساب النسب المئوية لإجابة أفراد العينة المستطلعة آراؤهم حول المعوقات التي تحد من عمل منظمات المجتمع المدني في مراقبة و الحد من الفساد الإداري والمالي. وذلك كما هو في الأسئلة الفرعية .

1.5.4 هل تعطي القوانين والتشريعات فسحة لعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفساد أم أنها تقيد عملها ؟ أرجو توضيح ذلك بالأمثلة.

جدول (22.4): المعوقات القانونية

المعوق		لا		نعم	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
يوجد معوقات من القوانين	18	18	100%	18	100%
الإجراءات التي تقيد عمل المنظمة	15	3	16.7%	15	83.3%
هناك نقص في القوانين	12	6	33.3%	12	66.7%

وتشير النتائج الواردة في الجدول (22.4) أن ما نسبته 100% من أفراد العينة أقرروا بعدم وجود معيقات من القوانين بينما جاءت الإجراءات هي التي قيد عمل المنظمة بنسبة 83.3% في حين أن 16.7% لم يتطرقوا إليه . بينما جاء أن هناك نقص في القوانين بنسبة 66.7% في حين أن 33.3% لم يتطرقوا إليه .

2.5.4 كيف يمكن لنقص التمويل أن يؤثر على عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفساد الإداري والمالي الحكومي ؟

تبين أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراؤهم أقرروا بوجود علاقة طردية مباشرة بين التمويل وعمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد وبلغت نسبتهم (100%) .

3.5.4 كيف يمكن أن يكون الاحتلال معيقاً لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟

جدول (23.4): معوقات الاحتلال لعمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد

المجموع		لا		نعم		المعوق
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
100%	18	16.7%	3	83.3%	15	المرصد الإسرائيلي (monitor)
100%	18	33.3%	6	66.7%	12	تأثير اللوبي الصهيوني على جهات التمويل
100%	18	83.3%	15	16.7%	3	اعتقال الناشطين
100%	18	66.7%	12	33.3%	6	منع الاحتلال لمنظمات المجتمع المدني العمل في مناطق ج

يتضح من الجدول (23.4) معوقات الاحتلال لعمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد من وجهة نظر أفراد العينة أن المرصد الإسرائيلي (monitor) جاء في المركز الأول بنسبة 83.3% في حين أن 16.7% لم يتطرقوا إليه . بينما جاء في المركز الثاني تأثير اللوبي الصهيوني على جهات التمويل بنسبة 66.7% في حين أن 33.3% لم يتطرقوا إليه . وجاء منع الاحتلال لمنظمات المجتمع المدني العمل في مناطق ج بنسبة 33.3% في حين أن 66.7% لم يتطرقوا إليه . وجاء اعتقال الناشطين بنسبة 16.7% في حين أن 83.3% لم يتطرقوا إليه .

4.5.4 كيف يؤثر عدم وضوح حدود العمل السياسي على عمل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الحكومي ؟

جدول (24.4): تأثير عدم وضوح حدود العمل السياسي

المجموع		لا		نعم		المعوق
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
100%	18			100%	18	تشنت تحديد المساءلة
100%	18	33.3%	6	66.7%	12	توفير فرصة كبيرة للهروب
100%	18	66.7%	12	33.3%	6	عدم توفر المعلومات

ويتضح من الجدول (24.4) أن تأثير عدم وضوح العمل السياسي يؤدي إلى تشنت تحديد المساءلة بنسبة 100% . بينما جاء توفير فرصة للهروب بنسبة 66.7% في حين أن 33.3% لم يتطرقوا إليه . بينما جاء عدم توفر المعلومات بنسبة 33.3% في حين 66.7% لم يتطرقوا إليه .

5.5.4 هل تمتد منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مكافحة الفساد في عمق الشارع الفلسطيني؟

جدول (25.4): امتداد المنظمات في عمق الشارع الفلسطيني

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	12	66.7%
لا	6	33.3%
المجموع	18	100%

يشير الجدول (25.4) أن امتداد المنظمات المجتمعية العاملة في مجال مكافحة الفساد في عمق الشارع الفلسطيني جاء بنسبة 66.7% بينما الذين قالوا بأنه لا يوجد امتداد لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد في عمق الشارع الفلسطيني نسبتهم 33.3%.

6.4 نتائج سؤال الدراسة السادس : ما أهم المقترحات لتطوير منظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من مراقبة وعلاج الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية؟

للإجابة عن السؤال السادس ، تم حساب النسب المئوية لإجابة أفراد العينة المستطلعة آراؤهم حول أهم المقترحات لتطوير منظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من مراقبة وعلاج الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية. وذلك كما هو موضح في الجدول (26.4).

جدول (26.4): أهم المقترحات لتطوير منظمات المجتمع المدني

المجموع		لا		نعم		الوسائل والأساليب
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	تضمين أدوات المساءلة ضمن البرنامج الذي تعمل به كل مؤسسة
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	تمكين البيت الداخلي من الحوكمة الرشيدة
%100	18	%33.3	6	%66.7	12	لا بد من وجود هيئة تقوم بالرقابة على منظمات المجتمع المدني
%100	18	%66.7	12	%33.3	6	التشبيك مع المؤسسات الأخرى
%100	18	%83.3	15	%16.7	3	العمل على توفير مصدر دخل ثابت للمؤسسات
%100	18	%83.3	15	%16.7	3	استثمار الانفتاح مع هيئة مكافحة الفساد على منظمات المجتمع المدني

تشير النتائج الواردة في الجدول (26.4) أن أفراد عينة الدراسة قدموا المقترحات لتطوير منظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من مراقبة وعلاج الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية , وجاء تضمين أدوات المساءلة ضمن البرنامج الذي تعمل به كل مؤسسة بنسبة 66.7% في حين أن 33.3% لم يتطرقوا إليه . وجاء تمكين البيت الداخلي من الحوكمة الرشيدة بنفس النسبة 66.7% في حين أن 33.3% لم يتطرقوا إليه . وجاء بنفس النسبة أيضا 66.7% لا بد من وجود هيئة تقوم بالرقابة على منظمات المجتمع المدني في حين أن 33.3% لم يتطرقوا إليه . وجاء التشبيك مع المؤسسات الأخرى بنسبة 33.3% في حين أن 66.7% لم يتطرقوا إليه . وجاء العمل على توفير مصدر دخل ثابت للمؤسسات بنسبة 16.7% في حين أن 83.3% لم يتطرقوا إليه . وجاء استثمار الانفتاح مع هيئة مكافحة الفساد على منظمات المجتمع المدني بنسبة 16.7% في حين أن 83.3% لم يتطرقوا إليه.

1.5 مناقشة النتائج

1.1.5. مناقشة نتائج سؤال الدراسة الأول: ما واقع الفساد الإداري والمالي في

مؤسسات الحكومة ؟

1.1.1.5 برأيك هل يوجد فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟ ما

مستوى هذا الفساد ؟

تبين أن معظم أفراد العينة المستطلعة آراؤهم أقرروا بوجود فساد مالي وإداري في المؤسسات الحكومية وبلغت نسبتهم (83.7%) .

وقد جاء مستوى الفساد الإداري والمالي بأنه متوسط في المركز الأول بنسبة (40%) وجاء في المركز الثاني كل من الصغير ، والكبير ، وبين المتوسط والكبير بنسبة مئوية لكل منهم (20%) .

وقد اتفقت هذه النتائج مع استطلاع الرأي الذي أعدته مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة (أمان) حيث نسبة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية جاءت عالية . وتعارضت مع نتائج الاستطلاع في مستوى الفساد حيث أنه جاء في استطلاع الرأي فساد كبير . وقد اتفقت أيضا مع دراسة (المصري, 2010) حيث أشارت إلى أن الفساد منتشر في مؤسسات السلطة الفلسطينية .

ويعزو الباحث ذلك إلى خلل في بناء منظومة القيم التي تربط النسيج الديني والأخلاقي في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى انحلال القيم على كافة الأصعدة . إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية في ظل انخفاض مستوى الأجور و سطوة التأثير المادي على كافة مناحي الحياة الإنسانية في ظل قلة الموارد ، الأمر الذي يساعد على استخدام طرق غير شرعية في تحقيق نظام الاحتياجات لدى الفرد. إضافة إلى طبيعة البيئة السياسية التي تحيط بمؤسسات السلطة الفلسطينية والظروف التي نشأت بها هذه المؤسسات ، مع التنويه إلى الخبرة المتواضعة في الحكم والمتمثل بعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة. وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة.

2.1.1.5 ما المستوى الإداري الذي ينتشر فيه الفساد الإداري والمالي في المؤسسات

الحكومية الفلسطينية ؟

أظهرت النتائج أن معظم أفراد العينة المستطلعة آراؤهم أقرروا بأن الفساد الإداري والمالي ينتشر في المستويات الإدارية العليا بنسبة (80%) .

وهذا يتفق مع دراسة (الفتلي, 2011) حيث أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين أداء الأجهزة العليا والفساد الإداري والمالي . وقد اتفقت مع دراسة (خشمان, 2009) حيث أنه قال بأن الفساد يشيع في المستويات الإدارية المختلفة .واتفقت هذه النتيجة مع نتائج الاستطلاع الذي أعدته أمان إلى أن صفة الموظف الكبير (فئات عليا) تغلب على مرتكبي الفساد حسب ما أشار إلى ذلك 82 % من المبحوثين .

ويفسر الباحث ذلك إنه كلما زاد المستوى الإداري زادت أدوات العمل في المستوى الإداري فتجعلها متمكنة أكثر من المستويات الدنيا وتكون متنفذة أكثر وبالتالي يتم اختطاف الدولة من الكبار . كما أن الوضع الراهن في المجتمع الفلسطيني في ما يخص الفصل بين السلطات يوفر بيئة خصبة للفساد الإداري والمالي في المستويات الإدارية العليا أكثر من غيرها .

3.1.1.5 هل هناك تمايز في مستوى الفساد الإداري والمالي من وزارة إلى وزارة ومن مؤسسة لأخرى ؟ كيف تفسر ذلك ؟

أظهرت النتائج أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراؤهم أقروا بوجود تمايز في مستوى الفساد الإداري والمالي من وزارة إلى وزارة ومن مؤسسة لأخرى .

وقد جاءت إجابات أفراد العينة لتوضيح سبب التمايز في الفساد من مؤسسة لأخرى في المركز الأول نوع وحجم الخدمة بنسبة (100%) بينما جاء في المركز الثاني ارتباط المؤسسة بالمال بنسبة (50%) .

وانتقدت هذه النتائج مع استطلاع الرأي الذي اعتدته مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة (أمان) حيث أن الوزارات تمايزت في مدى انتشار الفساد وجاء في المركز الأول وزارة الصحة وفي المركز الثاني وزارة المالية .

ويعزو الباحث ذلك إلى الإمكانيات المتوفرة لتقديم الخدمة , إضافة لطبيعة الخدمات التي تقدمها المؤسسة أو الوزارة , فكلما كانت الخدمات قليلة والطلب كبير يكون هناك تدخل بشكل من أشكال الفساد , إضافة إلى مستوى فاعلية الرقابة في هذه المؤسسة أو فاعلية الرقابة على هذه المؤسسة من جهات الرقابة . كما لا يمكننا تجاهل دور من يتولى رأس الهرم هل هو فاسد أم لا ؟ .

4.1.1.5 إذا ما صحت المزاعم حول وجود عدة مظاهر للفساد الإداري والمالي في

المؤسسات الحكومية، ما هي أهم هذه المظاهر وأكثرها خطورة من وجهة نظرك؟

أظهرت نتائج إجابات أفراد العينة إلى وجود مظاهر للفساد الإداري في المؤسسات الحكومية الفلسطينية و جاء في مقدمتها الوساطة والمحسوبية بنسبة (100%) . والمركز الثاني هو إساءة استخدام المنصب حيث كانت نسبة الذين قالوا بأنه أحد مظاهر الفساد (83.3%) . بينما جاء في المركز الثالث الاختلاس ، والفساد السياسي بنسبة (50%) لكل منهما . ثم جاء في المركز الثالث الرشوة بنسبة (33.3%) . وجاء الاستغلال الوظيفي في المركز الرابع والأخير بنسبة (16.7%).

وقد اتفقت هذه النتائج مع استطلاع الرأي الذي اعتدته مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة (أمان) حيث أنه جاء مظهر الفساد الأكثر خطورة الوساطة والمحسوبية أقلها خطورة وانتشارا هو الرشوة ، كما اتفقت مع دراسة (البرادعي، 2010) على اختلاف ظروف المجتمع الفلسطيني والسعودي إلا أن نتائجه كانت أكثر أنماط الفساد الإداري والمالي انتشارا الوساطة والمحاباة . وقد اختلفت هذه النتائج مع تقرير هيئة مكافحة الفساد للعام 2019 والذي جاء فيه بأن إساءة استعمال السلطة هي الجريمة الأكثر وصولا للشكاوى ضدها .

ويعزو الباحث ذلك إلى غياب المساءلة والشفافية وضعف الرقابة وضعف الجانب القانوني، وعدم إقرار قوانين تساعد على مكافحة الفساد كالتالي تتعلق في الحصول على المعلومات. إضافة إلى انقياد الفاسدين للزبائنية والشللية والحزبية والفئوية سواء في التعيينات أو تقديم الخدمات أو المساعدات المالية ، إضافة إلى أنه في بعض الأحيان يلجأ البعض إلى الوساطة على اعتبار أنها نوع من الخدمة لأشخاص يراهم الموظف أنهم بحاجة للمساعدة دون أي حق .

2.1.5. مناقشة نتائج سؤال الدراسة الثاني: ما أسباب الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد ؟

1.2.1.5 هل يمكن اعتبار الوضع السياسي القائم من الأسباب الرئيسية لفساد الإداري والمالي؟ كيف تعلق ذلك ؟

تبين أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراؤهم اعتبروا الوضع السياسي القائم من الأسباب الرئيسية للفساد الإداري والمالي .

وقد جاءت أهم الأسباب السياسية التي تؤدي إلى إحداث فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية عدم الفصل بين السلطات في المركز الأول حيث كانت نسبته 100% بينما جاء في المركز الثاني الانقسام الفلسطيني بنسبة 83.3%. وجاء في المركز الثالث والأخير تعطيل الانتخابات بنسبة 50%.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (بحر, 2011) حيث خلصت إلى أن الوضع الاقتصادي والسياسي والتنشئة الاجتماعية يلعب كل منها دوراً رئيساً في وقوع الفساد الإداري . كما أنها اتفقت هذه النتائج مع دراسة (حسين, 2014) والتي خلصت إلى سيطرة السلطة المركزية وتفويض التشريع والتنفيذ والقضاء لهذه السلطة أي عدم الفصل بين السلطات .

ويعزو الباحث ذلك إلى حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة الناتج عن الانقسام الفلسطيني والذي نتج عنه عدم الفصل للسلطات , غياب الانتخابات الدورية , غياب الديمقراطية , غياب المنافسة السياسية الفعالة وانعدام الحريات الحزبية , عدم المقدرة على فرض الهيمنة في كثير من المواقف والحالات .

2.2.1.5 كيف يمكن لمركزية السلطة أن تكون سببا في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟

تبين أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراؤهم اعتبروا مركزية السلطة من الأسباب في إحداث الفساد الإداري والمالي .

وتبين من خلال النتائج أن مركزية السلطة في اتخاذ القرار تكون سببا في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية حسب آراء أفراد العينة في المركز الأول استمرار المسؤولين لسنوات طويلة بنسبة 100%، وتدوير الفاسدين بنسبة 100%، بينما جاء زيادة المهام الموكلة للشخص في المركز الثاني بنسبة 83.3%.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (حسين، 2014) والتي خلصت إلى أن سيطرة السلطة المركزية وتفويض التشريع والتنفيذ والقضاء لهذه السلطة، أي تركيز السلطة بجهة واحدة سينعكس بالتأكيد على مظاهر الديمقراطية والشفافية بحيث يصبح المناخ مهيئاً لوقوع الفساد.

يفسر الباحث هذه النتائج بأنه كلما زادت المهام الموكلة للشخص عن الحد الطبيعي لقدرته فذلك بعد ذاته فساد ، بالإضافة إلى عدم الفصل بين السلطات تنحسر المهام الوظيفية لدى فئة معينة وبالتالي سيطرة الطابع الشخصي والفئوي لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة . كما أن السيطرة على عملية صنع وبلورة السياسات العامة دون مشاركة شعبية أو مجتمعية يساعد على خلق أجهزة بيروقراطية يعيش الفساد الإداري والمالي فيها .

3.2.1.5 هل هناك علاقة بين البيروقراطية والفساد الإداري والمالي ؟

تبين أن معظم أفراد العينة المستطلعة آراؤهم أقروا بوجود علاقة بين البيروقراطية والفساد المالي والإداري وبلغت نسبتهم (83.7%) . كما أقروا بأن العلاقة طردية مباشرة .

وقد اتفقت مع نتائج دراسة (خشمان , 2009) والتي خلصت إلى أن شيوع البيروقراطية من الأسباب التي تؤدي إلى شيوع الفساد الإداري .

ويفسر الباحث هذه العلاقة التي تتمثل في خلل في التوازن بين قوة المكتب والحكم، والتي تخلق بيئة حاضنة للفساد من خلال سطوة البيروقراطيين في وضع صلاحيات وقوانين تتناسب مع مصالحهم الخاصة، مما يساهم في تداخلات للقوانين مع بعضها البعض الأمر الذي يقلل من المساءلة والشفافية . ومن جانب آخر في حال ما كانت الخدمات تحتاج لمدة زمنية طويلة وإجراءاتها عقيمة فيلجأ الشخص إلى طرق غير مشروعة للإنجاز في تقديم الخدمات . كما أن البيروقراطية بإجراءاتها العقيمة تعمل على هدر الموارد وهذا شكل من أشكال الفساد الإداري والمالي .

4.2.1.5 هل يمكن اعتبار الاحتلال من الأسباب التي لها تأثير في إحداث الفساد الإداري

والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟ كيف تعلق ذلك ؟

تبين أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراؤهم اعتبروا الاحتلال من الأسباب التي لها تأثير في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

وجاءت النتائج بأن سلوكيات الاحتلال التي تؤدي لإحداث فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية في المركز الأول التضييق على موارد السلطة وجاءت بنسبة 100% . وجاء في المركز الثاني مساعي الاحتلال لإفشال أي تطور فلسطيني بنسبة 66.7% . وجاء في

نفس المركز وبنفس النسبة 66.7% التقسيم الجغرافي للمناطق (أ,ب,ج) . وجاء في المركز الثالث وجود أصحاب الامتيازات لدى الاحتلال بنسبة 50% وجاء في نفس المركز وبنفس النسبة 50% حماية الفاسدين من حملة هوية القدس .

ويفسر الباحث ذلك بأن وجود الاحتلال هو الفساد بحد ذاته هذا أولاً كما أنه يحاول إفشال أي تطور فلسطيني ويأخذ على عاتقه بأن كل الطرق مشروعة لتقييد التطور الفلسطيني , وللأسف إن هناك مساعدين أكثر لهم هم الفاسدين . كما يعكف مروجو الدعاية الإسرائيلية على استغلال فساد السلطة الفلسطينية، حيث تستخدم إسرائيل هذه التهمة لتحقيق مكاسب سياسية. فقد استخدمت ورقة الفساد إبان الانتفاضة الثانية التي اندلعت في أيلول/سبتمبر 2000 ضمن إستراتيجية أوسع للتخلص من عرفات وفرض عملية "الإصلاح" التي ترعاها جهات خارجية وتخدم الأجندة الإسرائيلية. وعلى وجه الخصوص، استغلت إسرائيل انشغال المجتمع الدولي بموضوع "الإرهاب" واتهمت عرفات باستخدام موارد السلطة الفلسطينية لتمويل الإرهاب. ونجحت في دفع عملية إعادة هيكلة مؤسسات السلطة الفلسطينية برعاية دولية، مما أضعف عرفات من خلال استحداث منصب رئيس الوزراء، وإعادة هيكلة وزارة المالية.(دعنا , 2015)

كما أن التبعية الاقتصادية سواء كانت متمثلة في الاتفاقيات بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية، والتي نتج عنها سيطرة الاحتلال على كافة الموارد الاقتصادية وحرمان الجانب الفلسطيني من ممارسة هيمنته الاقتصادية على أرضه، والتحكم في المعابر والتصدير والاستيراد، وهذا كله خلق بيئة حاضنة لعناصر الفساد الإداري والمالي والتي تتمثل في استخدام الطرق الغير شرعية في العطاءات أو في الضرائب أو الجمارك أو الاستيراد من الخارج.

5.2.1.5 هل يمكن اعتبار التمويل الأجنبي عاملاً من عوامل الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟

تبين أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراؤهم لم يعتبروا التمويل الأجنبي عاملاً من عوامل الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

ويفسر الباحث ذلك إن التمويل ما لم يكن مشروطاً فلا يعتبر إلا عصب الحياة للمنظمة ولكن سوء الإدارة هي الفساد ، وفي حال كان التمويل مختصاً لمشاريع معينة قد يكون مدعاة للتنافس غير الشريف .

3.1.5 مناقشة نتائج سؤال الدراسة الثالث : ما الآثار المترتبة على الفساد الإداري والمالي ؟

1.3.1.5 كيف يمكن أن يؤثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاقتصادية ؟

أظهرت النتائج أن النواحي الاقتصادية التي يؤثر عليها الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أفراد العينة ، حيث جاء في المركز الأول الحد من الاستثمار بنسبة (83.3%). وجاء في المركز الثاني الحد من التنمية بنسبة (66.7%) . وجاء في المركز الثاني أيضاً زيادة الفقر والفقراء بنسبة (66.7%). وجاء في المركز الثالث عدم تكافؤ الفرص بنسبة (50%) .

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (الكبيسي ، 2000) حيث خلصت إلى التأكيد على أن الفساد الإداري لا يمكن أن يكون مدخلاً للتنمية وتحقيق الأهداف . كما أن النتائج اتفقت مع دراسة (خلف ، 2011) والتي خلصت إلى أن الفساد يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدول، حيث يكلف الفساد الدول بلايين الدولارات سنوياً نظراً لما يترتب عليه من هدر للمال العام للدول.

ويفسر الباحث ذلك أنه في حال ما كان فساد إداري ومالي في دولة ناشئة مثل فلسطين فإنه لن يكون هنالك نمو اقتصادي ، وبالتالي عدم إحداث تنمية ، وهروب المستثمرين حيث يلجأ الفاسدون إلى وضع العراقيل في وجه الاستثمار للاستثمار بمجالاته وللحصول على مكاسب غير مشروعة، مما يرفع تكاليف الاستثمار ويخفض مستوياته ويشوه تركيبته، وبالتالي زيادة الفقر والفقراء من خلال تراجع مستويات المعيشة الذي يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات التنموية، بالإضافة إلى أنه قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء . كما يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات .

2.3.1.5 هل للفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية دور في إحداث

شرح في النسيج المجتمعي الفلسطيني ؟

أظهرت النتائج أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراؤهم أقروا بأن للفساد الإداري والمالي دور في إحداث شرح في النسيج المجتمعي .

وجاءت النتائج بأن للفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية دور في إحداث شرح في النسيج المجتمعي الفلسطيني ، من خلال انقسام المجتمع بين مؤيد منتفع ومعارض رافض للفساد في المركز الأول بنسبة (66.7%) . وجاء تهديد السلم الأهلي في المركز الثاني بنسبة (50%).

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (Sergi klavisky, 2006) حيث أوضحت الدراسة أن الفساد الإداري والمالي يؤثر على العدالة الاجتماعية داخل روسيا وبالتالي يقلل بشكل كبير من مستويات الولاء لدى المواطنين .

ويفسر الباحث ذلك أنه في حال عدم العدالة في التوزيع للفرص يخلق الحقد تجاه المؤسسات وضعف الثقة في المؤسسات , ويخلق الحقد تجاه المنتفعين دون وجه حق , كما أن الفساد الإداري والمالي يؤثر على تقديم خدمة الأمن للمواطنين والتي بدورها تهدد السلم الأهلي . بالإضافة إلى غياب المظاهر الديمقراطية التي تعزز من المشاركة المجتمعية وخلق بيئة سياسية تمتاز بالمشاركة الشعبية وتعزيز حرية التعبير عن الرأي.

3.3.1.5 هل يؤثر الفساد على اتخاذ القرارات السياسية من صناع القرار في الحكومة ؟

أظهرت النتائج أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراءهم أقروا بأن الفساد الإداري والمالي يؤثر في اتخاذ القرارات السياسية من صناع القرار .

أظهرت النتائج أن تأثير الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية على اتخاذ القرارات جاء في المركز الأول القرارات التي تصب في المصلحة الشخصية والحفاظ على الذات بنسبة 83.3% . وجاء في المركز الثاني اتخاذ القرارات يكون لصالح فئة معينة بنسبة 66.7% .

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (عبد العالي , 2013) حيث أنه يتم استعمال الجاني للقوانين أو

للمال أو الممتلكات لغرضه الشخصي أو لصالح شخص أو كيان آخر . وقد اتفقت مع دراسة

(الكبيسي , 2005) إن فساد النخبة السياسية مدعاة إلى تسرب الفساد للمستويات الدنيا

واستشرائه لما يملكه السياسيون من نفوذ قوي وصلاحيات واسعة تضع بين أيديهم ثروات كبيرة

من المال العام في حال استغلالها بشكل فاسد.

ويفسر الباحث ذلك في حال وجود فساد إداري ومالي فإن القرارات دائما تكون لصالح الأغنياء وأصحاب المصالح على حساب الفقراء . حيث أن الفاسدين يحاولون الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار للحفاظ على ذاتهم . هذا إضافة إلى التفرّد في اتخاذ القرار يكون بيئة خصبة للفساد الإداري والمالي . وإذا كان واضح القرارات بفطرتة فاسد فيجبر القرارات لصالحه وصالح حاشيته إن صح التعبير ضاربا بعرض الحائط كل القيم الأخلاقية والإنسانية .

4.3.1.5 كيف يمكن أن يؤثر الفساد الإداري والمالي على التعيينات و سوء استخدام السلطة واستغلال المنصب والصلاحيات ؟

تبين أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراؤهم أقروا بأن الفساد الإداري والمالي يؤثر بشكل سلبي على التعيينات و سوء استخدام السلطة واستغلال المنصب والصلاحيات .

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (عبد العالي , 2013) حيث أنه لا تزال جريمة استغلال النفوذ غامضة ويشوبها اللبس، كما أنها مختلطة بغيرها من الجرائم كإساءة استغلال الوظيفة والرشوة السلبية.

ويفسر الباحث أن هذه المسميات كلها تعتبر فساد وفي حال غياب نزاهة الحكم واستغلال المنصب والصلاحيات تكون التعيينات إما لشراء الولاء أو لحساب فئة على أخرى , والخاسر الأكبر هو البلد لعدم الاستثمار الأمثل في المورد البشري . ويعزو الباحث ذلك إلى عدم استخدام معايير الكفاءة والفاعلية في اختيار القادة المناسبين للأماكن المناسبة، وسيطرة النزعة الحزبية والتقليدية على هذه المعايير .

4.1.5. مناقشة نتائج سؤال الدراسة الرابع: ما الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في مراقبة و الحد من ظاهرة الفساد ؟

1.4.1.5 هل يمكن اعتبار المنظمة التي تعمل بها نموذجا لتطبيق الحكم الجيد والإدارة الرشيدة ؟ كيف تبرهن ذلك ؟

تبين أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراؤهم يعتبرون المؤسسة التي يعملون بها نموذجا لمكافحة الفساد الإداري والمالي , حيث جاءت نسبة الذين يعتبرون المؤسسة التي يعملون بها نموذجا 100% .

وأظهرت النتائج أن أفراد عينة الدراسة قد برهنوا على اعتبار المنظمة التي يعملون بها نموذجا من خلال , العمل من خلال الأنظمة الإدارية والمالية الفضلى جاء في المركز الأول بنسبة 100% , وجاء في المركز الثاني وجود مدونة سلوك العاملين بنسبة 83.3%. ثم جاءت التقارير الإدارية والمالية مكشوفة في المركز الثالث بنسبة 66.7%. ثم جاء في المركز الرابع وجود سياسة عدم تضارب المصالح بنسبة 50%. وجاء في نفس المركز (المركز الرابع) بنفس النسبة 50% وجود نظام لمراقبة ومكافحة الفساد داخل المؤسسة . ثم جاء في المركز الخامس والأخير وجود نظام لإدارة المتطوعين بنسبة 16.7% . وجاء في نفس المركز وبنفس النسبة 16.7% وجود دليل شؤون المشتريات والعطاءات .

ويفسر الباحث ذلك بأنه لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكافح الفساد وهي تعاني منه (إذا كان بيتك من زجاج فلا تضرب الناس بالحجارة) بل يجب أن تقدم نموذجا في تطبيق مبادئ الحكم الجيد و الإدارة الرشيدة وذلك بتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية والمالية و تحرير المعلومة الخاصة بها وبناء منظومتها البناء المؤسسي بحيث لا تتركز فيها سلطة القرار لشخص واحد مع القبول بالخضوع للرقابة من قبل ممولي مشاريعها و الخضوع للقضاء في حالة اتهامها بالفساد .

2.4.1.5 من الوسائل التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد (التعرية وفضح الفساد . ما هو تقييمك لهذا الأسلوب في الواقع الفلسطيني ؟

أظهرت النتائج أن أفراد العينة المستطلعة آراؤهم أقروا بعدم تطبيق أسلوب التعرية وفضح الفساد على الأفراد بنسبة 100% , وعدم تطبيقه على النظام بنسبة 66.7% في حين أن 33.3% أقروا بأنه يمكن تطبيقه على النظام .

ويفسر الباحث ذلك إذا كان الفساد في النظام والفاستين هم يتحكمون بالأنظمة والقوانين فسوف يعملون على تغيير الحقائق وربما إلحاق الضرر بالمنظمات أو الأشخاص كما أنه لا توجد ثقة بالمنظومة الأمنية الفلسطينية لتأمين فاضحي الفاسدين . إضافة لضعف أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية .

3.4.1.5 هناك وسائل وأساليب عديدة مختلفة ومتعددة تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد . ما الوسائل والأساليب التي تطبق في المجتمع الفلسطيني دون غيره بحيث تراعي خصوصيته ؟

أظهرت النتائج أن هناك تفاوت في الأساليب المستخدمة من منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري والمالي الحكومي حيث جاء إعداد التقارير والدراسات في المركز الأول بنسبة (66.7%) . وجاء في نفس المركز وبنفس النسبة (66.7%) توعية الأفراد . وتكرر في نفس المركز أيضا التحقيقات الصحفية بنسبة (66.7%) . وجاء في المركز الثاني بنسبة (33.3%) عقد جلسات المسائلة . وجاء في نفس المركز وبنفس النسبة (33.3%) الضغط والمناصرة . وجاء في المركز الثالث الضغط على المؤسسات الأجنبية حتى تضغط على الاحتلال بنسبة (16.7%) . وجاء في نفس المركز بنفس النسبة (16.7%) . وجاء في نفس المركز بنفس النسبة (16.7%) التحالف مع المؤسسات الأخرى .

ويعزو الباحث ذلك إلى أنه لا بد من تغيير الثقافة الدارجة في المجتمع والتي ترى بأن "الفساد هو القوي الذي يصعب مساءلته"، وذلك من خلال نشر التوعية والتثقيف حول الفساد وأضراره من جهة، واليات التبليغ عن جرائم الفساد وحماية الشهود وغيرها من جهة أخرى، حيث أن عدم السيادة التامة للدولة يحد من عملها في كثير من المجالات وضبط البرامج وكذلك الحال مع منظمات المجتمع المدني فإن الوسائل والأساليب التي تعمل بها تماشياً مع منظمات المجتمع المدني في الدول الأخرى يصعب تطبيقها في المجتمع الفلسطيني لما له من خصوصية. كما أن منظمات المجتمع المدني قد لا تتحدث عن الفساد كونه يضعف فرصة الحكومة في إنشاء دولة أمام دول العالم .

4.4.1.5 تلجأ عملية المراقبة إلى الاستعانة ببعض الأدوات أو الآليات للاستدلال على مواطن الخلل . ما هي هذه الأدوات والآليات ؟

تبين النتائج أن الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مراقبة الفساد جاء في المركز الأول إعداد التقارير والدراسات بنسبة 100% ، بينما جاء في المركز الثاني الرصد بنسبة 50%. ثم جاء عقد جلسات الاستماع في المركز الثالث بنسبة 33.3%. وجاء التحقيقات الصحفية في نفس المركز الثالث بنسبة 33.3%.

ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية التقارير والدراسات لما لها من دور في الكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التي تعرقل السير المنتظم للمؤسسات الحكومية واقتراح وسائل تلافيتها ، إضافة للكشف عن المخالفات الإدارية والمالية التي تقع من الموظفين أثناء تأديتهم وظائفهم ، وتقوم بتحديد الوضع الراهن ، حيث أنها تقوم بتسليط الأضواء على أسباب ودوافع الفساد في القطاع العام والخاص .

5.1.5. مناقشة نتائج سؤال الدراسة الخامس : ما هي معوقات عمل منظمات المجتمع المدني في مراقبة الفساد والحد منه ؟
1.5.1.5 هل تعطي القوانين والتشريعات فسحة لعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفساد أم أنها تقيد عملها ؟ أرجو توضيح ذلك بالأمثلة.

وتشير النتائج أن ما نسبته 100% من أفراد العينة أقرروا بعدم وجود معوقات من القوانين في المركز الأول بينما جاءت الإجراءات هي التي تقيد عمل المنظمة في المركز الثاني بنسبة 83.3% . بينما جاء أن هناك نقص في القوانين في المركز الثالث بنسبة 66.7%.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (الشهابي وداغر , 2000) حيث كانت نتائجها عدم كفاية الرقابة والقوانين للحد من الفساد وضرورة التفكير في وسائل وأساليب أخرى أيضا . كما اتفقت هذه النتائج مع دراسة (القبيلات وشطناوي, 2008) من حيث التسرع في إصدار القوانين وعدم انسجامها مع الاتفاقية في كثير من المواطن وحاجته إلى التعديل في أكثر من موضع.

ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف القوانين المعمول بها في الدستور الفلسطيني , إضافة إلى غياب المساءلة والشفافية وضعف الرقابة وضعف الجانب القانوني، وعدم إقرار قوانين تساعد على مكافحة الفساد الإداري والمالي مثل التي تتعلق في الحصول على البيانات والمعلومات .

2.5.1.5 كيف يمكن لنقص التمويل أن يؤثر على عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفساد الإداري والمالي الحكومي ؟

أظهرت النتائج أن جميع أفراد العينة المستطلعة آراؤهم أقرروا بأن نقص التمويل يؤثر على عمل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري والمالي. وقالوا بأن العلاقة بين التمويل ومكافحة الفساد علاقة طردية مباشرة .

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (الطهراوي , 2010) حيث أن التمويل الخارجي يساهم بشكل أساسي في تطوير تلك الاستراتيجيات، وذلك إن معظم الجهات المانحة تشترط وجود خطط إستراتيجية مكتوبة ومدعمة بإجراءات إدارية ومالية مبينة لدى المنظمات تساهم في تعزيز مبادئ الرقابة والمساءلة

ويفسر الباحث ذلك على أن التمويل هو عصب الحياة لمنظمات المجتمع المدني للقيام بأنشطتها وفي حال تم تقليص التمويل أو قطعه فبالتالي تقف المنظمة عاجزة عن تقديم أي فعالية أو نشاط , خصوصا أن معظم المؤسسات لا تمتلك أصولاً ثابتة فهي تعتمد على الإيجار , كما أنها تعاني من نقص المتطوعين . إذا كنا نتكلم عن المجتمع المدني الفلسطيني هذا يعني أن الإمكانيات المالية الذاتية ضعيفة مما يؤدي إلى إعاقة عمل المؤسسات , وبناء عليه فإن نشاطات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد ستبقى رهينة الإمكانيات المالية .

3.5.1.5 كيف يمكن أن يكون الاحتلال معيقاً لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟

أظهرت النتائج أن معوقات الاحتلال لعمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد من وجهة نظر أفراد العينة المرصد الإسرائيلي (monitor) جاء في المركز الأول بنسبة (83.3%). بينما جاء في المركز الثاني تأثير اللوبي الصهيوني على جهات التمويل بنسبة (66.7%). وجاء منع الاحتلال لمنظمات المجتمع المدني العمل في مناطق ج في المركز الثالث بنسبة (33.3%). وجاء في المركز الرابع اعتقال الناشطين بنسبة (16.7%).

ويفسر الباحث ذلك بأن الاحتلال يسير ضمن أهداف واضحة تجاه الفلسطينيين وهي منع وتدمير أي تطور قد يحدث تنمية للفلسطينيين. والقضاء على الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية يعتبر أولى مراحل التنمية وبناء الدولة , وهذا يتعارض مع السياسات العامة للاحتلال .

4.5.1.5 كيف يؤثر عدم وضوح حدود العمل السياسي على عمل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الحكومي ؟

أظهرت النتائج أن تأثير عدم وضوح العمل السياسي يؤدي إلى تشتت تحديد المساءلة في المركز الأول بنسبة (100%) . بينما جاء توفير فرصة للهروب في المركز الثاني بنسبة (66.7%). بينما جاء في المركز الثالث عدم توفر المعلومات بنسبة (33.3%) .

ويفسر الباحث أنه في حال غياب أو عدم وجود حدود تقيد العمل ضمن آليات محددة وفي حال عدم وجود هيكلية واضحة يصبح من الصعب توفر المعلومات وصعوبة في الحصول عليها ، وبالتالي صعوبة رصد الفساد بالإضافة لوجود فرصة كبيرة للتهرب من المساءلة . كما أن عدم وضوح حدود العمل السياسي سواء في هيكلية البناء التنظيمي أو خلل في الموقف الفلسطيني، أدى إلى تشكيل أجهزة بيروقراطية تمتاز بالترهل والفساد، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطات التشريعية والقانونية، الأمر الذي أدى إلى فقدان جانب الشفافية والرقابة في العديد من المؤسسات وخصوصا المؤسسات الحكومية، والتي خلقت فجوة في الساحة الفلسطينية ناتجة عن الشعور بالإحباط، وعدم المشاركة الاجتماعية والسياسية في صنع القرار أو صياغة وبلورة السياسات العامة التي تحل بمنظومة الحقوق والواجبات للفرد الفلسطيني، وأدى ذلك كله إلى إضعاف قدرته في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وعدم الوضوح في مستقبل المواطن الفلسطيني.

5.5.1.5 هل تمتد منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مكافحة الفساد في عمق الشارع الفلسطيني؟

تشير النتائج أن امتداد المنظمات المجتمعية العاملة في مجال مكافحة الفساد في عمق الشارع الفلسطيني والذين أقرروا بوجود امتداد جاء في المركز الأول بنسبة (66.7%) بينما الذين قالوا بأنه لا يوجد امتداد لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد في عمق الشارع الفلسطيني نسبتهم (33.3%).

ويعزو الباحث ذلك إلى زيادة الوعي في الشارع الفلسطيني وإيمانهم بعدم إحداث تنمية في ظل الفساد، كما أن كمية الظلم التي تعرض نسبة كبيرة من المواطنين وخصوصاً الشباب لها بسبب الفساد الإداري والمالي، جعلتهم يلتفتون حول منظمات المجتمع المدني. إضافة إلى حيوية منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد وتعدد أنشطتها وفعاليتها في مجال التوعية وتعزيز النزاهة وجلسات المساءلة وجلسات الاستماع والتحقيقات الصحفية وغيرها كانت سبباً من وجهة نظر الباحث في زيادة الثقة بهذه المؤسسات وزيادة امتدادها بعمق الشارع الفلسطيني.

6.1.5 مناقشة نتائج سؤال الدراسة السادس: ما أهم المقترحات لتطوير منظمات المجتمع حتى يتواءم عملها مع مكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية؟

أظهرت النتائج أن أفراد عينة الدراسة المستطلعة آراؤهم قدموا المقترحات لتطوير منظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من مراقبة وعلاج الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، وجاء تضمين أدوات المساءلة ضمن البرنامج الذي تعمل به كل مؤسسة في المركز الأول بنسبة (66.7%). وجاء تمكين البيت الداخلي من الحوكمة الرشيدة في نفس المركز الأول وبنفس النسبة (66.7%). وجاء في نفس المركز الأول وبنفس النسبة (66.7%) لا بد من وجود هيئة تقوم بالرقابة على منظمات المجتمع المدني. وجاء التشبيك مع المؤسسات الأخرى في المركز الثاني بنسبة (33.3%). وجاء العمل على توفير مصدر دخل ثابت للمؤسسات في المركز الثالث بنسبة (16.7%). وجاء استثمار الانفتاح مع هيئة مكافحة الفساد في نفس المركز الثالث ونسبة (16.7%).

ويفسر الباحث ذلك أن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد تسعى لتطوير نفسها , للقيام بعملها بناء على البرامج الفضلى لمعالجة قضية الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية .
وذلك لأن الضعف المؤسسي والإداري والوظيفي في مؤسسات المجتمع المدني يؤدي إلى ضعف دورها في مجال الرقابة على الأداء الحكومي وبالتالي تصبح غير محايدة في عملها. وبالتالي يصبح حالها حال المؤسسات الحكومية التي ينتشر فيها الفساد .

2.5 الاستنتاجات

- وقد توصل الباحث من النتائج السابقة إلى مجموعة من الاستنتاجات ، حيث استنتج أن :
- الخلل في منظومة القيم ، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، والخبرة المتواضعة لأفراد السلطة في الحكم ، أدى لوجود فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .
 - زيادة أدوات العمل للمستويات الإدارية العليا يجعلها متمكنة ومتنفذة ، وبالتالي تتهيأ الفرصة بشكل كبير لحدوث فساد إداري ومالي .
 - طبيعة الخدمة التي تقدم في المؤسسة والإمكانيات المتوفرة في هذه المؤسسة ، إضافة لفاعلية نظام الرقابة داخلها ، يتحكم بمستوى الفساد الإداري والمالي في هذه المؤسسة .
 - غياب المساءلة والشفافية وضعف الرقابة وضعف الجانب القانوني ، أدى لظهور أشكال متعددة للفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية أخطرها الوساطة والمحسوبية ، وسوء استخدام السلطة .
 - الوضع السياسي القائم من انقسام وعدم فصل للسلطات إضافة لغياب الانتخابات ، شكّل بيئة خصبة لنمو الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .
 - سيطرة مركزية السلطة وتفويض التشريع والتنفيذ لسلطة واحدة ، سيصبح المناخ مهيئاً لحدوث فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .
 - شيوع البيروقراطية وإجرائتها العقيمة ، من الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى شيوع الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .
 - الاحتلال الإسرائيلي بأفعاله وسيطرته على الموارد الفلسطينية واستغلال الثغرات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية يعتبر سبباً رئيسياً في حدوث الفساد الإداري والمالي .
 - الوضع الاقتصادي يرتبط ارتباط وثيق بالفساد الإداري والمالي حيث أن وجود الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى ضعف الاستثمار وهروب المستثمرين وعمل فجوة بين الفقراء والأغنياء وبالتالي عدم إحداث تنمية .
 - عدم العدالة في توزيع الفرص الناشئ عن الفساد الإداري والمالي يهدد السلم الأهلي ويحدث شرخ في النسيج المجتمعي .

- القرارات المتخذة في ظل وجود فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية تكون غالبا لصالح فئة معينة على حساب الفقراء .
- المنظمات التي تعمل على مراقبة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية , ترى نفسها نموذجا في تطبيق الحكم الجيد والإدارة الرشيدة .
- ضعف أجهزة السلطة والقوانين المعمول بها فلسطينيا , تجعل من الصعب تطبيق أسلوب التعرية وفضح الفساد والفاستين .
- التقارير والدراسات هي الأسلوب الأكثر استخداما في مراقبة والحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .
- عدم كفاية القوانين لمراقبة والحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية .
- جميع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في مجال مكافحة الفساد تعتمد في أنشطتها وبرامجها على التمويل الخارجي .
- الاحتلال الإسرائيلي يحاول عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني من خلال المرصد الإسرائيلي , الذي يقوم بمراقبة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية من حيث الأنشطة والفعاليات والمبادرات والعبارات وغيرها , وتبويبها وتوثيقها داخل تقارير تحت مسميات إرهابية للضغط على الدول المانحة بواسطة اللوبي الصهيوني لوقف الدعم عن هذه المنظمات .
- وعي المجتمع بمخاطر الفساد الإداري والمالي , وشعورهم بالظلم الناشئ عن الفساد الإداري والمالي جعلهم يلتفتون حول منظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في مجال مكافحة الفساد .
- منظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في مجال مراقبة ومكافحة الفساد تعمل على تطوير ذاتها وتطوير أفرادها للحد من الفساد بكافة أشكاله .

3.5 التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يوصي الباحث بما يلي:

- تكثيف برامج التوعية والتثقيف بأهمية النزاهة وآليات تطبيقها في المؤسسات الحكومية لتطوير منظومة القيم , وتمكين العاملين في الوظائف الإدارية .
- تحديد المهام الموكلة للمستويات الإدارية العليا .
- تفعيل نظام الرقابة في كافة المؤسسات الحكومية والتركيز على المؤسسات الخدمائية .
- العمل على تعديل القوانين المعمول بها في فلسطين والعمل على سن قوانين خاصة بالوضع الفلسطيني .
- العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني, وتبني مبدأ فصل السلطات , وتفعيل المجلس التشريعي .
- مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في عمل المؤسسات الحكومية , مع تقديم التدريبات اللازمة للمورد البشري .
- وضع خطط تنموية مشتركة لتحجيم تدخل الاحتلال في مؤسسات الحكومية الفلسطينية .
- العمل على إظهار صورة جاذبة للاستثمار من خلال علاج جرائم الفساد التي تمس الاستثمار والتنمية بصورة علنية .
- ضرورة تفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة الصارمة على جرائم الفساد المكتشفة وعدم إفلات مرتكبيها من العقاب، حتى تكون رادعا لأية ممارسات شبيهة.
- لا بد من وجود قوانين محددة تنظم عمل منظمات المجتمع المدني .

- العمل على توفير مصدر دخل ثابت لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد .
- ضرورة التنسيق والتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد .
- ضرورة التكامل بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد مع هيئة مكافحة الفساد .
- ضرورة تمكين البيت الداخلي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في مجال مكافحة الفساد من مبادئ الحوكمة الرشيدة
- لا بد من تضمين أدوات المساءلة ضمن البرنامج الذي تعمل به كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني .
- على الباحثين إجراء المزيد من الدراسات لضبط وحصر الفساد بكافة أشكاله .

المصادر والمراجع :

المراجع العربية :

القرآن الكريم

عبد الصادق , علي . (2004) . مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية , الطبعة الاولى , مركز المحروسة.

أبو النصر، مدحت. (2007). إدارة منظمات المجتمع المدني ، الطبعة الأولى، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

أبو النصر، مدحت . (2004) . إدارة الجمعيات الأهلية- في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة , الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية , القاهرة .

أبو سيف، عاطف . (2005) . المجتمع المدني والدولة – قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني ، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله.

بشارة، عزمي . (1996) . مساهمة في نقد المجتمع المدني، الطبعة الأولى، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله .

أبراش، إبراهيم. (2001) . المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة الى تأسيس الدولة , رؤية.

أبو زاهر، نادية . (2008) . المجتمع المدني بين الوصفي والمعياري تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني، الطبعة الأولى . مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، رام الله .

كامل , ثامر . (2001) . الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة , بيت الحكمة , بغداد .

عمران , جمعة . (2013) . المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق , مجلة العلوم السياسية , جامعة بغداد , العدد 34 .

عبد الغني , أحمد . (2003) . دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة اليمينية , جامعة الأندلس للعلوم والتقنية , صنعاء .

المصري , أشرف . (2010) . الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربه في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994 – 2006) , رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح , نابلس .

العيسوي , عبد الرحمن . (2011) . سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي , مصر .

ابن علي . (2005) . الفساد : اشكاله , أسبابه , دوافعه , آثاره , مكافحته , استراتيجيات الحد من تناميّه , مجلة دراسات إستراتيجية , جامعة دمشق , العدد (16) .

معبد , أحمد . (2012) . الآثار الاقتصادية للفساد الإداري , ط1 , دار الفكر الجامعي , مصر .

فرجاني , نادر . (2005) . نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد , المركز اللبناني للدراسات , بيروت .

شبكة الأنباء الكردية، http://www.kurdroj.org/meqalat/57/selman.barudo_04.05.06.htm

الحمش , منير . (2006) . الاقتصاد السياسي الفساد الإصلاح التنمية , منشورات اتحاد كتاب العرب , دمشق , سوريا .

عبد الواحد, علي , المجتمع المدني وتوجهاته، الحوار المتمدن

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53427>

هيجان , عبد الرحمن .(2003) . الفساد وأثره في الجهاز الحكومي , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض , السعودية .

بودهان , موسى . (2009) . النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر , المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار وحدة الطباعة الروبية , الجزائر .

صقر , أحمد . (2001) . الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة , المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب , الرياض , أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية , المجلد 16 , العدد 32 .

شتا , علي . (1999) . الفساد ومجتمع المستقبل , مكتبة الإشعاع , مصر .

البرغوثي , بلال . (2019) . النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد , ط 5 , الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان .

عبد العالي، حاحة. (2013) . رسالة دكتوراه بعنوان "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر", جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم الحقوق .

الذهبي , محمد جاسم . (2001) . التطوير الإداري ، مداخل ونظريات عمليات وإستراتيجيات ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،بغداد .

مكتب السياسة الإنمائية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2008) . الفساد والتنمية، منشورات الأمم المتحدة.

سكر أشرف ، الجردات عهد (2020) . مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني ..

تحديات الدور

<https://www.masarat.ps/article/5555>

شيخ علي ، ناصر (2008) . دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين .

الكبيسي ، عامر . (2000) . الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، عدد 1. منتدى حوارات ،

<http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=2428>

قدري ، محمد . (2005) . الفساد الإداري ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد الرابع عشر ، العدد 54 ، الإمارات العربية المتحدة .

عطوط ، سامح . (2019) . مكافحة الفساد التحديات والحلول ، هيئة مكافحة الفساد ، 2019 .

أبو سن، أحمد . (1996) . استخدام أساليب الترغيب والترهيب في مكافحة الفساد الإداري، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ، 11 ، العدد 19 .

السيد ، مصطفى كامل وزرنوقة ، سلام سالم . (1999) . الفساد والتنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية العلوم السياسية ، القاهرة .

الزبيدي ، محمد . (2017) . الفساد الإداري واستراتيجيات مكافحة الإعلامية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الأردن .

الناصر، ناصر عبيد. (2002) . دور التنمية في محاصرة الفساد، البعث، العدد14.

الحراحشة، عبد المجيد. (2003). الفساد الإداري: دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني، رسالة ماجستير علوم في الإدارة العامة مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة اليرموك، أربد، (غير منشورة).

العزازي، محمد، أبو إدريس، أحمد. (2001). الممارسات الإدارية والتسيب الوظيفي في الأجهزة المحلية دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ، 23 ، العدد2 .

عبود ، سالم . (2008) . ظاهرة الفساد المالي والإداري – دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد .

عبد الحليم، أحمد محمد . (2004) . الفساد الإداري – الدوافع والأسباب، دراسة ميدانية لوجهات نظر الأجهزة الرقابية الأردنية، مجلة البحوث التجارية، العدد الأول، المجلد 20 .

السبيعي ، فارس . (2010) . دور الشفافية والمساءلة للحد من الفساد في القطاعات الحكومية ، أطروحة دكتوراة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، السعودية .

المهاني، محمد . (2009) . آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة .

فريد، مي . (2001) . عصر من الفساد، من فساد السفح إلى فساد السلطة ، مجلة الكتب وجهات نظر، العدد 21 .

بحر ، يوسف . (2001) . الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي ، مجلة المشكاة ، العدد الأول، غزة ، فلسطين .

الفرأ ، ماجد وآخرون . (2003) . الإدارة – المفاهيم والممارسات ، الطبعة 1، فلسطين .

زكي، نور الهدى. (5002) . الديمقراطية والرأي العام لمواجهة الفساد، الإصلاح الاقتصادي، العدد31.

داود ، عماد . (4002) . الشفافية ومراقبة الفساد، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

زويلف، مهدي حسن، واللوزي، سليمان احمد. (3991). التنمية الإدارية والدول النامية، ط1، دارمجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

العبد، جورج . (2004) . العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط 1 , مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

أبو دية، أحمد. (2004) . الفساد أسبابه وطرق مكافحته، الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة ، الطبعة الأولى، رام الله.

كنعان , نواف . (2008) . الفساد الإداري والمالي ، أسبابه ، آثاره ، وسائل مكافحته , مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، العدد ،33 .

فارس , طه . (2015) . أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية، 11،www.alukah.net 28-2015

القبيلات وشنطاوي . (2008) , مكافحة الفساد في ضوء هيئة مكافحة الفساد الأردني (رقم 62 لسنة 2006) دراسة مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ،35 العدد 7 .

خلف، فاطمة . (2011) . "السياسة المالية والفساد الإداري والمالي- دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-2008" , بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 4 , العدد 7.

الأصفر , أحمد . (2000) . الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة ,
المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب , العدد 32 , جامعة نايف العربية للعلوم
الأمنية , الرياض .

حسين، سمر . (2014) . الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته، ودور المنظمات
العالمية والعربية في مكافحته " , بحث منشور في مجلة النزاهة والشفافية للبحوث
والدراسات، جمهورية العراق، العدد 7 .

الشهابي , إنعام , متقن , داغر . (2000) . العوامل المؤثرة في الفساد الإداري , المجلة
العربية للإدارة , المجلد 20 , العدد 2 , المنظمة العربية للتنمية الإدارية , عمان .

أل شيخ , خالد . (2007) . " الفساد الإداري : أنماطه و أسبابه وسبل مكافحته (نحو بناء
نموذج تطبيقي) " , دراسة تطبيقية على المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته في
المملكة العربية السعودية , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض .

الطهراوي، عبد المنعم رمضان . (2010) . دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في
تطوير الأداء المؤسسي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة"،رسالة
ماجستير،الجامعة الإسلامية، فلسطين.

موشي، مهدي , و حسين , جاسم . (2007) . استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي
ودورها في تعزيز الأداء المنظمي , دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين
والمسؤولين في مكاتب المفتش العام .

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان . (20019) . " استطلاع رأي المواطنين
الفلسطينيين السنوي حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2019 "
رام الله , فلسطين .

- ثابت، أحمد عبد الحميد. (2000). الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة .
- بركات ، حليم . (2001). المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
- الشميمري ، أحمد ، أبو بكر ، مصطفى . (2013). الفساد الإداري ظواهره وسبل علاجه ، جامعة الملك سعود – الجمعية السعودية لريادة الأعمال .
- عايش، حسني. (1997). الفساد: عوامله وعلائقه وسبل التصدي له، دراسات عربية، المجلد 33، العدد 11
- نوري، إسراء. (2009). "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد - دراسة حالة العراق" - مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6 .
- السالم ، عبد الله . (2003). الفساد الإداري ، مجلة البحوث الإدارية ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مصر.
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية . (2001). المنظمات الأهلية الفلسطينية: الرؤية الأهداف <http://www.pngo.net/default.asp?i=223>
- الكبيسي، عامر. (2005). الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض.
- شلش، بسمة. (2013): "مدى تطبيق معايير الشفافية والنزاهة في المؤسسات الحكومية الفلسطينية"، جامعة القدس، فلسطين، رسالة ماجستير.

دعنا , طارق . (2015) . الفساد في فلسطين: نظامٌ متجدد , شبكة السياسات الفلسطينية

<https://al-shabaka.org>

بودحماني , سهام. (2019) . دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري في

الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الحقوق والعلوم الإنسانية, جامعة عبد

الحميد بن باديس مستغانم .

الصبيحي , أحمد. (2000) . مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي , مركز دراسات

الوحدة العربية .

السعيد , كامل . (2008) . شرح قانون العقوبات , الجرائم المضرة بالمصلحة العامة , دراسة

تحليلية مقارنة , دار الثقافة , عمان .

خشمان , مخذ . (2009) . مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية

, كلية الحقوق , رسالة ماجستير , جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا , الأردن .

بن عودة , حورية . (2016) . الفساد آليات مكافحته في إطار الاتفاقيات الدولية والقانون

الجزائي , كلية الحقوق, أطروحة دكتوراه , جامعة الجليلي إلياسي – سيدي بلعباس-

, الجزائر .

السيد , أسامة . (2009) . الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع دراسة فقهية مقارنة

بالقانون والاقتصاد , دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية , مصر .

عبد المجيد, محمود . (2015). **المواجهة الجنائية للفساد** , الجزء الثالث الطبعة الأولى , دار نهضة مصر للنشر , مصر .

شليبي, مختار . (2012) . **الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته** , الطبعة الثانية , دار هومة , الجزائر .

الهيجان , عبد الرحمن . (1998) . **استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري** , المجلة العربية للدراسات الأمنية , مجلد 12 , العدد 23, جامعة العربية نايف للعلوم الأمنية, الرياض.

الأحمري , علي. (2015) . **تصور استراتيجي لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية في المملكة العربية السعودية (منتدى الشفافية حالة دراسية)** , رسالة ماجستير , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض.

أبو عدوان , سائد . (2013) . " **دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)** " , رسالة ماجستير , جامعة النجاح الوطنية , نابلس , فلسطين .

بحر, يوسف . (2011) . " **الفساد الإداري- المسببات والعلاج**" , دراسة تطبيقية على **المستشفيات الكبرى في قطاع غزة** , مجلة جامعة الأزهر , مجلد 13 , العدد 2 الجامعة الإسلامية , غزة .

بوقرة , نور الهدى . (2015) . **دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر** , كلية الحقوق والعلوم الإنسانية , رسالة ماجستير , جامعة الربيع بن مهدي – أم البواقي- , الجزائر .

كريم، حسن . (2004): "مفهوم الحوكمة" في "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بروش، زين الدين، وجابر، دهيمي. (2012). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني مخبر مالية البنوك وإدارة الأعمال، المنعقد يومي (6-7) مايو 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

الطراونة، رشا؛ والعضايلة، محمد. (2010). أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 1(6): 63-94.

جاد الله محمد، وعبد الواحد، عرفات. (2012). تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع كمتغير لتعزيز الشفافية في الحد من الفساد الإداري بالمنظمات غير الحكومية، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة.

الطائي ، حمزة. (2010) . الفساد الإداري في الوظيفة الحكومية ,كلية القانون والسياسة , رسالة ماجستير , الأكاديمية العربية المفتوحة , دانمرك .

نجار , الويزة. (2014) . التصدي المؤسسي والجزائي لظاهرة الفساد الإداري في التشريع الجزائري ,كلية الحقوق والعلوم الإنسانية , أطروحة دكتوراة, جامعة منتوري قسنطينة , الجزائر .

البرادعي، مها.(2010) . الفساد الإداري في بعض الأجهزة الحكومية، جدة.

الفتلي، قيصر. (2011). سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري

والمالي في الأجهزة الحكومية، رسالة ماجستير , بغداد .

الجبوري , أسعد, الغزاوي , وصال . (2011). الدولة نظرياتها وخصائصها , بيت الحكمة .

أبو حسن، فارس. (2015) . مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع

العربي الإسرائيلي حتى عام 2015 ،مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

المراجع الأجنبية :

كليتجارد , روبرت . (1994) . *السيطرة على الفساد* , ترجمة : علي حجاج , دار البشر للنشر والتوزيع : عمان .

هولواي , ريتشارد . (2002) . *الكتاب المرجع للمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد* , ترجمة المعهد الديمقراطي الوطني , بيروت , لبنان .

Siame, Fred. (2002). Contributions And Challenges in The Fight Against Corruption-An Auditor Generals Perspective, International Journal of Government Auditing, Vol. 29, No.4.

Stever, james A. (1986). Mary Parker Follett and the quest for pragmatic administration. Administration & Society, Vol. 18, No.2.

Kibwana, K. Kichamu, S. (2001). Initiatives against Corruption in Kenya Legal and policy Interventions, 1995 – 2001. Nairobi. Clairpress

Sergi, klavisky. (2006). "Which carried the title of the impact of corruption on social justice and the levels of loyalty among citizens in Russia" Russia.

Loren, bascal . (2003). "The relationship between good governance and the level of loyalty to the citizens", University of Strasbourg, France

Werner, Simpson B..(1983). New Directions in the Study of Administrative Corruption, Public Administration Review, Vol. 43.

Richard, Crockett .(1999) ."The End of the Cold War," in The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations. Edited by John Baylis and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press.(,

Huque, Ahmed Shafique. (2011). Accountability and Governance: Strengthening extra-bureaucratic mechanisms, **International Journal of Productivity and Performance Management**, Emerald Group Publishing Limited, 60(1): 59-70.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق (1)



حفظه الله

سعادة /

تحية طيبة وبعد

يأمل الباحث التعاون في إجابة أسئلة المقابلة والتي ترتبط بدراسة بعنوان : " دور
منظمات المجتمع المدني في مراقبة والحد من الفساد الحكومي (الإداري والمالي)
في الضفة الغربية "

وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد التنمية
المستدامة / جامعة القدس .

أمل حفظكم الله التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة بين يديكم من وجهة
نظركم وخبراتكم العلمية والعملية, نظرا لأن إجاباتكم على قدر كبير من الأهمية
للباحث .. علما بان الإجابة ستكون موضع سرية تامة ولأغراض الدراسة فقط .

شاكرا لسعادتكم حسن اهتمامكم وكريم تعاونكم

الباحث/ محمد جمال شوابكه

المشرف / د. إياد لافي

فضلا ضع علامة (x) في المكان المناسب فيما يلي :

العمر :

- أ. أقل من 30 سنة ب. من 31 – أقل من 40 سنة
- ج. من 41 – إلى أقل من 50 سنة د. 50 سنة فأكثر

المؤهل العلمي :

- أ. بكالوريوس ب. ماجستير
- ج. دكتوراه د. أخرى

عدد سنوات الخبرة في مجال العمل :

- أ. 5 سنوات فأقل ب. من 6 – 10 سنوات
- ج. من 11 – 19 سنة د. 20 سنة فأكثر

1. واقع الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الحكومة .

- برأيك هل يوجد فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟ ما مستوى هذا الفساد ؟

- ما المستوى الإداري الذي ينتشر فيه الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟

- هل هناك تمايز في مستوى الفساد الإداري والمالي من وزارة إلى وزارة ومن مؤسسة لأخرى ؟ كيف تفسر ذلك ؟

- إذا ما صحّت المزاعم حول وجود عدة مظاهر للفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية، ما هي أهم هذه المظاهر وأكثرها خطورة من وجهة نظرك؟

2. أسباب الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد .

- هل يمكن اعتبار الوضع السياسي القائم من الأسباب الرئيسية للفساد الإداري والمالي؟ كيف تعلق ذلك؟
- كيف يمكن لمركزية السلطة أن تكون سببا في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية؟
- هل يمكن اعتبار الاحتلال من الأسباب التي لها تأثير في إحداث الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية؟ كيف تعلق ذلك؟
- هل هناك علاقة بين البيروقراطية والفساد الإداري والمالي؟
- هل يمكن اعتبار التمويل الأجنبي عاملا من عوامل الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية؟

3. الآثار المترتبة على الفساد الإداري والمالي .

- كيف يمكن أن يؤثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاقتصادية ؟
- هل للفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية دور في إحداث شرخ في النسيج المجتمعي الفلسطيني ؟
- هل يؤثر الفساد على اتخاذ القرارات السياسية من صناع القرار في الحكومة ؟
- كيف يمكن أن يؤثر الفساد الإداري والمالي على التعيينات و سوء استخدام السلطة واستغلال المنصب والصلاحيات ؟

4. الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في مراقبة و الحد من ظاهرة الفساد .

- هل يمكن اعتبار المنظمة التي تعمل بها نموذجاً لتطبيق الحكم الجيد والإدارة الرشيدة ؟ كيف تبرهن ذلك ؟

- من الوسائل التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد (التعرية وفضح الفساد) . ما هو تقييمك لهذا الأسلوب في الواقع الفلسطيني ؟

- هناك وسائل وأساليب عديدة مختلفة ومتعددة تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد . ما الوسائل والأساليب التي تطبق في المجتمع الفلسطيني دون غيره بحيث تراعي خصوصيته ؟

- تلجأ عملية المراقبة إلى الاستعانة ببعض الأدوات أو الآليات للاستدلال على مواطن الخلل . ما هي هذه الأدوات والآليات ؟

5. معوّقات عمل منظمات المجتمع المدني في مراقبة الفساد والحد منه .

- هل تعطي القوانين والتشريعات فسحة لعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفساد أم أنها تقيد عملها ؟ أرجو توضيح ذلك بالأمثلة.
- كيف يمكن لنقص التمويل أن يؤثر على عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفساد الإداري والمالي الحكومي ؟
- كيف يمكن أن يكون الاحتلال معيقاً لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ؟
- كيف يؤثر عدم وضوح حدود العمل السياسي على عمل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد الحكومي ؟
- هل تمتد منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مكافحة الفساد في عمق الشارع الفلسطيني ؟

6. ما أهم المقترحات لتطوير منظمات المجتمع حتى يتواءم عملها مع مكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية ؟

ملحق (2): قائمة بأسماء المحكمين

1- د. نايف جراد / جامعة القدس

2- د. شاهر العالول/ جامعة القدس

3- د. بلال الشوبكي / جامعة الخليل

4- د. محمد الرواسدة / جامعة الخليل

فهرس الجداول

- جدول (1.2): مستوى الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية- جدول مقارنة 32
- جدول (2.2): التوزيع النسبي للشكاوى 33
- جدول (3.2): القطاعات الأكثر تعرضا لانتشار الفساد فيها..... 33
- جدول (4.2): التوزيع النسبي للشكاوى الواردة خلال عام 2019 حسب نوع الجريمة 40
- جدول (5.2): أشكال الفساد الأكثر خطورة في فلسطين 41
- جدول (1.3): توزيع أفراد العينة تبعا للعمر 93
- جدول (2.3): توزيع أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي 94
- جدول (3.3): توزيع أفراد العينة تبعا لعدد سنوات الخبرة 94
- جدول (1.4): مستوى الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية- جدول مقارنة 98
- جدول (2.4): آراء الإداريين في منظمات المجتمع المدني حول وجود فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية 98
- جدول (3.4): مستوى الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أفراد العينة الذين أقروا بوجود فساد إداري ومالي في المؤسسات الحكومية 98
- جدول (4.4): المستوى الإداري الذي ينتشر فيه الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أفراد العينة 99
- جدول (5.4): التمايز في الفساد الإداري من وزارة إلى وزارة ومن مؤسسة لأخرى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة 99
- جدول (6.4): إجابات أفراد العينة أن التمايز في الفساد الإداري والمالي يعود إلى 100
- جدول (7.4): إجابات أفراد العينة حول وجود مظاهر للفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية 100
- جدول (8.4): أسباب الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة 101
- جدول (9.4): الوضع السياسي القائم وأثره في إحداث الفساد 102
- جدول (10.4): آليات مركزية السلطة في إحداث الفساد الإداري والمالي 103
- جدول (11.4): سلوكيات الإحتلال التي تحدث الفساد الإداري والمالي 104
- جدول (12.4): إجراءات البيروقراطية التي تؤدي إلى إحداث الفساد الإداري والمالي 105
- جدول (13.4): أسباب الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر افراد عينة الدراسة 107
- جدول (14.4): تأثير الفساد الإداري والمالي على النواحي الإقتصادية 107
- جدول (15.4): تأثير الفساد الإداري والمالي على النسيج المجتمعي 108
- جدول (16.4): تأثير الفساد الإداري والمالي على اتخاذ القرارات السياسية 108
- جدول (17.4): إجابات أفراد العينة حول اعتبار المنظمة التي يعملون بها نموذجا 109
- جدول (18.4): دلالات اعتبار المؤسسة نموذجا 110
- جدول (19.4): استخدام اسلوب التعرية وفضح الفساد 111

- جدول (20.4): الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفساد 111
- جدول (21.4): الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مراقبة الفساد..... 112
- جدول (22.4): المعوقات القانونية 113
- جدول (23.4): معوقات الاحتلال لعمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الفساد 114
- جدول (24.4): تأثير عدم وضوح حدود العمل السياسي 115
- جدول (25.4): امتداد المنظمات في عمق الشارع الفلسطيني 116
- جدول (26.4): أهم المقترحات لتطوير منظمات المجتمع المدني 117

فهرس الملاحق

156	ملحق رقم (1): المقابلة (أداة الدراسة)
164	ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	الإهداء
ت.....	شكر وتقدير
ث.....	ملخص الدراسة
ح.....	Abstract

Error! Bookmark not defined. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

Error! Bookmark not defined.	1.1 المقدمة
2.....	2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها
3.....	3.1 أهداف الدراسة
4.....	1.4 أهمية الدراسة
Error! Bookmark not defined.	5.1 حدود الدراسة
5.....	6.1 مصطلحات الدراسة

7..... الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

7.....	الإطار النظري
7.....	1.2 منظمات المجتمع المدني
7.....	1.1.2 المقدمة
8.....	2.1.2 تعريف المجتمع المدني
Error! Bookmark not defined.	3.1.2 خصائص المجتمع المدني
12.....	4.1.2 مفهوم منظمات المجتمع المدني
Error! Bookmark not defined.	5.1.2 خصائص منظمات المجتمع المدني
14.....	6.1.2 أهداف منظمات المجتمع المدني

15	7.1.2 وظائف مؤسسات المجتمع المدني
17	8.1.2 أهمية منظمات المجتمع المدني
19	2.2 مفهوم الفساد الإداري والمالي
19	1.2.2 مقدمة
19	2.2.2 مفهوم الفساد
19	1.2.2.2 المفهوم اللغوي
20	2.2.2.2 الفساد اصطلاحاً
23	3.2.2.2 تعريف الفساد فلسطينياً
24	3.2.2 أنواع الفساد
27	4.2.2 الفساد المالي والإداري
27	1.4.2.2 مفهوم الفساد المالي والإداري
30	2.4.2.2 تطور مفهوم الفساد الإداري
31	3.4.2.2 خصائص الفساد الإداري والمالي
32	4.4.2.2 واقع الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية
35	5.4.2.2 أنواع الفساد الإداري والمالي وأشكاله
42	6.4.2.2 أسباب الفساد الإداري والمالي
46	7.4.2.2 آثار الفساد الإداري والمالي
45	3.2 منظمات المجتمع المدني الفلسطيني
51	3.2 مكافحة الفساد من قبل منظمات المجتمع المدني
51	1.3.2 المراقبة
52	2.3.2 أهمية المراقبة
53	3.3.2 سبل مكافحة الفساد الإداري
60	4.2 منظمات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في مجال مكافحة الفساد
63	5.2 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة الفلسطينية
67	6.2 معوقات عمل منظمات المجتمع في مراقبة الفساد والحد منه
73	7.2 الدراسات السابقة
73	1.7.2 الدراسات العربية
88	2.7.2 الدراسات الأجنبية

90 3.7.2 التعقيب على الدراسات

92 الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

92 1.3 مقدمة

92 2.3 منهج الدراسة

92 3.3 مجتمع الدراسة

93 4.3 عينة الدراسة

95 5.3 أداة الدراسة

95 1.5.3 وصف الأداة:

95 2.5.3 صدق الأداة:

95 6.3 إجراءات الدراسة

97 الفصل الرابع: نتائج الدراسة

97 1.4 نتائج سؤال الدراسة الأول

101 2.4 نتائج سؤال الدراسة الثاني

106 3.4 نتائج سؤال الدراسة الثالث

109 4.4 نتائج سؤال الدراسة الرابع

113 5.4 نتائج سؤال الدراسة الخامس

116 6.4 نتائج سؤال الدراسة السادس

118 الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

118 1.5 مناقشة النتائج

118 1.1.5 مناقشة نتائج سؤال الدراسة الأول

122 مناقشة نتائج سؤال الدراسة الثاني	2.1.5
126 مناقشة نتائج سؤال الدراسة الثالث	3.1.5
130 مناقشة نتائج سؤال الدراسة الرابع	4.1.5
133 مناقشة نتائج سؤال الدراسة الخامس	5.1.5
136 مناقشة نتائج سؤال الدراسة السادس	6.1.5
138 الاستنتاجات	2.5
140 التوصيات	3.5
142 المصادر والمراجع	
142 قائمة المراجع العربية	
153 قائمة المراجع الأجنبية	
155 الملاحق	
165 فهرس الجداول	
167 فهرس الملاحق	
168 فهرس المحتويات	